الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديموقراطية في العالم العربي

محمود علي الخطيب

الولايات المتحدة الأمريكية
وقضية الديموقراطية
في العالم العربي

إعداد

محمود علي الخطيب

باحث في العلوم السياسية

فهرس

مقدمة

تبدأ محنة الأمة -أية أمة- من نقص كفاءة النظم السياسية السائدة وضعف قدرتها على تفادي توريط شعوبها في مأزق جديد بين حين وآخر، حيث تكـون النتيجـة هـي أن تـدفع الشعوب الفاتورة الغالية؛ فلقد كانت مقاييس الحكم الراشد القائم علـى المـشاركة والمـساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون مفقودة في أجزاء عريضة من العالم، لا سيما في جنوب وشرق أوروبا، وأمريكا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، والعـالم العربـي. وعبر تطورات تاريخية جرت في الثلث الأخير من القرن العشرين، إنتقلت غالبية تلك الـدول إلى نظم دستورية ديمقراطية، ولقد صار من المسلم به مؤخراً أن النظـام الـديمقراطي هـو الأفضل ليتخلص المجتمع البشري من بئر الحلقة المفرغة المحيطة به؛ من أزمـات ونكبـات وتخلف على كافة المستويات وفي كافة الأشكال، سعياً للأفضل، ولحفظ كرامة الإنسان وصون حقوقه وتنميته. حيث إنطلقت موجة الديمقراطية من أوروبا الجنوبية فـي سـبعينيات القـرن العشرين (أسبانيا، والبرتغال، واليونان)، وعمت أمريكا اللاتينية في الثمانينات (في إطار مـا سمى بالموجة الأولى من الديموقراطية)، وتمددت في أوروبا الشرقية في التسعينيات (الموجة الثانية من الديموقراطية)، ثم ضربت أفريقيا في العقد الأخير الموجة الثالثة من الديموقراطيـة ولكنها لم تخترق العالم العربي.

فبغض النظر عن تباين أشكال الأنظمة السياسية في الوطن العربي يبـدو أن نقطـة الالتقاء الأساسية تتمثل في سؤال الديمقراطية التي تعد ليس فقط نموذجاً نظرياً لضبط نطـاق الفعل السياسي، بل كذلك إطاراً جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير، وإذا كانت التنمية فـي البلدان العربية لاتزال مطلباً وغاية، فإن ركنها الأساسي يتمثل في سندها السياسي والعقائـدي المجسد في أعمال الديمقراطية كأساس تنموي إستراتيجي. وهو واقع ما إنفك يراوح مكانه في الوطن العربي الذي لم يحسم أي من مكوناته بعد، فالدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة مـن شيوع ظواهر التسلط والاستبداد، حيث لا تزال محكومة بنظم أوتوقراطية غير ديمقراطيـة، تأخذ بدرجات من الإنفتاح السياسى وبأشكال من التعددية السياسية المقيدة، مما يجعل الـوطن

العربى أقل مناطق العالم من حيـث درجـة التطـور علـى طريـق المـشاركة الـسياسية والديمقراطية.

وعلى أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بادرت الإدارة الأمريكية بـإعلان مـا أسمته بالحرب ضد الإرهاب، مؤكدة على أنها ستكون حرباً طويلة وممتدة ومتعددة الوسـائل والأساليب. وقد بدأت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر ٢٠٠١ حيث استهدفت أفغانـستان، وانتهت بالإطاحة بنظام طالبان، وتوجيه ضربة قاصمة ل تنظيم القاعدة، وبعـد ذلـك بـدأت الإدارة الأمريكية حملة من التصعيد ضد نظام صدام حسين جاعلة هدف تغييره فـي مقدمـة أولوياتها، وخلال ذلك الوقت الذي بدأت فيه الإدارة الأمريكية تعد العدة لحربها ضد العـراق على الصعيدين العسكري والسياسي خلال عام ٢٠٠٢، برزت فجأة قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، حيث تزايدت تصريحات وخطب بعـض المـسؤولين الأمريكيين التي راحت تؤكد على حرص الإدارة الأمريكية على تحريـر العـالمين العربـي والإسلامي من الأنظمة الديكتاتورية، ونشر الديمقراطية والحرية فيهما، وذلك من خلال العمل من أجل تغيير نظم ومناهج وبرامج التعليم، وبخاصة التعليم الديني، والإعلام والثقافـة بمـا يسمح بنشر قيم وثقافة الديمقراطية والمشاركة وإحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تعزيز قوى ومنظمات المجتمع المدني، والمساعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أن أحد المبررات الأساسية التي جرى الترويج لها لتسويغ الحرب ضد العراق؛ هو بنـاء نظـام ديمقراطي على أنقاض نظام صدام حسين، بحيث يكون نموذجاً تقتديه دول المنطقة في مجال الديمقراطية، ويؤثر فيها حسب نظرية الدومينو Democratization Domino، وذلك في سياق ما سمي بالقيادة الأمريكية للموجة الرابعة من الديموقراطية الموجهة نحو العالم العربي.

وفي هذا السياق شهدت المنطقة العربية، وفي خلال تلك الفترة الوجيزة من الوقـت، نقطة تحول فاصلة في مسيرتها السياسية بل وفي وجودها التاريخي؛ حيث إنهالـت الأفكـار والأطروحات والمبادرات الأمريكية لإجراء إصلاح شامل وتحول ديموقراطي فـي المنطقـة العربية، وتلتها عدد من المبادرات العربية لذات الهدف، ليدخل بذلك العالم العربـي مرحلـة فاصلة في تاريخه، ومحددة لمستقبل شعوبه التي لطالما حلمت بسراب الديموقراطيـة. ومـن المشاهدة الأولى لهذا المشهد السياسي يبدو لنا وجود دور غير واضح المعالم للولايات المتحدة في إحياء قضية الديموقراطية في العالم العربي، ولكن في نفس الوقـت فـإن عمليـة بنـاء الديمقراطية ترتبط في المقام الأول بإعتبارات وعوامل داخلية، ففي أغلب تجـارب التحـول الديمقراطي التي جرت منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، والتـى أطلـق عليهـا صامويل هنتنجتون الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى، كان دور العوامل الخارجية ثانويـاً أو مساعداً، خاصة وأن سجل الولايات المتحدة الأمريكية القائم على التدخل سـواء بطريقـة عسكرية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة؛ من أجل بناء نظم ديمقراطية في مناطق عديدة مـن

العالم منذ بدايات القرن الماضي؛ هو بصفة عامة سجل فقير، أي أن حالات الإخفاق فيه تفوق بكثير حالات النجاح، كما أن لواشنطن سجلاً طويلاً في دعم نظم تسلطية واستبدادية في العالم العربي. كل ذلك وغيره يؤكد على أن التوجه الجديد للسياسة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة في أعقاب أحداث سبتمبر يحيط به العديد من علامات الإستفهام؛ مما يتطلب الدراسة العلمية لقضية الديموقراطية في العالم العربي ودور الفاعل الأمريكي في هذا الصدد.

ومن هذا المنطلق؛ تقوم المشكلة البحثية الأساسية في تلك الدراسة على تحليل أبعاد العلاقة التفاعلية بين قضية الديموقراطية في العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال دراسة قضية الديموقراطية في العالم العربي في إطار دراسة محددات الموقف الأمريكي من تلك القضية وتأثيره على تطورها. حيث تحاول هذة الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية:

١- ما هي ملامح الواقع السياسي في العالم العربي وأسباب جمود الممارسة الديموقراطية فيه؟.

٢- ما هو موقف الولايات المتحدة من قضية الديموقراطية في العالم العربي؟ وكيف ولماذا أضحت تلك القضية في بؤرة الإهتمام الأمريكي بعد أن كانت تتجاهلها؟.

٣- ما هو شكل ومضمون الديموقراطية التي طرحتها الولايات المتحدة على العالم العربي في إطار عدد من الأفكار والمبادرات التي طرحت في هذا الصدد؟.

٤- ما هو شكل ومضمون الديموقراطية التي طرحتها المبادرات العربية كبدائل للأفكار الأمريكية؟.

٥- ما هي حدود ومحددات الدور الأمريكي في عملية التحول الديموقراطي في العالم العربي؟.

٦- ماذا عن أفاق التحول الديموقراطي في العالم العربي في ظل المشهد السياسي الراهن؟.

وفي هذا السياق فتحاول هذة الدراسة التوصل لإثبات أكاديمي لمقولة أساسية؛ وهي وجود علاقة إرتباطية بين عملية التحول الديموقراطي في العالم العربي(العامل التابع)، والموقف الأمريكي من تلك القضية(العامل المستقل)، وأن هذا الأخير مرتبط بالأساس بتحقيق عدد من المصالح الأمريكية، والتي لا تتضمن ديموقراطية حقيقية في العالم العربي.

وفي هذا الإطار، فعن التحديد المكاني للدراسة فهو نطاق العالم العربي من المحيط إلى الخليج، أما عن الفترة الزمنية محل البحث فهي تقديرية؛ لأنها ترتبط بتحديد الجذور الزمنية للحديث الأمريكي عن الديموقراطية في العالم العربي، ولعلني أقدر بدايتها من ٢٠ يناير ٢٠٠١، وهو تاريخ تولي إدارة بوش لرئاسة الولايات المتحدة، حيث مثل ذلك النجاح الأول لوصول عناصر اليمين المتطرف بشقيه الديني والسياسي للسلطة، والذي يرتبط ببداية تحول في السياسية الأمريكية بصفة عامة، والإستراتيجية الأمريكية نحو العالم العربي بصفة خاصة، حتى وقت كتابة هذة السطور، مع التطلع لآفاق التحول الديموقراطي في العالم العربي.

ومن هذا المنطلق تتضح لنا الأهمية البحثية لتلك الدراسة؛ فأما عن الأهمية العملية: فنجد أن العالم العربي على مفترق طرق حقيقي؛ فبعد سنوات من الإنغلاق والهيمنة السلطوية والتخبط السياسي، وجدت النظم العربية نفسها بين مطرقة الضغوط الأمريكية وسندان المطالب الداخلية لتحقيق الديموقراطية، ليحين موعد الإختيار الحقيقي بين طريقين لا وسط لهما: الديموقراطية أم الديكتاتورية؛ ولذلك كان من الأهمية بمكان إيضاح محددات وأفاق الموقف السياسي الحرج الذي يعيشه العالم العربي حالياً. أضف إلى ذلك الأهمية العلمية حيث أن موضوع الإصلاح السياسي في العالم العربي من الموضوعات الحديثة والتي فرضتها واشنطن على الأجندة السياسية للمنطقة العربية مؤخراً، وارتبط بذلك فقر البحث العلمي في هذا الصدد، بالإضافة إلى أن هذة الدراسة تطرح قضية الديموقراطية في العالم العربي في سياق علاقتها بالفاعل الأمريكي من خلال رصد وتحليل أبعاد ودوافع هذا المشهد المطروح في المنطقة العربية، وهو ما لم يتطرق إليه هرم التراكم العلمي بعد.

أما عن المناهج العلمية المستخدمة في هذة الدراسة؛ فهي تشمل عدد من المناهج المترابطة والمتداخلة؛ حيث يستخدم (المنهج التاريخي) وهو كمنهج تتبعي يعني بدراسة نفس المتغير على مدار فترة من الزمن لرصد وتحليل التغيرات التي تطرأ عليه، وفي هذا الإطار نتناول تتبع زمني بالرصد والتحليل للممارسة الديموقراطية في النظم العربية، ودراسة مدى تأثرها بالعامل الأمريكي. وأيضاً منهج (المصالح القومية) والذي يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، وفي هذا الصدد نتناول تحليل موقف السياسية الأمريكية من قضية الديموقراطية في العالم العربي، وتفسيرها بناء على أسس المصالح الإمبريالية الأمريكية. بالإضافة إلى منهج (دراسة الحالة) حيث نتناول دراسة حالة التحول الديموقراطي في المغرب؛ لنتوصل من خلال ذلك لتعميمات علمية فيما يتعلق بموضوع البحث.

وتتعرض الدراسة لعدد من المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث، ونظراً لحداثة هذا الأخير فلقد كان من الأهمية بمكان عرض المقصود من تلك المصطلحات التي طرحت نفسها على الساحة العربية.

مفهوم (الإصلاح السياسي): في اللغة العربية كلمة الإصلاح تعني التقويم والتغيير نحو الأحسن والأرقى، أما في العلوم السياسية؛ فالإصلاح يعني عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم وفي العلاقات الإجتماعية داخل دولة معينة، في إطار النظام القائم وإستناداً إلى معايير التدرج، أما الإصلاح السياسي فيقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظام ديمقراطية.

أما عن مفهوم (النظام الديموقراطي) فهو يرتبط بمقومات الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحداً، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على إحترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاته الفكرية والأيديولوجية. كما تقتضي هذه الديمقراطية الحقيقية كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية. والاعتماد على الانتخابات الحرة، مركزياً ولا مركزياً، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها.

وبالإضافة إلى ذلك تطرح الدراسة مفهوم نموذج سياسي تكيفي (adaptive political paradigm) ويعني أن تكيف مختلف القوى السياسية الفاعلة داخل المجتمـع بكافـة أشـكالها ومستوياتها من خلال عملية ديناميكية وزمنية طويلة مع معطيات البيئة الـسياسية الداخليـة، وإقليمية، ودولية؛ لتفرز نموذج سياسي له خصوصياته من حيث الشكل والمضمون، ويـرتبط هذا المفهوم بالأساس بثلاث حقائق؛ الأولى الإختلاف بين نموذج سياسي والأخر بنـاء علـى الإختلاف في التجربة السياسية التي خاضها كل مجتمع، والثانية التغييـر الـسياسي الـسليم والحقيقي لا يكون إلا تدريجياً حتى تنضج مقوماته داخل المجتمع. الثالثة أن تقيـيم النمـوذج السياسي على مقياس الديموقراطية؛ يكون بناء على القيم المطلقة التي يتضمنها هذا المفهـوم، ومدى توافر القيم والمقومات العامة للديموقراطية في هذا النموذج، وليس بمقارنته بالتجربـة الديموقراطية في نموذج أخر.

وفي حالة النظم العربية فلقد أفرزت نموذج سياسي متخاف فيه العديد مـن نـواقص الحرية والديموقراطية، بما تشمله من سلبيات وأطر سياسية تسلطية صاغتها الـنظم العربيـة لتحافظ على إستمراريتها في السلطة، وذلك رغم عراقة الثقافة والتقاليد التنظيمية السياسية فيه، وربما صح القول بعكس ذلك، أي أن هذا الفضاء بقي حبيس هذه العراقـة وهـذه التقاليـد. والمقصود هنا أنه من الطبيعي أن يفرز العالم العربي نموذج سياسي مميز من خلال ظروفـه الخاصة، وتفاعل عناصره المختلفة مع بعضها البعض، ومع البيئة المحيطة، ولكـن هـذا لا يصبغ عليه وصوله إلى الصيغة السياسية المثلى، والمقياس الحقيقي هنا هو موقع هذا النموذج من مقياس قيمة الديموقراطية والحرية المطلقة وليست تلك المطبقة في هذا النموذج أو ذاك.

والجانب الأخر من المفهوم يشير إلى أن هذا النموذج السياسي الموجود فـي العـالم العربي، وعلى الرغم مما يكتنفه من سلبيات، إلا أنها مترسخة في جذور هذا المجتمع، لأنهـا ناتجة عن التجربة السياسية التي عاشها، وبذلك فإن هذا الإطار التكيفي لا ينفي أن تلك الـنظم قد تأقلمت على سلبيات لا حصر لها، ولا ينفي طموح وحق الشعوب والقوى السياسية العربية في أن تعيش في إطار بيئة سياسية كاملة الديموقراطية توفر لها حياة كريمة وتقدم إقتـصادي وإجتماعي وإستقرار سياسي، ولكن كل ما في الأمر أنها لن تصل إلى نمـوذج ديمـوقراطي سليم وحقيقي إلا بالمرور بمراحل سياسية وزمنية تنضج فيها عناصر وقـيم هـذا النمـوذج المنشود. وفي هذا الإطار نشير إلى أن التحول الديموقراطي هو عملية تعبر عـن صـيرورة إجتماعية وسياسية، ولابد من خلق وإنضاج شروطها الداخلية، حيث تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً حتى يتم ترسيخ الديمقراطية. ولعل هذه الحقائق هي التي شكلت الجانب الغيـر مقبـول مـن الفرض الأمريكي للديموقراطية في العالم العربي.

وبناء على هذا الإطار النظري تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة؛ وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول : الواقع السياسي في العالم العربي وجمود الممارسة الديموقراطيـة: العامل التابع:

المبحث الأول : الملامح العامة للنظم السياسية العربية.

المبحث الثاني : معوقات التحول الديموقراطي في العالم العربي.

الفصل الثاني : الإدراك الأمريكي للواقع العربي: العامل المستقل:

المبحث الأول : المصالح الأمريكية وتجاهل الواقع العربي.

المبحث الثاني : التحول في الإستراتيجية الأمريكية: الأبعاد والدوافع.

الفصل الثالث : التحول الديموقراطي في العالم العربي بين الإستقلال والتبعية:

المبحث الأول : الرؤية الأمريكية للديموقراطية في العالم العربي: الفعل

المبحث الثاني : الرؤية العربية للتحول الديموقراطي: رد الفعل

المبحث الثالث : التحول الديموقراطي في العالم العربي وحدود الدور الأمريكي.

الفصل الرابع : التحول الديموقراطي في المغرب(دراسة حالة):

المبحث الأول : النظام السياسي المغربي وبيئة التحول الديموقراطي.

المبحث الثاني : ملامح وآفاق التحول الديموقراطي في المغرب.

خاتمة : آفاق التحول الديموقراطي في العالم العربي.

الفصل الأول

الواقع السياسي في العالم العربي

وجمود الممارسة الديموقراطية

(العامل التابع)

المبحث الأول
الملامح العامة للنظم السياسية العربية

إن الحديث عن الواقع العربي يشير إلى وجود تخلف عام وشامل والذي يمتد إلي عدة أبعاد منها التخلف المجتمعي أو السياسي، والتخلف العقلي أو العلمي والتخلف في غياب الأخلاق والقيم المدنية[1]، وإن تطرقنا نحو البعد السياسي؛ فالصورة العملية تكشف عن أزمة سياسية عامة تطال المجموع العربي ومختلف أطرافه رسمية وشعبية، حيث يمتد وضع الأزمة ليشمل الدولة والسلطة والمعارضة والحركات الشعبية والأحزاب سواء من حيث الوعي السياسي أو الأداء السياسي[2].

فإن كان النظام السياسي السليم والديموقراطي يقوم على حكم القانون، والتعددية السياسية، وتمثيل الإرادة الشعبية في إطار ممارسة السلطة دون اللجوء إلى العنف، والحفاظ على قيمة المساواة بين المواطنين بأبعادها القانونية والسياسية والإقتصادية، ووجود إطار سياسي مؤسسي فعال تتفاعل من خلاله مختلف التيارات الفكرية ومختلف الجماعات الاثنية الدينية والقومية، وأيضاً أن يكفل الدستور والمشرع حق المواطنين في التأثير بصورة متكافئة في كافة الأوضاع التي تؤثر في شئونهم[3]، وغير ذلك من مبادئ الحكم الصالح أو النظام السياسي الديموقراطي، فإن الواقع السياسي في العالم العربي لا يتماشى مع تلك المبادئ والأسس، بل ويتناقض معها للدرجة التي قد تدعو لوصفه أنه يفتقد لمفهوم وأسس الدولة الحديثة، ولكن من ناحية أخرى فإن الخصوصية العربية التي ندعو إلى فهمها تشير إلى خصوصيات موقعها وموضعها في المكان وخصوصية تجربتها في الزمان[4]، بالإضافة إلى أطر الخصوصية الإجتماعية والتاريخية والثقافية التي تشكل الخلفية الإدراكية للواقع العربي.

---

(١) محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤) ص٨- ص٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٣) عوض المر ، الحق في الديموقراطية ، الديموقراطية ، العدد ٩ ، يناير ٢٠٠٣، ص٣٥- ص٤٥.

(٤) عبد الإله بلقزيز وأخرون ،نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١)، ص ٤٣.

وبغض النظر عن تباين أشكال الأنظمة السياسية في الوطن العربي يبـدو أن نقطـة الالتقاء الأساسية تتمثل في سؤال الديمقراطية التي تعد ليس فقط نموذجاً نظرياً لضبط نطـاق الفعل السياسي، بل كذلك إطاراً جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير، وإذا كانت التنمية فـي البلدان العربية لاتزال مطلباً وغاية، فإن ركنها الأساسي يتمثل في سندها السياسي والعقائـدي المجسد في أعمال الديمقراطية كأساس تنموي إستراتيجي. وهو واقع ما إنفك يراوح مكانه في الوطن العربي الذي لم يحسم أي من مكوناته بعد، فالدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة مـن شيوع ظواهر التسلط والاستبداد، حيث لا تزال محكومة بنظم أوتوقراطيتة غير ديمقراطيـة، تأخذ بدرجات من الإنفتاح السياسى وبأشكال من التعددية السياسية المقيدة، مما يجعل الـوطن العربى أقل مناطق العالم من حيـث درجـة التطـور علـى طريـق المـشاركة الـسياسية والديمقراطية، بل أن هناك من يعتبره بمثابة الاستثناء في موجة التحـول الـديمقراطى التـى تجتاح العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

وبالرغم من تعدد وتباين أنظمة الحكم في الدول العربية ما بين نظـم ملكيـة ونظـم جمهورية، نظم تعددية ونظم حزب واحد، ونظم لا تسمح بوجود أحزاب سياسية، إلا أن هناك عدداً من السمات المشتركة بين أنظمة الحكم في البلدان العربية[5]، سنعرض فيما يلي لأهـم تلك السمات:

١- **عدم رسوخ مفهوم الدولة في الكثير من البلدان العربية** : إن هذا المفهوم يكاد يغيب عن الأنظمة العربية، فالولاءات في الغالبية العظمى في البلدان العربية هي (الولائات التحتية) أي الولاء للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة ثم يأتي بعد ذلك الولاء للدولة ممـا أدى إلى تركيز السلطة في يد رئيس الطائفة أو شيخ القبيلة أو العشيرة. وكذلك أدى غياب دور فعال لمؤسسات رسمية إلى انتفاء مبدأ الفصل بين الـسلطات ورجحـان كفة السلطة التنفيذية على السلطة الشعبية أو السلطة التشريعية، وبالتـالى أدى ذلـك إلى إختفاء مبدأ تداول السلطة والإستمرار فيها ارتبط بالحياة والموت[٦].

---

[5] علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغييـر ، (بيـروت: مركـز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢) ص١٥- ص٢٢.

[٦] خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية في المشرق العربي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة ، ١٩٩١)، ص ٣٤٢ .

وإستكمالاً لتلك الظاهرة، فيشكل الرفض العام والجامع في المنطقة العربية لمبدأ صدور السلطة عن الشعب وحقه الكامل في مراقبتها- حتى عندما تسمح النخب بوجود مؤسسات برلمانية أو انتخابات شكلية- القاعدة التي تقوم عليها الحياة السياسية للشعوب العربية، وهو الذي يفسر أن هذه الحياة السياسية لا تزال بشكل عام محتجزة وأسيرة تماماً في معظم الدول العربية وقاصرة على فاعل واحد، ولا يزال من الصعب الحديث عن تنافس حقيقي ونزيه على الحكم أو تداوله في عموم البلاد العربية.

ومن الواضح من خلال الخبرة التاريخية داخل العالم العربي أنه لا يزال يفتقر في جميع دوله إلى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب للتفاعل السياسي السلمي للتوفيق فيما بينها وتجاوز تناقضاتها، وكذلك الإفتقار إلى وجود أطر سياسية واضحة يتم من خلالها تداول السلطة والحكم في العالم العربي(٧).

٢- **السلبيات المتعلقة بالسلطة في العالم العربي :** قامت الدول العربية الحديثة بعد فترة من الاحتلال الأجنبي أو ضمن امتدادات الدولة العثمانية مع الهيمنة الغربية القريبة من الاحتلال، وفي حالات قليلة لم يكن ثمة احتلال أجنبي مباشر وإن كان تأثيره قوياً، وساهمت هذه الحالة في تشكيل الدول العربية، وفي أنظمة تولي الحكم، وإنتقال السلطة، ويسهل القول إجمالاً أن تداول السلطة في الوطن العربي قائم على حكم عائلي أو فردي، وأن الديمقراطية التي هبت على العالم لم تغير فيه كثيراً، كما أن السلطة في العالم العربي مرتبطة بالعنصر الشخصي أي ما يسمى بشخصنة السلطة وطغيان العنصر الشخصي في العملية السياسية(٨)، كما أنها مرتبطة بظاهرة الخلافة السياسية، ولعل قراءة واقع السلطة في الوطن العربي تقدم عدد من المؤشرات من أهمها(٩):

أ- كان حكم الأسر والعائلات هو السائد والمتبع في الدول العربية كما كان الأمر عليه طوال التاريخ وما زال هذا الوضع قائماً في ثمانية دول عربية (الدول الملكية) وهي دول الخليج الست (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان) والأردن والمغرب، وكان نظام الحكم ملكياً في مصر حتى

---

(٧) علي الدين هلال ونيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٨) صلاح سالم زرنوقة ، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٣) ص٢٠- ص٤٠.

(٩) علي الدين هلال ونيفين مسعد ، مرجع سلبق ، ص٥٧- ص٧٥ .

عام ١٩٥٢ وفي ليبيا حتى عام ١٩٦٩ وفي العراق حتى عـام ١٩٥٨ وفـي اليمن حتى عام ١٩٦٢ وبدأ جمهورياً منذ الاسـتقلال فـي سـورية ولبنـان والجزائر وتونس والسودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي. ولعل الأنظمـة الجمهورية تشهد ظاهرة جديدة وهي الاتجاه إلى إنتقال السلطة من الرؤسـاء إلى أبنائهم، وقد طبق ذلك بالفعل في سوريا، بل وعدل الدستور السوري فـي جلسة عقدت بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد مباشرة ليتيح لابنـه بـشار تـولي الرئاسة، ويبدو الوضع مرشحا للتكرار في اليمن ومصر وليبيا[١٠].

ب- لم يمنع النظام الوراثي في انتقال السلطة حدوث حالات عزل وعنـف وقـوة رافقت الانتقال، بمعنى أن حتى مع النظام الوراثي كما حدث في الأردن عـام ١٩٥٢ عندما أعفي الملك طلال من منصبه، وفي السعودية عام ١٩٦٤ عندما عزل الملك فيصل أخاه الملك سعود وفي عمان عـام ١٩٧٠ عنـدما عـزل السلطان قابوس أباه سعيد، وفي قطر عام ١٩٧٢ عندما عزل الشيخ خليفة بن حمد سلفه وابن عمه الشيخ أحمد بن علي وفي عام ١٩٩٥ عندما عزل الشيخ حمد بن خليفة أباه، وفي حالات السعودية وقطر وعمان كان ولي العهد هـو الذي يقود عملية العزل أو الانقلاب السياسي، ويقترب من هذه الحـالات مـا حدث في الأردن عام ١٩٩٩عندما عزل الملك حسين ولي عهده وأخاه الأمير حسن لينقل ولاية العهد إلى ابنه عبد الله وذلك قبيل وفاته بأيام قليلة، وحـدثت حالات عنف قتل فيها الملوك وإن لم يغير ذلك من نظام انتقال الـسلطة كمـا حدث في الأردن عام ١٩٥١ عندما اغتيل الملك عبد الله وفي السعودية عندما اغتيل الملك فيصل عام ١٩٧٥.

ج- عرفت الانقلابات في الوطن العربي أول مرة عام ١٩٤٩ في سوريا على يـد "حسني الزعيم" الذي كان رئيس أركان الجيش السوري ثم توالت الانقلابـات في سوريا والدول العربية الأخرى، فقد وقع انقلاب في مـصر عـام ١٩٥٢ أنهى حكم أسرة "محمد علي" الذي بدأ عام ١٨٠٥، وفي العراق أنهى انقـلاب عسكري عام ١٩٥٨ حكم الهاشميين الذي بدأ في العراق منذ عام ١٩١٨ وفي اليمن عام ١٩٦٢ الذي أنهى حكم الأئمة الزيديين بعد أكثـر مـن أربعمائـة وخمسين عاما من الحكم.

---

[١٠] مصطفى الفقي، محنة أمة : خطايا النظم ومعناة الشعوب ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، ٢٠٠٣) ، ص ١٥٨–ص ١٧٣ .

د- لم يكن للبرلمانات إن وجدت أثر مهم في علمية انتقال السلطة سوى تقديم الغطاء الدستوري في بعض الأحيان كما حدث في سوريا عام ٢٠٠٠ وفي الأردن عام ١٩٥٢ عندما أعفي الملك "طلال" من الحكم لأسباب صحية، وفي تونس عام ١٩٨٧ عندما أعفي الرئيس "بورقيبة" من منصبه لأسباب صحية.

هـ- في الدول التي حكمها حزب واحد[11]، كما في العراق وسوريا واليمن الجنوبي (١٩٦٧١٩٩٠) ومصر وتونس لعبت الصراعات الداخلية بين مراكز القوى في الحزب أو مؤسسات الحكم دوراً في إنتقال السلطة أو التوازن بين مراكز القوى، ولكن الأحزاب تحولت أيضاً إلى مؤسسة فرد واحد وإنتهى صراع مراكز القوى لأنها لم تعد موجودة، حدث هذا في مصر أوائل السبعينيات، وفي العراق أواخر السبعينيات، وفي سوريا أوائل السبعينيات، ولم تعد الأحزاب القائمة حتى وهي أحزاب حاكمة تؤدي دورا حقيقياً في تنظيم إنتقال السلطة. وإذا بقيت هذه الحالة قائمة في دول الحزب والجمهوريات فإنها ستؤسس لعائلات حاكمة تتحول إلى ملكية، وهكذا فإن الدول العربية تتجه إلى الحالة السابقة للجمهوريات لتعود ملكية من جديد، والواقع أن تجربة الجمهوريات في تطبيقها الفعلي في الدول العربية جعلت تهمة الرجعية والاستبداد التي كانت تطلق على الدول الملكية تبدو غير واقعية[12].

و- شهدت أنظمة الحكم العربية استقراراً ورسوخاً، وانتهت ظاهرة الصراع الدموي والعنيف على السلطة، وتوقفت تقريباً الانقلابات العسكرية حيث لم تشهد حقبة السبعينيات والثمانينيات أي انقلاب عسكري إلا ما كان في السودان من إنقلاب "عبد الرحمن سوار الذهب" وبعده انقلاب "عمر البشير" وكانا إنقلابين أبيضين، ونفس الأمر ينطبق على قدوم "زين العابدين" إلى السلطة في تونس حيث عرف انقلابه بالانقلاب الطبي لأنه أزاح "بورقيبة" لأسباب طبية. وكانت الصراعات التي حدثت في اليمن الجنوبي عام ١٩٨٦ سبباً مهما في نهاية نظام الحكم فيها والإنضمام إلى اليمن الشمالي، وكانت التغييرات في الأنظمة الملكية أسبق من الجمهوريات في الرسوخ والاستقرار وفي هدوء عمليات التغيير والعزل، كما حدث في الأردن عام ١٩٥٢ وفي السعودية عام

---

(١١) علي الدين هلال ونيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(١٢) علي فخرو ، الديموقراطية في البلدان العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٢١٣ ، نوفمبر ١٩٩٦، ص٣٩- ص٤١.

١٩٦٤ وفي عمان عام ١٩٧٠ وفي قطر عـامي ١٩٧٢ و١٩٩٥. وحـدثت عمليات اغتيال لبعض الحكام العرب ولكنها لم تغير مـن نظـام الحكـم ولا عمليات انتقال السلطة، كما حدث في الأردن عام ١٩٥١ عندما اغتيل الملـك "عبد الله"، وفي السعودية عام ١٩٧٥ عندما قتل الملك "فيصل"، وفي مـصر عام ١٩٨١ عندما قتل الرئيس "أنور السادات".

وخلاصة القول أن السلطة في العالم العربي تعاني من سلبيات عديدة من الهيمنة التامة على الحياة السياسية، والدليل على ذلك أن الميكانيكية التي تأتي برأس الـسلطة فـي العـالم العربي سواء انتخابات شعبية أو استفتاءات كانت نتيجتها تقترب مـن المائـة بالمائـة مـن المواطنين، ولم تسجل طعون ولا مخالفات دستورية أو قانونية ولا حـوادث عنـف وإكـراه رافقت عمليات انتخاب الرؤساء العرب أو الاستفتاء عليهم، وهكـذا فـإنهم وفـق المعـايير الديمقراطية يمتلكون درجة عالية من الشرعية(١٣).

٣- **غياب التعددية السياسية :** رغم النقاش الواسع الذي تثيره مـسألة تجـاوز الـنظم التسلطية والتحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي منذ عدة عقود، لا يوجد هناك إقتناع بأنها تشكل أولوية بالنسبة للمجتمعات العربية إذا ما وضعت بجانـب مـسائل خطيرة في إطار التحديات الداخلية والإقليمية التي تـشهدها الـنظم العربيـة مثـل الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبره البعض قضية العرب الأولـى والأخيـرة، وكذلك بالنسبة المسائل الداخلية كمسألة التنمية الإقتصادية(١٤).

ولا يزال هناك قسم كبير من الرأي العام السياسي - أو على الأقل الرأي المسيطر على الساحة السياسية العربية - يعتقد أن نظام التعددية والديمقراطية بما يتضمنه من إباحة التنـافس والصراع بين الأحزاب السياسية وحرية التعبير والتفكير، قد يساهم في تـوفير تربـة صـالحة لتزايد النفوذ الأجنبي وتنمية الصراعات الداخلية التي تهدد بتصديع الكيان الوطني وربما العودة نحو قيم الطائفية والعشائرية والمحافظة الدينية. ويلتقي هذا التفكير النابع من الحرص على حـد أدنى من الانسجام الداخلي الوطني مع رأي النخب الحاكمة التي تعتقد أن الحفاظ علـى الأمـن والوحدة الوطنية ومنع التدخل الأجنبي، كل ذلك لن يكون ممكناً من دون تقييـد حريـة الـرأي والتعبير والحد من الحريات السياسية والتنظيمية، بل ومن دون فرض الأحكام العرفية.

---

(١٣) حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديموقراطي في العالم العربي: قضايا وإشـكاليات، الـسياسة الدوليـة، العدد١٤٢، أكتوبر٢٠٠٠، ص٢٣- ص٢٨.

(١٤) برهان غليون ، في: علي خليفة الكواري (محرر)، الديموقراطية المفروضة والديموقراطية المختارة ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣) ص٢٦١-ص٢٦٣ .

والنتيجة هي أنه رغم بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض النظم العربية بقي العالم العربي من أقل المناطق تأثراً برياح التغيير القوية التي هزت المعسكر السوفياتي والاشتراكي سابقاً كما هزت النظم العسكرية والدكتاتورية في معظم جنوب أميركا وأفريقيا وآسيا، فلا تزال النخب الحاكمة بعيدة جداً عن أن تقر وتعترف بمبدأ صدور السلطة عن الشعب، ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات النخب العربية الحاكمة، مع تعدد الحجج التي تستند إليها هذه النخب وصايتها وطرق التعبير عن هذه الوصاية وأشكال ممارستها، فالنموذج الغالب في الدول العربية هو سيادة الرأي الواحد والفكر الواحد، والقائد الواحد، فالدول العربية على إختلافها تشيع فيها ثقافة الخضوع، وتتسم عملية صنع القرار فيها بالسلطوية ويتم حرمان القوى السياسية من حقها في التمثيل السياسي وتتسم العملية السياسية بالطابع الشخصي فهي نظم أبوية تعتمد على شخص الزعيم الفرد والدائرة الضيقة المحيطة به من المقربين والأتباع مما يعني انخفاض كفاءة العملية السياسية[١٥].

بناء على ذلك يمكن تصنيف الدول العربية إعتماداً على مؤشر التعددية السياسية إلى ثلاث أنواع[١٦]: أولها(دول تأخذ بنظام تعددية شكلية) وينتهي بها الأمر إلى وجود حزب مسيطر وهو الحزب الذي تسانده السلطة، وإلى جوارة أحزاب غير مؤثرة مثل مصر. وثانيها(دول تأخذ بفكرة الحزب الواحد) الحاكم مثل سوريا. أما النوع الثالث (دول ترفض فكرة الأحزاب السياسية) مثل ليبيا والسعودية[١٧].

ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الانفتاحات والتحولات الإيجابية والتي لا يمكن إنكارها، ولكن لا ينبغي البناء كثيراً على هذه التحولات والانفتاحات، فهي لا تصبح ذات قيمة مقياسية إلا عندما تمس بالفعل مبدأ المشاركة الفعلية في القرار من قبل رأي عام استقر وتهيكل وما عدا ذلك من مظاهر السماح بأشكال مختلفة ومسيطر عليها من التعددية تحت إشراف أجهزة أمنية أو سياسية والتي تمارس وحدها القرار السياسي في نهاية المطاف أو تشكل الأداة الرئيسية لممارسة السلطة ودعم النخبة التي تحتكرها، فلا يمثل إلا تكتيكاً سياسياً استخدم منذ عقود ولا يزال من قبل الأنظمة ذاتها، ولا يشكل قطيعة حقيقية مع احتكار القرار والتحكم، بل والتلاعب به من قبل المجموعة الصغيرة الحاكمة مهما كانت طبيعة العصبية التي تستند إليها.

---

(١٥) يحيى الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي ،في: مجموعة مؤلفين، أزمة الديموقراطية في الوطن العربي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص٣٠٠- ص٣٧٠.

(١٦) علي الدين هلال ونيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(١٧) عبد الإله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) ص٢٠ – ص٢٥ .

٤- **ضعف المعارضة السياسية:** لا يتوفر للمعارضة العربية أن تكـون بـديل للـسلطة القائمة، فالمجال السياسي بصفة عامة نابذ للمعارضة لا يقدم لها أي إمكانية حقيقيـة للإشتغال بالسياسة، وبالرغم من أن المعارضة تلعب دوراً هاماً في الحفـاظ علـى الاستقرار السياسي، فهى قوى توازن ضرورية تقـوم بالتمثيـل الـسياسي للقـوى والتيارات الاجتماعية والسياسية المختلفة. ولا تتمثل أزمة المعارضـة فـي الـدول العربية في وجود قيود عليها من جانب السلطة السياسية فقط، ولكن أيضاً عدم وجود مشروع سياسي تستند إليه، وكذلك في إخفاقها السياسي وعدم ديموقراطية تنظيماتها الداخلية، وفقدانها لإستقلالها وتبعيتها للنظام السيلسى القائم في الداخل، بل وتبعيتهـا للخارج في بعض الاحيان، كما هو الحال في المعارضة العراقية، السودانية والليبية؛ حيث تأخذ المعارضة شرعيتها من علاقتها مع طرف خارجي.

وفى هذا الإطار فإن النظم العربية التي تأخذ ببعض الديموقراطيـة عنـدما تـسمح للمعارضة بتكوين الاحزاب والحركات السياسية تكون حريصة على ما يلى[١٨]:

أ- أن لا تشكل قوى المعارضة اغلبية حتى لو إضطرت إلى تزوير الانتخابـات، مما يؤدى الى إنتفاء إحتمال تكليف المعارضة بشكيل الحكومة.

ب- فى حالة تشكيل المعارضة اغلبية في البرلمان تقدم النخبة الحاكمة الـضمانات الدستورية بعدم اقرار مسؤلية الحكومة أمام البرلمان وعدم الالتـزام بتـشكيل حكومة من حزب الاغلبية.

ج- فى حالة كون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان يسطير علية أغلبية معارضـة، فإن النخبة الحاكمة تكون حريصة على عدم تجاوز الخطوط المسموح بها[١٩].

٥- **أزمة الشرعية:** تعانى الدول العربية على إختلافها من أزمـة الـشرعية، وجـوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم في أن يحكـم، وأن يمارس السلطة بما يتضمنه ذلك من إستخدام القوة، ووفقاً لماكس فيبر فإن الـشرعية يمكن أن تستمد من ثلاثة مصادر رئيسية هي : التقاليـد، والزعامـة الكاريزميـة، والقانون. أي قد تكون شرعية تقليدية، أو كاريزمية أو قانونية سياسية، ولعل من أهم وسائل تكريس وبناء الشرعية هي الكفاءة والفاعلية في إدارة شئون المجتمع من أجل تحقيق أهدافه مما يدعم شرعية النظام ويؤدى لتحقيق النظام السياسي والاجتمـاعى لما هو مطلوب منه (شرعية الاداء).

---

[١٨] عبد الإله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ١١– ص٥٢ .

[١٩] خلدون حسن النقيب ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣ .

والنظم العربية سواء كانت ملكية أو جمهورية تعاني من أزمة الـشرعية، فالانظمـة الملكية الثمانية في المنطقة العربية تعتمد في شرعيتها على المصدر (التقليدي) الذي قد يحتوي على بعد ديني إسلامي أو على بعد قبلي أو على البعدين معاً. وبالرغم من محاولة هذة الـنظم التجديد في مصادر شرعيتها وتدعيمها بمصادر إضافية للشرعية أو بزيـادة فاعليتهـا فإنهـا مازالت تضيق دائرة المشاركة السياسية فيها. أما الأنظمة الجمهورية وعددها ثلاثـة عـشر نظاماً فتستمد شرعيتها إما من أيدلوجية ثورية أو من قيادة كاريزمية أو منهما معـاً، أو قـد تكون شرعية الإنجاز سواء إنجاز سياسي أو إقتصادي، وقد واجهت شرعية هذة النظم العديد من الأزمات حاولت مواجهتها من خلال عدة وسائل أهمها: القمع، تضخيم الإنجاز، إثـارة الخوف من وصول عناصر معارضة وهدامـة للـسلطة، أو مـن خـلال إفتعـال أزمـات خارجية[٢٠].

---

[٢٠] سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، مرجع سابق ، ص ٨٠ –ص ٨٥.

المبحث الثاني

معوقات التحول الديموقراطي في العالم العربي

بغض النظر عن تباين أشكال الأنظمة السياسية في الوطن العربي يبدو أن نقطة الالتقاء الأساسية تتمثل في سؤال الديمقراطية التي تعد ليس فقط نموذجاً نظرياً لضبط نطاق الفعل السياسي، بل كذلك إطاراً جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير، وإذا كانت التنمية في البلدان العربية لاتزال مطلبا وغاية، فإن ركنها الأساسي يتمثل في سندها السياسي والعقائدي المجسد في أعمال الديمقراطية كأساس تنموي إستراتيجي. وهو واقع ما انفك يراوح مكانه في الوطن العربي الذي لم يحسم أي من مكوناته بعد، فالدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة من شيوع ظواهر التسلط والاستبداد، حيث لا تزال محكومة بنظم أوتوقراطيتة غير ديمقراطية أو Semi-Authoritarian Regimes، تأخذ بدرجات من الإنفتاح السياسى وبأشكال من التعددية السياسية المقيدة، مما يجعل الوطن العربى أقل مناطق العالم من حيث درجة التطور على طريق المشاركة السياسية والديمقراطية، بل أن هناك من يعتبره بمثابة الاستثناء في موجة التحول الديمقراطى التى تجتاح العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين[٢١].

وطالما كانت الديموقراطية والإصلاح السياسي مطلب شعبي وقومي في العالم العربي، وكثيراً ما طرحه مثقفون عرب وتيارات وتنظيمات حزبية ونقابية ومهنية وجمعيات ومراكز لحقوق الإنسان في الوطن العربي، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الديمقراطية تأتى في مقدمة المتطلبات الرئيسية لتمكين الوطن العربي من الخروج من المأزق التاريخي الذي يمر به، وحالة التردي والتراجع التي يعيشها، سواء علي الصعيد الوطني، أو على صعيد العلاقات العربية- العربية، أو على صعيد موقعه في النظام العالمي. وعلى الرغم من الإدراك الرسمى والشعبي لأهمية وحيوية الإصلاح إلا أن الديموقراطية لم تتحقق على أرض الواقع، وذلك ينقلنا نحو دراسة سبب غياب الإصلاح الحقيقي في النظم السياسية العربية في مرحلة ما قبل إنكشاف الغطاء الخارجي الذي تمثل في التجاهل الأمريكي لتلك القضية في منطقة العالم العربي، ولذلك فإن غباب الإصلاح الحقيقي ومعوقات التحول الديموقراطي في العالم العربي يعود إلى عدة عوامل من أهمها:

١- **عدم جدية بعض النظم العربية في عملية الإصلاح:** إذ تعمد هذة النظم إلى إتخاذ إجراءات شكلية قد توحي بوجود توجه إنفتاحي بهدف مواجهة المطالب الداخلية التي قد تتعرض لها، وذلك في ظل مرحلة التغاضي الخارجي عن الممارسات السياسية

---

[٢١] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٣- ص٢٨.

في العالم العربي، ودون أن تعني تلك الإصلاحات توجهاً حقيقياً للإصلاح وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وتنطلق رؤية النظم العربية في قضية التحول الديموقراطية من حقيقة أساسية وهي أن الديموقراطية الحقيقية ستؤدي لتهديد وجود تلك النظم في السلطة، ومن هذا المنطلق كان حرص النظم العربية على إتخاذ ما يسمى بإجراءات إصلاحية وليست خطوات حقيقية على طريق الإصلاح، تختلف درجتها من نظام إلى أخر بهدف محاولة إرضاء المواطنين دون أن يؤثر ذلك على إحتكار السلطة لمصادر الثروة والقوة(٢٢).

و في إطار نوع من الموضوعية؛ فإن النظم السياسية العربية قد إستجابت بشكل أو بأخر للمطالب الداخلية للإصلاح، حيث إتخذت الدول العربية عدد من الإجراءات الإصلاحية التي اتسمت بأنها(٢٣):

أ- فوقية: بمعنى أنها تتجه في حركتها من أعلى لأسفل وكأنها منحة من الحاكم للشعب، وذلك نتيجة لإدراك النخب الحاكمة بصورة أو بأخرى ضرورة الإصلاح كمدخل لتعزيز الثقة بين الحكام والمحكومين، وتدعيم قوة الدولة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، وفي هذا الغطار تكون الإصلاحات مجرد مناورة سياسية ليحافظ النظام بها على إستمراريته في السلطة.

ب- مسيرة التحول الديموقراطي التي شهدها العالم العربي حتى الأن إتسمت بالتدريجية والبطئ، وذلك قد يرجع إلى أن إدراك النظم العربية بأهمية الإصلاح وإستجابتها للمطالب الداخلية للتحول الديموقراطي لم يتخطى الحدود التي ترسمها السلطة لتلك العملية، ومن خلال ذلك كانت خطوات الإصلاح متدرجة وبطيئة جداً نظراً لعدم وجود ضغوط حقيقية على النظام السياسي ليستجيب لها إستجابة حقيقية وفعالة.

ج- وقتية قصيرة المدى : إن الواقع السياسي في العالم العربي بصفة عامة دفع تلك الإجراءات الإصلاحية إلى التركيز على الأهداف قصيرة الأجل، خاصة تلك التي تمس مصالح الناس الحياتية وإحتياجاتهم الأساسية، وذلك من قبيل محاربة الفساد، وتحسين سجل حقوق الإنسان، وتطوير الأساليب الإدارية، وتوسيع هذا الهامش الضيق من الحرية المتاح للمنظمات الغير حكومية. وعلى

---

(٢٢) المرجع السابق، ص٢٣- ص٢٨.

(٢٣) المرجع سابق، ص٢٣- ص٢٨.

الرغم من أهمية تلك الإصلاحات على طريق التحول الديموقراطي إلا أنها لم تشكل خطوة حقيقية نحو الإصلاح، حيث أن تلـك الإجـراءات الإصـلاحية جاءت في معظمها ضيقة وغير مرنة.

د- التشابه الكبير في الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الدول العربيـة، وذلـك إنطلاقاً من التطابق في الخلفيات والظروف التاريخيـة والـسياسية والثقافيـة للمجتمعات العربية، وإختلفت في درجة التحول الديموقراطي التي تتبناه.

٢- **غياب دور النظم البرلمانية العربية:** تحتكم المجتمعات والـدول إلـى الإنتخابـات البرلمانية لإختيار المتنافسين على السلطة من الأفراد والأحزاب والمجموعات، وقـد إستقر في الدول الغربية وفي كثير من دول العالم الثالث أيضاً أن تجرى إنتخابـات برلمانية، وتكلف الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة، أو تجرى إنتخابـات مباشـرة لاختيار الحاكم ثم يشكل الحاكم المنتخب الحكومة التي تتولى السلطة التنفيذية، وتعد الانتخابات البرلمانية ضمانة أساسية لتداول السلطة والتنافس عليها على أساس سلمي وفق عقد اجتماعي تلتزمه الأمة[٢٤].

لم ترق الحياة البرلمانية العربية إلى التأثير في تداول السلطة، ومازال دورها يقتـصر على الرقابة والتشريع وتقديم المشورة والرأي[٢٥]، وهي وإن كانت بوضعها الحالي تساهم في تطوير الحياة السياسية وحفظ الحقوق العامة والرقابة على الحكومات، فإنها لم تكن مرجعيـة لتداول السلطة كما يفترض أن تكون، والغريب أن التجارب القليلة التـي كانـت الانتخابـات البرلمانية فيها هي المرجعية في اختيار الحكومة هي حالات تاريخية قديمة، وتبدو الانتخابات النيابية تتطور باتجاه احتكار السلطة والنفوذ وتعزيز الفردية والعـسكرية بزينـة برلمانيـة، ومضى المسار البرلماني عكس ما يفترض، إذ بدلا من أن تتطـور الحيـاة الـسياسية نحـو التعددية والتداول السلمي فإنها اتجهت إلى الفردية وتوراث السلطة[٢٦].

---

[٢٤] صلاح سالم زرنوقة ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

[٢٥] عمرو هاشم ربيع ، البرلمانات العربية والتحول الديموقراطي ، كراسـات اسـتراتيجية ، ينـاير٢٠٠١، ص٣٥- ص٤٥.

[٢٦] ثناء فؤاد عبد الله ، الديموقراطية بين المفهوم والممارسة ، الديموقراطيـة ، العـدد ٥ ، شـتاء ٢٠٠٢، ص٢٩٤ – ص٣٠٣ .

وأكثر من ذلك فإن البرلمانات العربية علي وجه العموم قد شاركت أحيانا، من خلال أغلبيتها الآلية، في تقويض مناخ حرية الرأي والتعبير في الدولة العربية. فقد أدت العديد من السلطات الواسعة التي منحت للسلطة التنفيذية علي حساب السلطة التشريعية، والتي قننت في معظم الدساتير والقوانين العربية ودول العالم الثالث، أن حدث خلل في التوازن لغير صالح السلطة التشريعية، التي أصبحت أداة طيعة في مواجهة السلطة التنفيذية. ليس هذا فحسب بل أنها أصبحت تتحمل وحدها مسئولية الوقوف في مواجهة الأغلبية الجماهيرية في المجتمع نتيجة ما تصدره من تشريعات.

وقد كان من النتائج الأساسية لهذه السياسة فقدان مكانة المؤسسة التشريعية أمام المواطن العربي، بل وفقدان ثقته بالانتخابات العامة بداية. وتعد هذه النتيجة من أخطر النتائج في عملية المشاركة السياسية، لأنها تؤكد علي وجود درجة عالية من الإحباط لدي المواطنين في ممارسة حقوقهم الدستورية، وهي ما تسمى "ثقافة سياسية ضيقة".

فالمؤسسة التشريعية كما يراها البعض ليست وسيلة للتغيير السلمي، كما أنها تتسم بالضعف الشديد في مواجهة السلطة التنفيذية، ليس فقط بحكم البناء الدستوري والقانوني- وهو ما يمكن علي الأقل تعديله، بل وأيضاً بحكم الثقافة الموروثة؛ فرؤية المواطن لقيام الآخرين بالحد المستمر من سلطات برلمان الدولة- حتي تلك السلطات المقيدة التي أتت بها الدساتير والقوانين، فضلاً عن أسلوب عمل البرلمانات في تمرير مشروعات القوانين المطلوبة- قد أدت إلي التقليل من الثقة الشعبية في مدى قدرة هذة البرلمانات على القيام بالتمثيل الشعبي، ومن ثم أطاحت بنزاهتها ومصداقيتها(٢٧).

٣- **الثقافة السياسية لدى بعض قطاعات المجتمع العربي:** تعرف الثقافة السياسية بأنها نسقاً من القيم المشتركة يساعد على تشكيل سلوك الأفراد في مجتمع ما، هناك من يشير إلى وجود ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية وهي ثقافة التبعية، والثقافة الضيقة، وثقافة المشاركة. وتشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية تلعب دوراً حاسماً في تحديد شكل ومضمون عملية التحول الديموقراطي، ويختلف تأثير الثقافة من مرحلة إلى أخرى في إطار عملية التحول الديموقراطي ففي بداية بدايتها تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيفاً، وتزداد أهميته مع إقامة مؤسسات ديموقراطية والتي من خلالها تنتشر قيم ثقافية ديموقراطية، وبصفة عامة فإن هناك عدد من القيم السياسية التي تشكل ثقافة غير ملائمة لعملية التحول الديموقراطي مثل: النزعة العرقية المبالغ فيها، إفتقاد الإنتماء للدولة، قيم وأفكار دينية متطرفة مضادة للديموقراطية، تفشي الأمية حيث أن التعليم يؤدي إلى الإيمان بالمبادئ الديموقراطية.

---

(٢٧) عمرو هاشم ربيع ، مرجع سابق ، ص٣٥- ص٤٥ .

وفي حالة الثقافة السياسية في العالم العربي فتصنف أنها ثقافة ضيقة، فالمشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصف بالشكلية، والموسمية، وعدم الفاعلية، إذ أن القرارات السياسية تتخذ من قبل النخب الحاكمة وتترك للجماهير العربية مهمة إضفاء الشرعية الصورية عليها من خلال إنتخابات معلومة النتائج مسبقاً، وبناء على ذلك فإن تلك الثقافة يغيب عنها العديد من القيم التي يمكن أن تشجع عملية الإصلاح مثل الحوار وقبول الأخر، ووجود شكل سلمي لتداول السلطة ليس فقط داخل مؤسسات الحكم، وإنما في كافة المؤسسات الأخرى؛ إذ يلاحظ سيطرة فكرة الحكم المطلق والجمود على العديد من هذة المؤسسات؛ مثل الجمود في تغيير قيادات الأحزاب السياسية، ويرجع البعض ذلك إلى طبيعة النظم السياسية العربية والتي تنتشر فيها قيم التسلطية واللامساواة.

٤- ضعف مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي: تمثل مؤسسات المجتمع المدني مجالاً لتنظيم الحياة الإجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة وهو بمثابة كيان وسيط يقف بين الدولة والشعب، فيقيد من سلطاتها أو يضفي عليها الشرعية عندما تكون قائمة على القانون، وهي تشمل نطاقاً واسعاً من المؤسسات، وهي الأكثر قدرة على الضغط على الحكومات والأنظمة العربية لإجراء أكبر قدر ممكن من الإصلاح والنغيير. ويعود ضعف المجتمع المدني العربي إلى محصلة مجموعة من العوامل والسلبيات السياسية التي يشهدها الواقع العربي خاصة فيما يتعلق بإحتكار النظام القائم للسلطة وغياب المؤسسات والتوازن السياسي داخل الدولة وكذلك غياب حكم القانون.

٥- السلبيات المتعلقة بالنخب العربية: إن كان المقصود بالنخبة مجموعة الافراد الذين يقودون المجتمع، فإن هذا المفهوم إرتبط تاريخياً بالحاجة إلى تنظيم الحياة السياسية خلال ممارسة السلطة أو عملية صنع القرار، وتتنوع النخب بين السياسية الرسمية، والثقافية التكنوقراطية، والتقليدية. وعن النخب في العالم العربي فتتسم بثلاثة سمات[٢٨]: أولها ضعف الحراك الإجتماعي، فالنخب العربية عادة ما تكون نخب من الصعب إختراقها، وثانيها تتعلق بمعايير تجنيد تلك النخب والتي تتمثل في العلاقات الشخصية والإنتماء الإقليمي والعقيدة السياسية والمصلحة الإقتصادية، وثالثها السلطوية وهي من أهم السلبيات المرتبطة بالنخب العربية حيث تسير علاقة النخب بالجماهير كعلاقة الراعي والرعية في إطار من الابوية والسلطوية، والذي يشكل عماد الهيمنة وإحدى أسس نواقص الديموقراطية في المجتمعات العربية.

---

[٢٨] ثناء فؤاد عبد الله ، الديموقراطية بين المفهوم والممارسة، مرجع سابق، ص٢٩٤- ص٣٠٣.

٦- إستمرار الصراع العربي الإسرائيلي: بناء على العلاقة المتداخلة بين مختلف عناصر البيئة المؤثرة على عملية التحول الديموقراطي، فيعد إستمرار الازمات السياسية وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي في مقدمة العوامل التي تسبب تعثر عملية الإصلاح والتطور الديموقراطي والتنمية في المنطقة، حيث تتذرع العديد من الدول العربية بهذة القضية في تأجيل الإصلاحات حتى يتم تسوية الصراع وإستعادة الأراضي العربية، وعلى الرغم من أن الصراع العربي الإسرائيلي يستغل كذريعة للتملص من الإصلاحات، فإن الحقيقة أن التحول الديموقراطي قد يحمل معه حل لذلك الصراع خاصة وأن الإصلاح على المستوى الوطني سينعكس على الأداء العربي مع غيره من المتغيرات، ويقوي من التضامن العربي ويحيي القومية العربية.

يتضح لنا مما سبق أن الأوضاع السياسية العربية تتضمن تفاعل عدد من السلبيات؛ والتي تفرز في النهاية نموذج سياسي تكيفي (adaptive paradigm) بمعنى تكيف النظام السياسي، ومختلف القوى السياسية والشعبية من خلال عملية ديناميكية وزمنية طويلة مع بعضها البعض ومع معطيات البيئة السياسية الداخلية، الإقليمية، الدولية لتفرز نموذج سياسي له خصوصياته من حيث الشكل والمضمون، وفي حالة النظم العربية فلقد أفرزت نموذج سياسي متخلف فيه العديد من نواقص الحرية والديموقراطية، بما تشمله من سلبيات وأطر سياسية صاغتها النظم العربية لتحافظ على إستمراريتها في السلطة، والمقصود هنا أنه من الطبيعي أن يفرز العالم العربي نموذج سياسي مميز من خلال ظروفه الخاصة وتفاعل عناصره المختلفة مع بعضها البعض، ومع البيئة المحيطة، ومن هذا المنطلق قد يكون هذا النموذج السياسي أي كان موقعه على سلم الديموقراطية مختلف عن الديموقراطية الغربية، ولكن المقياس الحقيقي هنا هو موقع هذا النموذج من مقياس قيمة الديموقراطية والحرية المطلقة وليست تلك المطبقة في هذا النموذج أو ذاك.

وبناء على ذلك فبعد تناولنا التكيف السياسي العربي على المستوى الداخلي، والذي حصر التفاعلات السياسية على نطاق ضيق تتحكم فيه السلطة السياسية، وتضمن من خلال ذلك العديد من السلبيات ونواقص الديموقراطية، فجاءت مطالب الإصلاح الداخلية رغبة في التحول بالنموذج السياسي المتخلف الحالي إلى نموذج أفضل ديموقراطياً ليس بالمعنى الغربي للكلمة، وإنما بالإلتزام بالقيم المطلقة التي يتضمنها المفهوم وتطبيقها في هذا النموذج السياسي، إيماناً بأنها الطريق للخلاص من الأزمة التي تحيط بالعالم العربي من مختلف الجهات، ولكن للاسباب التي طرحناها من قبل تأخر الإصلاح السياسي ولم يحقق العالم العربي إنطلاقة حقيقية في مسيرة التحول الديموقراطي، أما فيما يتعلق بتكيف النظم العربية مع البيئة الدولية جاء في إطار التجاهل الغربي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة للممارسات السياسية في العالم العربي، وهو ما تغير بتغير المصالح الأمريكية فأصبحت قضية الديموقراطية في العالم العربي في بؤرة الإهتمام الأمريكي، والذي كان له الأثر الأكبر في مسيرة التحول الديموقراطي في العالم العربي كما سنوضح لاحقاً في هذة الدراسة.

الفصل الثاني

الإدراك الأمريكي للواقع العربي

(العامل المستقل)

المبحث الأول

المصالح الامريكية وتجاهل الواقع العربي

عند الحديث عن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، فجدير بالذكر أن المـصالح وتعريفها يختلف من منظور الولايات المتحدة الأمريكية عنه في العـالم العربـي، حيـث لا نستطيع القول إن العالم العربي يشكل وحدة سياسية مستقلة، أو على الأقل وحدة ذات سياسـة خارجية واحدة يمكن الحديث عنها كوحدة مستقلة، كما هو الحال بالنسبة للولايـات المتحـدة والتي بينت التجارب التاريخية على الأقل في العقود التي بدأت منذ الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن بأنها ثابتة، إذ لا تختلف السياسة الخارجية فـي عهـد أي رئـيس أمريكي عن الآخر فيما يتعلق بالوطن العربي، ولكن على الرغم من الإتفـاق فـي التوجـه الإستراتيجي العام إلا أنه قد يبرز الإختلاف في الوسائل والأدوات المتبعة في تطبيـق تلـك الإستراتيجية، والوصول إلى نفس المصلحة، وذلك بإختلاف الفكر المـسيطر داخـل الإدارة الأمريكية، وهذا يعبر عن إستمرار النهج الأمريكي تحقيقاً لمصالح وطنية عليـا فـي اطـار استراتيجية ثابتة مختلفة الأبعاد والأركان؛ بغض النظر عـن الفـرد الموجـود فـي البيـت الأبيض[٢٩].

أولاً: موقع قضية الديموقراطية في الإستراتيجية الأمريكية نحو العالم العربي قبل أحداث سبتمبر:

بالإنتقال في الحديث إلى موقع قضية الديموقراطية في العـالم العربـي فـي إطـار الإستراتيجية الأمريكية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو بمعنى أدق قبل التحـول فـي الإستراتيجية الأمريكية نحو الإهتمام بدفع قضية الديموقراطية في العالم العربي، فنجد تجاهـل أمريكي واضح لهذة القضية في توجهها السياسي الإستراتيجي نحو العالم العربي[٣٠].

---

[٢٩] لمزيد من التفاصيل أنظر: خيرية قاسمية، السياسة الأميركية والعرب، (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربية،١٩٨٢).

[٣٠] شبلي تلحمي، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسـرائيلي،(الإمـارات: مركـز الإمارات للدراسات والبحوث،١٩٩٧)، ص٧.

فعلى الرغم من الدور الملحوظ الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن العشرين في عديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء مرحلة الحرب الباردة، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، وإن جاءت فقد كان ذلك بصورة هامشية وظرفية ولاعتبارات براجماتية، وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

ولعل ما يؤكد أن تجاهل قضية الديموقراطية كان جزء من الفكر الأمريكي في تلك الفترة ما أكد عليه مسؤولون أمريكيون سابقون وحاليون (في إدارة بوش الابن). فعلى سبيل المثال أكد مارتن انديك الذي شغل في السابق عدة مناصب رسمية على أن إدارة الرئيس كلينتون قد قامت بترتيب صفقة مع حلفاء أمريكا ظلت قائمة بشكل أو بآخر حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد قامت على أساس أن تقدم الدول العربية المعتدلة القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية لمساعدتها على إحتواء الدول المارقة، وتدعم كذلك جهود واشنطن لإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، مقابل أن تحجم واشنطن عن ممارسة أي ضغوط حقيقية على هذه الدول من أجل التغيير الديمقراطى، كما أكد ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية -في إدارة بوش الابن- في خطاب له أمام مجلس العلاقات الخارجية في ٢٠٠٢/١٢/٢٤على أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص العالم العربي[٣١].

ففي بعض الأحيان تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية النظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين تدفق متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي- الإسرائيلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتها العسكرية. وفي ضوء ما سبق، يمكن سرد العديد من المظاهر والممارسات التي تؤكد على تجاهل أمريكا لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، ومنها ما يلي:

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول التصريحات الرسمية الأمريكية أنظر: المقع الرسمي لمكتب إعلام الخارجية الأمريكية: http//usinfo.state.gov

١- دعم ومساندة نظم تسلطية استبدادية وغض الطرف من ممارساتها المنافية لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان طالما تتفق والمصالح الأمريكية سواء في مقاومة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة، أو تأمين استمرار ضخ النفط بأسعار معقولة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، أو تقديم تسهيلات وقواعد عسكرية لها في المنطقة، فضلاً عن عقد صفقات ضخمة لشراء الأسلحة منها. ولذلك يلاحظ أن الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو الموالية لها في المنطقة هي في الغالب محكومة بنظم غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية -تأخذ بالتعددية السياسية المقيدة- في أفضل الأحوال، ولم يثبت أن واشنطن قد مارست ضغوطاً فعلية على هذه النظم أو وظفت علاقاتها معها من أجل حثها على إتخاذ خطوات جدية على طريق الديمقراطية، اللهم إلا استخدامها لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان كإحدي الأوراق للضغط على مصر من آن لآخر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك على خلفية مواقف الدولة المصرية بشأن علاقتها مع إسرائيل أو سياساتها ومواقفها تجاه بعض القضايا والدول العربية التي تفاوتت أو اختلاف بشأنها رؤيتا الدولتين(٣٢).

٢- رغم تجاهل واشنطن لقضية الديمقراطية في الدول الحليفة أو الموالية لها في المنطقة، إلا أنها استخدمتها في بعض الفترات كورقة للضغط على الدول التي تتسم علاقاتها معها بالتوتر أو العداء كما هو الحال بالنسبة لعراق صدام حسين في مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية، وليبيا، والسودان في ظل حكم البشير الترابي.. إلخ، وهو ما يؤكد على أن طرح واشنطن لقضية الديمقراطية في وجه هذه الدول هو طرح برجماتي يقوم على معايير مزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين ولا يعبر عن التزام مبدئي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي ظلت تتجاهل الممارسات التسلطية والاستبدادية للنظم الحليفة والموالية لها، وترفع كارت الديمقراطية في مواجهة الدول التي لا تقع ضمن هذه الفئة.

---

(٣٢) السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص٣٠- ص٣٥.

٣- في إطار تجاهلها لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية دأبت الإدارات الأمريكيـة المتعاقبة على تجاهل الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين[٣٣]، والتي تعددت أشكالها وأساليبها على نحو يتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية وحقـوق الإنـسان، بـل أن استمرار إسرائيل في هذه الممارسات يرتكز في جانب هام منه على الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي تلقته وتتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت وتؤكد دوماً التزامها بأمن إسرائيل وضمان استمرار تفوقها العسكري علـى الـدول العربية مجتمعة. وتعتبر إدارة بوش الابن مـن أكثـر الإدارات الأمريكيـة دعمـاً لإسرائيل، فرغم كل ما تنطوي عليه الحرب العدوانية التي تشنها حكومـة شـارون ضد الفلسطينيين من انتهاكات لحقوق الإنسان وأسس الديمقراطية، حيـث تـستهدف المدنيين الفلسطينيين من خلال عمليات القتل والتشريد والحصار الاقتصادي وتدمير المنازل والمزارع.. إلخ، رغم كل ذلك فإن الإدارة الأمريكية اعتبرت - وتعتبـر- السياسة الإسرائيلية دفاعاً مشروعاً عن الـنفس ضـد الإرهـاب (الـذي يمارسـه الفلسطينيون)، كما اعتبرت شارون رجل سلام. وبالمقابل راحت تطالـب علانيـة بتغيير الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بدعوى أن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى قيادة أفضل، وهو الأمر الذي ألقى ويلقى ظلالاً كثيفة من الشك والريبة حـول مـصداقية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملف الديمقراطية في الوطن العربي. ولاشك في أن السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل على طول الخط تعتبر من بين العوامل الرئيسية التى أسهمت، وتسهم، في خلق بيئة ملائمة لظهور وتنـامى الحركـات الإسـلامية الراديكالية التى ترفض الديمقراطية وتتبنى نهج التكفير والعنف[٣٤].

٤- إن موقف القبول الضمني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للإجراء الذي اتخـذه الجيش في الجزائر في مطلع عام ١٩٩٢ عندما أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة وألغى الانتخابات البرلمانية التي حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً كبيراً خلال جولتها الأولى، مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة في حالة إتمام الجولة الثانية من الانتخابات، إنما هو نموذج آخر يكشف عن عـدم التـزام واشـنطن بقـضية الديمقراطية في المنطقة. ورغم أن الموقف الأمريكي حيال الأزمة الجزائرية قد طرأ عليه بعض التغيير في فترات تالية، فالمؤكد أن الإدارة الأمريكية لـم تـدن وقـف

---

(٣٣) شبلي تلحمي، مرجع سابق، ص١٥.

(٣٤) أحمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، السياسة الدوليـة ، العدد١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ٦٠ – ص٦٩ .

المسلسل الديمقراطي في الجزائر، بل لم تحتج على ذلك، وهو ما يعني من الناحية العملية عدم قبولها بديمقراطية تأتي بالإسلاميين إلى السلطة في دولة عربية. وعموما فإن موقف واشنطن من الانتخابات الجزائرية المقصودة إنما جاء في إطار سياسة عامة دأبت على ممارستها ومفادها الصمت عن المخالفات والانتهاكات الانتخابية وغير الانتخابية التى ترتكبها النظم الموالية لها في المنطقة[٣٥].

٥- يمكن القول إن طبيعة العلاقات الأمريكية العربية تتضمن فكرة التصنيف والذي تحصل عليه الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو المقياس الذي تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الدول. ولقد كان التصنيف السابق لهذه الدول حسب الوصف الأمريكي إلى:

(دول صديقة للغرب): والتي يبدو أن عددها في تناقص وهي عادة ما ترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب، وتتلقى دعماً اقتصادياً وعسكرياً ومعنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية بغية الحفاظ على النظام السياسي الحاكم فيها. (دول عربية خارجة على القانون) (Rogue States)؛ وهي دول تأخذ مواقف سياسية واقتصادية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة ما يتعلق بعملية السلام مع إسرائيل. وهذا العامل الأخير هو المرجح الأساسي وليس الوحيد في طبيعة تصنيف هذه الدول وعادة ما تتلقى هذه الدول ضربات عسكرية وضغوطا اقتصادية منها عقوبات ومقاطعة اقتصادية في محاولة لتغيير سلوكها، وتهديد الدول الصديقة من خلالها بطرق غير مباشرة.

وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول التي تُوصفُ بأنها خارجة عن القانون تعتبر أداة للضغط على الدول الصديقة، حيث يمكن لهذه الدول إذا غاب العنصر الأمريكي الداعم أن يتم تحويلها إلى دول خارجة على القانون. ويبدو أن العنصر الأساسي من خلال التجربة السابقة في العلاقات الأمريكية العربية هو مدى قبول الدول العربية بعملية السلام أو رفضها لها، أي حول رضى إسرائيل عنها، فالعلاقات العربية الأمريكية دائماً ما توصف بكونها علاقات ثلاثية الأطراف (trilateral relations)، لذا فإن الدول التي تقبل عملية السلام ووجود إسرائيل فهي عادة تقع في التصنيف الذي يضمن الرضى الإسرائيلي وبالتالي الأمريكي والعكس غير صحيح[٣٦].

---

[٣٥] خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص٣٠- ص٦٠.

[٣٦] محمود حمد، محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، السياسة الدولية ، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢ ، ص٨٤- ص٨٨ .

٦- في إطار غياب أو تدنى موقع قضية الديمقراطية ضمن أولويات السياسة الأمريكيـة تجاه المنطقة، فالملاحظ أن السياسات الاقتصادية لواشنطن تجاههـا، إنمـا صـبت وتصب في نفس الاتجاه، ويبرز ذلك من خلال عدة عناصر : أولها، حـدود تـأثير المساعدات الاقتصادية الأمريكية لبعض دول المنطقة في تحقيق التنميـة فـي هـذه الدول، وذلك باعتبار أن التنمية تمثل عنصراً هاماً لتسريع عملية التحول الديمقراطي وترسيخ النظم الديمقراطية. ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة المعوقات الداخلية للتنمية في الدول العربية، فإن خبرات الدول العربية التي تتلقى مساعدات اقتـصادية مـن الولايات المتحدة الأمريكية مثل مصر والأردن تؤكد على أن هذه المـساعدات لـم تسهم في تحقيق التنمية، وذلـك لاعتبـارات عديـدة تتعلـق بالـشروط الـسياسية والاقتصادية والقيود الفنية والإدارية المرتبطة بها، بل إنه كثيراً مـا أكـد بـاحثون ومسؤولون مصريون على أن جزءاً هاماً من المـساعدات الاقتـصادية الأمريكيـة لمصر يعود ثانية، ومن خلال قنوات عديدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيـك عن الضغوط التي تمارسها واشنطن على مصر من آن إلى آخر باسـتخدام ورقـة المعونة، مما دفع كثيرا من المثقفين والقوى السياسية إلى المطالبة بـالخروج مـن دائرة الإذلال المفروضة على مصر بسبب المعونة الأمريكية مع البحث عن بـدائل لهذه المعونة، خاصة وأن مصر تستطيع أن تعيش بدونها. وكل ذلك وغيـره يؤكـد على أن المعونة الأمريكية لكل من مصر والأردن ترتبط أساسـا بهـدف الـسلام والتطبيع مع إسرائيل أكثر من ارتباطها بملف تحقيق التنمية من أجل الديمقراطيـة، ولذا فهي معونة مسيسة إلى حد كبير[٣٧].

وثانيها، أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت - وتدفع - من خلال أساليب عديدة في اتجاه تبنى النظم العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادى المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، والتى تمثل سياسات التخصيصية مكونا رئيسيا فيهـا، وكثيـرا ماوظفـت مؤسسات التمويل الدولية التي تحظى فيها بنفوذ كبير مثل صندوق النقد الدولى وغيـره مـن أجل ممارسة الضغوط على هذه الدول لتبنى السياسات المذكورة. وقد أكدت تجـارب الـدول التي طبقت هذه السياسات على أن بعض النتائج الإيجابية التى ترتبت عليها على صعيد عملية التثبيت الاقتصادى كان بثمن اجتماعى فادح تحمل الجانب الأكبر منـه الفقـراء ومحـدودي الدخل، حيث أسهمت هذه السياسات في زيادة معدلات البطالة والفساد، وزيادة حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الحالات، مما أوجد ظروفـاً مواتيـة لتنـامي ظـواهر

---

[٣٧] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٣- ص٢٨.

الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، الأمر الذي دفع النظم الحاكمة في عديـد مـن الـدول العربية إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية لتمرير سياسـات الإصـلاح الاقتـصادى التـى لاتحظى بالشعبية من ناحية، ومواجهة التظاهرات وأعمال الاحتجاج الجماعى التـى انـدلعت ضدها، والتى دأبت الأدبيات على وصفها ب اضطرابات صندوق النقد من ناحية أخرى، وهو مايؤثر سلباً على عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. ولعل ماحدث ويحـدث في دول مثل مصر واليمن والأردن والمغرب والجزائر وغيرها من جراء هذه السياسات ليس بعيدا عن الأذهان[٣٨].

وثالثها، أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل إحدى القوى الرئيسية المحركة لعمليـة العولمة بأبعادها الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية والثقافية، ومن المعروف أن لهذه العملية تأثيراتها وتداعياتها السلبية (القائمة والمحتملة) علـى الاقتـصادات والمجتمعـات العربيـة، وبخاصة في ظل عجز الدول العربية عن تبني سياسات فعالة للتعامل معها بما يمكنهـا مـن الاستفادة من إيجابياتها وتقليص سلبياتها. وفى ضوء ذلك، يمكن القول : أنه إذا كانت العولمة في مجالات الاتصالات والمعلومات تسهم بشكل أو بآخر في إضعاف قدرة الـنظم التـسلطية على احتكار مصادر المعلومات، كما تمكن بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدنى من الاتصال بالعالم الخارجى بيسر وسهولة، مما يساعد على تقويتها، إلا أن العولمة في مجالات الاقتصاد والمال تسهم في زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وبخاصة في ظل عدم أو ضعف قدرة الدول العربية على التعامل مع الاقتصاد المعولم والاستفادة منه، كما أن العولمة في مجال الثقافة تسهم في تغذية النزعات القومية والدينية والانتماءات الأولية نظرا لطغيان المكون الثقافى الأمريكى عليها، مما يجعل العولمة في نظر البعض مرادفا للأمركـة، وهو ما يسهم في التحليل الأخير في زيادة مظاهر الاحتقان السياسى والاجتماعى في الـدول المعنية، ويخلق ظروفا غير مواتية للتحول الديمقراطي[٣٩].

وفي ضوء ما سبق، فإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطيـة فـي مرحلة ما قبل هجمات سبتمبر لم يتجاوز حدود المساعدة في تنفيذ وتمويل بعض البرامج ذات الصلة بنشر الديمقراطية في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن وتونس واليمن ولبنان والمغرب والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أسهمت مؤسسات حكومية وغيـر حكوميـة فـي تمويل هذه البرامج وتنفيذها، كما تم توجيهها إلـى بعـض المجـالات مثـل : تطـوير أداء المؤسسات التشريعية والقضائية، ودعم بعض تنظيمات المجتمع المدني من خلال تمويل بعض

(٣٨) مصطفى الفقي، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣٩) محمود حمد، مرجع سابق، ص٨٤- ص٨٨.

أنشطتها وتدريب بعض كوادرها، وتعزيز أساليب مراقبة حالة حقوق الإنسان، وتدعيم البحث العلمي في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تمويل أنشطة بعض المراكز البحثية، وبناء قواعد البيانات بهدف تحسين آليات صنع القرار في المجال الاقتصادى. ولكن مردود هذه البرامج على عملية التحول الديمقراطى في المنطقة كان ضعيفا، نظرا لمحدوديتها من ناحية، وسوء تخطيط وتنفيذ بعضها من ناحية أخرى. والأهم من ذلك هو أن واشنطن ظلت تتعامل بازدواجية وبنوع من النفاق مع هذه القضية، حيث دأبت على تجاهل الممارسات اللاديمقراطية للنظم الموالية لها، ولذلك فهذه البرامج يمكن إدراجها تحت مسمى تحسين أساليب الحكم والإدارة في ظل النظم القائمة، وهو أمر يختلف عن عملية التحول الديمقراطي بالمعنى المتعارف عليه.

ثانياً: تفسير التجاهل الأمريكي لقضية الديمقراطية في العالم العربي في تلك المرحلة:

هناك أربع قضايا أساسية يمكن في إطارها تفسير تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر: أولى هذه القضايا، هي محاربة المد الشيوعي في المنطقة. وثانيتها، سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بالنفط والقواعد والتسهيلات العسكرية وصفقات الأسلحة الضخمة، وثالثتها، الشكوك والمخاوف من وجود دول إسلامية، ورابعتها إسرائيل والصراع العربي- الإسرائيلي.

١- **محاربة المد الشيوعي**: لقد كان من أبرز أهداف السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة هو محاربة المد الشيوعي ومحاصرته في العالم بصفة عامة[٤٠]، وفى منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار، دأبت واشنطن على تقديم الدعم والمساندة للدول الحليفة والموالية لها والتي تعارض الشيوعية بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية وعما إذا كانت ديمقراطية أم دكتاتورية، وهو ما يعني أن طبيعة النظام السياسي لم تكن محدداً لسياسة واشنطن تجاه الدول الأخرى، بل إن موقف هذا النظام أو ذاك من الاتحاد السوفيتي (السابق) هو الأساس. ولقد توقع البعض أن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي سوف يسهمان في تحرير الولايات المتحدة الأمريكية من الحاجة إلى دعم نظم سلطوية لمجرد عدائها للمد الشيوعي، مما يسهم

---

[٤٠] خيرية قاسمية، مرجع سابق، ص٣٥- ص٤٠.

في تعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية، إلا أن ذلك لم يتحقق لاعتبـار أساسـي مفاده أن تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطيـة ضـمن أولويـات سياستها في المنطقة لم يرتبط بهدف محاربة المد الشيوعي فحسب، بل إنـه ارتـبط أيضاً بأهداف وقضايا أخرى على نحو ما سيأتي ذكره.

٢- **سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية:** والتي تؤدي سهولة تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، من خلال تعاملها مع النظم غير الديموقراطية، فلقـد اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل بسهولة ويسر مع نظم عربيـة غيـر ديمقراطية تقوم على شخصانية السلطة، وغياب أو ضعف آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة للسلطة، وبخاصة فيما تتخذه من قرارات تتصل بالمصالح الأمريكية فـي النفط وصفقات الأسلحة والحصول على قواعـد وتـسهيلات عـسكرية ومخـازن للسلاح[٤١].. إلخ، حيث لاتعرف هذه النظم التعقيدات القانونية والسياسية والإجرائية المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات والسياسات في النظم الديمقراطية، والتي تضع قيودا على سلطات وصلاحيات الحكام. ومن هنا فإن واشنطن لم تـتحمس لوجـود نظـم ديمقراطية حقيقية في الدول الموالية لها والتي تربطها بها علاقات وثيقة، ولذلك فإن تأمين استمرار هذه النظم وضمان استقرارها، أي الحفاظ على الوضع القائم، شـكل أولوية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، مما جعل واشنطن تتوجس من احتمـال أن يترتب على أية عملية تحول ديمقراطي حقيقي حدوث حالة من عدم الاسـتقرار السياسي وبخاصة خلال المراحل الأولى، أو تغيير نظم موالية لها من خلال صناديق الاقتراع، مما يؤثر بالسلب على المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقـة العربيـة، ولذلك فقد فضلت تأمين هذه المصالح في ظل نظم تسلطية أو شبه تسلطية على دعم عملية تحول ديمقراطى قد تفضى إلى نتائج غير مضمونة مـن منظـور المـصالح الأمريكية.

٣- **الشكوك والمخاوف من وجود دول إسلامية (قضية الإسلام السياسي):** لاشك في أن موضوع الإسلام والحركات الإسلامية قد شكل أحد العوامل الهامـة فـي تجاهـل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية، فقد ظلت تتحسب من احتمالات أن تؤدي عملية تطبيق الديمقراطية بصورة حقيقية فـي بعـض دول المنطقة إلى وصول بعض التنظيمات الإسلامية إلى السلطة أو على الأقـل تعظـيم دورها فيها. ومن المعروف أن مواقف الحركات الإسلامية تجاه المصالح الأمريكية

---

[٤١] محمود حمد، مرجع سابق، ص٧٠.

في المنطقة تتراوح ما بين الرفض والتحفظ وبخاصة في ظل الانحيـاز الأمريكـي المطلق لصالح إسرائيل، والتزام الإدارات الأمريكية المتعاقبـة بأمنهـا وبـضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة. كما أن الحركـات المعنيـة ترفض تبعية النظم الحاكمة في العالم الإسلامى للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب عموماً. ونظراً لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت اسـتمرار نظـم غيـر ديمقراطية تضمن في ظلها وبفضلها تأمين وحماية مصالحها على نظم ديمقراطية قد تتأثر في ظلها هذه المصالح بشكل سلبي، أو قد تأتي بإسلاميين إلى سـدة الحكـم، ولذلك فهي لم تتردد في التضحية بالمبادئ الديمقراطية لحساب المصالح.

٤- **إسرائيل والصراع العربي - الإسـرائيلي**: تعتبر إسـرائيل والـصراع العربـي - الإسرائيلي من الأسباب الرئيسية لعدم اكتراث الولايات الأمريكية بقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ماقبل أحداث سبتمبر، فالدول لتى وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل بوساطة أمريكية أو في ظل دور أمريكى بارز مثـل مـصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، كانت بحاجة إلى إجراءات غير ديمقراطية حتى تمـرر هذه الاتفاقيات التي قُوبلت بمعارضة شديدة من قبل قوى فاعلة ومؤثرة في الـداخل. وفى هذا السياق، حثت واشنطن النظم المعنية على اتخاذ إجراءات قمعية ضد هـذه القوى، وغضت الطرف عن ممارساتها اللاديمقراطية ضدها. ومن هنا كان الـسلام المدعوم أمريكيا على حساب الديمقراطية والانفتاح السياسي وحقوق الإنـسان فـي الدول العربية التي انخرطت في هذا الطريق، حيث أصدرت النظم الحاكمـة فيهـا الكثير من القوانين والقرارات المقيدة للحقوق والحريات وبخاصة حريـات الـرأي والتعبير والتظاهر، ناهيك عن عمليات الاعتقال والمضايقات الأمنية والسياسية التي استهدفت المعارضين لاتفاقيات السلام وعمليات التطبيع مع إسـرائيل. وفـى هـذا السياق، فقد كان للسلطة الوطنية الفلسطينية نصيب كبير من الضغوط الأمريكية من أجل تصعيد إجراءاتها الأمنية ضد قوى المعارضة وبخاصة حركتي حماس والجهاد، الأمر الذي كاد أن يؤدى في غير مرة إلى اندلاع حرب أهلية فلسطينية.

ولكن إذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد تجاهلت قضية الديمقراطية في العـالم العربى في مرحلة ماقبل أحداث سبتمبر على نحو ماسـبق ذكـره، إلا أن بعـض البـاحثين والخبراء الأمريكيين وغيرهم قد تنبهوا إلى خطورة هذا المنحى على المصالح الأمريكية فـي المنطقة، وراحوا يطالبون الإدارة الأمريكية بدعم عملية التطور الـديمقراطي الحقيقـي فـي المنطقة العربية ودفع النظم الحاكمة لاتخاذ خطوات جادة على هذا الطريق باعتباره المـدخل الرئيسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار وضمان المصالح الأمريكية في هـذه المنطقـة علـى المدى الطويل، بل أكد البعض على ضرورة أن تغير واشـنطن نظرتهـا وسياسـتها تجـاه الحركات الإسلامية المعتدلة بحيث يتم فتح قنوات اتصال معها تحسباً لاحتمال وصولها إلـى السلطة في هذه الدولة أو تلك. وهناك من طالب الولايات المتحدة الأمريكية صراحة بأن تتعلم كيف تتعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية، ثم جاءت أحداث سبتمبر لتطرح تساؤلات وإشكاليات جديدة لتتفاعل مع عدد من العناصر الأخرى "القديمـة الجديـدة" وتشكل توجه أمريكي جديد نحو المنطقة العربية.

المبحث الثاني

التحول في الإستراتيجيةالأمريكية: الأبعاد والدوافع

أولاً: محددات التحول في الإستراتيجية الأمريكية:

في طرحنا السابق للموقف الأمريكي من قضية الديموقراطية في العالم العربي افترضنا جدلاً أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي الفاصل الزمني والمحدد الرئيسي للتحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو المنطقة العربية، وإن كانت محدد رئيسي فهي ليس المحدد الوحيد، حيث تفاعل هذا الحدث مع عدد أخر من المحددات والأحداث بعضها جديد والأخر قديم جديد، ليحدث في النهاية تحول عام في التوجه الإستراتيجي الأمريكي نحو العالم العربي، وبصفة خاصة نحو قضية الديموقراطية في المنطقة العربية، ونعرض فيما يلي محددات هذا التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو العالم العربي والميكانيكية التي جعلت من قضية التحول الديموقراطي في بؤرة الإهتمام الأمريكي.

١- **السياسة الأمريكية تحت سطوة اليمين المتطرف(المحدد القديم الجديد)**:إن صناعة القرار السياسي الأمريكي تعتبر عملية معقدة ومتشابكة الأطراف، حيث تتفاعل مختلف الإتجاهات الفكرية شخصية أو مؤسسية في إطار نوع من التأثير المتبادل مع عدد من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية حتى تفرز في النهاية ذلك القرار الذي يؤيده من لهم السيطرة في مؤسسات الحكم الأمريكية بداية بالبيت الأبيض وحتى أصغر المؤسسات السياسية والتي تلعب دورها خارج الإطار الرسمي للعملية السياسية.

ويسمى هذا النوع من صناعة القرار السياسي(bureaucratic politics model)، حيث نجد العديد من التوجهات الإستراتيجية والفكرية والتي تتنافس في التأثير على صياغة وتوجيه السياسة الأمريكية، وفي وقتنا هذا يسيطر اليمين المتطرف على عملية صنع القرار الأمريكي، والتساؤل هنا من يحكم الولايات المتحدة؟ وإلى أي مدى يؤثر هذا الإتجاه الفكري على السياسة الأمريكية نحو العالم العربي؟

بداية من العشرين من يناير ٢٠٠١، وهو البداية الرسمية لتولى إدارة الرئيس بوش، وقبل أن تكون هناك هجمات ١١ سبتمبر، كان واضحاً أن تلك الإدارة تعبير حى عن نجـاح اليمين الأمريكي بشقيه[٤٢]:

السياسى المعروف اصطلاحا باليمين المحافظ الجديد (Neo-conservatives).

الدينى المعروف اصطلاحا باليمين المسيحى الجديـد (New Christian right)، مـن الوصول إلى أعلى مؤسسات السلطة والحكم في الولايات المتحدة، فيما عرف بعودة المقدس، وكلاهما معروف بتطرفه ونظرته الأيديولوجية للقضايا المختلفة، بما في ذلك ما يرونه الـدور الواجب للولايات المتحدة عالمياً.

فعلى مدى تاريخ الإدارة الأمريكية المتعاقبة، لم يحـدث أن وصـل اليمـين ببعديـه السياسي والديني إلى المشاركة في السلطة في آن واحد[٤٣]. صحيح كانت هناك تجربة سابقة وقت إدارة الرئيس ريجان، ولكن اليمين الديني كان يمارس دوره آنذاك كجماعة ضغط مـن خارج السلطة، أو يقدم الدعم المطلوب فيما يخص المواقف المختلفة التي تتعرض لهـا إدارة ريجان. لذا فإن الظروف الملتبسة التي رافقت انتخابات الرئاسـة الأمريكيـة عـام ٢٠٠٠، والتشكيك الذى حدث في نتائج الإنتخابات في بعض الولايات الأمريكية، وكـذلك عـدد مـن الأحداث الأخرى غطت على جوهر الحدث الذي يمثل نقطة تحول هامة ومؤثرة ليس فقط في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بل والعالم كله. سواء خلال إدارة بوش الأولى أو الثانيـة، خاصة وأن الأيديولوجية اليمينية ببعديها السياسي والديني لديها تصورات تتجاوز حدود أمريكا إلى العالم في الحاضر والمستقبل معاً.

أما عن اليمين الديني؛ فتعود أصول هذا الاتجاه إلى سنة ١٩٧٨عندما ألغى الـرئيس جيمي كارتر الامتيازات الجبائية والضريبية التي كانت تستفيد منهـا جامعـة بـوب جـونس الأصولية بسبب اعتمادها لسياسة تمييز عرقية. لقد جعل هذا القـرار (الإنجليـين) يـصابون بالذعر[٤٤]، لذلك قرروا خلق لوبي سياسي وديني الذي سيصبح الأغلبيـة الأخلاقيـة التـي تزعمها رجل الدين جيري فالتويل في ١٩٧٩، ويعتبر بات روبرتسون الوريث الروحي لهـذا

(٤٢) لمزيد من التفاصيل أنظر: التقرير الإستراتيجي العربي٢٠٠٢- ٢٠٠٣ ، (القاهرة: مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٣)، ص ١٣٥- ص ١٥٠.

(٤٣) For more information about the neoconservatives revise: Charles w. Dunn and j. David Woodward, The conservative tradition in America, (lanham:Maryland, roman& Littlefield publishers, ١٩٩٦).

(٤٤) Steven a. Holmes, GOP leaders back bill on religious persecution, The New York Times, September ١١, ١٩٩٧.

التحالف المسيحي، ويتزعم حالياً تجمعاً يمينياً متطرفاً يضم ١,٧ مليون عضو نشيط يطلق عليهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية رجال الدين المحافظين. ويدعو هذا الاتجاه لحرب ثقافية ضد (الملحدين، ودعاة الإجهاض ومناصري النزعة النسوانية والشواذ والسحاقيات). ويركز اليمين الديني جهوده من أجل تكريس القيم الأسرية والنظام الأخلاقي، يعارضون الحق في الإجهاض ويدعون لإجبارية الصلاة داخل المدارس. وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، يدافع اليمين الديني عن الأطروحات التي يتبناها الجناح الأكثر محافظة داخل الحزب الجمهوري: رفض الدولة الحامية والمزيد من التخفيضات الضريبية. ويعد جيري فالويل وبات روبرتسون ورالف ريد (رئيس الحزب الجمهوري) وغاري بوير(مؤسس مجلس بحوث الأسرة) وترنت لوت (عضو مجلس الشيوخ)، طوم دولاي (عضو الكونجرس) وانطوان سكالا (قاضي في المحكمة العليا) من أقطاب هذا التيار.

علاقة اليمين الديني بالبيت الأبيض قوية فعلى عكس الرئيس جورج بوش الأب، يرتبط الرئيس الأمريكي الحالي بعلاقات قوية مع اليمين الديني، فقد أصبح رئيساً فعلياً لهذا التحالف المسيحي[٤٥]، حتى إن الإجراءات الأولى التي اتخذها بعد تنصيبه داخل البيت الأبيض (تقديم المساعدات الفيدرالية للمنظمات الخيرية الدينية، تمويل برامج التعفف داخل المدارس، تقييد الأبحاث الخاصة بالخلايا الجذعية الجنينية) كانت كلها على منوال هذا التيار، ويعد وزير العدل الأمريكي الأسبق جون اشكروفت من ممثلي هذا التيار الرئيسيين.

وعن اليمين السياسي (المحافظون الجدد): يشير بعض المؤرخين إلى أن بدايات هذا التيار الفكري يعود إلى دور الحملة التي أطلقها السناتور باري جولد ووتر لتسمية رئيس جمهورى عام ١٩٦٤، حيث قام بتأسيس كتلة قاعدية في داخل الحزب الجمهوري لدعم سياسات محافظة جمهورية والتي يؤرخ لها الباحثون الأمريكيون بأنها بداية التحول لليمين في أمريكا the Right Turn. ثم مع منتصف السبعينيات بتأسيس مؤسسات بحثية والعديد من الهيئات التي تصب في اتجاه الدعوة للاتجاه اليميني المحافظ، وأصبحت قادرة على تشكيل الرأي العام وتعبئة الناس خاصة الطبقات الوسطى الدنيا ذات التوجه المسيحي اليميني[٤٦].

ثم تزايد نمو هذه المدرسة الفكرية في السبعينيات، عندما انفصل تيار من المثقفين المحسوبين على اليسار النيويوركي عن الحزب الديمقراطي، ويعدون من المعادين للشيوعية، غير أنهم لم يجدوا مكاناً لهم داخل السياسة الواقعية التي كان ريتشارد نيكسون ينتهجها وداخل (ملائكية) جيمي كارتر. فظهر تأثير هذا الاتجاه بصورة لافتة للنظر إبان إدارة الرئيس الأسبق

---

(٤٥) Ibid., p ٣.

(٤٦) محمد كمال، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، السياسة الدولية ، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥ ، ص ٣٦- ص٤١.

ريجان، والذي إستطاع بتبنيه رؤى متشددة تجاه كثير من القـضايا الداخليـة والخارجيـة أن يلاقى دعماً كبيراً من كثير من السياسيين والمثقفين الذين يميلون إلـى المحافظـة والتـشدد، وخاصة فيما يتعلق بالتقاليد الاجتماعية، ورفض كل ما هو جديد في العلاقـات الاجتماعيـة، والإيمان المطلق بالحرية الاقتصادية في صورتها الرأسمالية النقية وتبني سياسـات ضـريبية تمنح إعفاءات للأثرياء، والإيمان بالقوة العسكرية خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

أما عما تقوم عليه تلك المدرسة الفكرية من أفكار ومعتقدات، فيرى المحللون أن رؤية المحافظين الجدد للسياسية الخارجية الأمريكية تمثل تحولاً ضخماً عن مواقـف الجمهـوريين التقليدية التي تميل إلى العزلة الدولية، وعدم الاهتمام فيما يتعلق بنـشر الديمقراطيـة والقـيم الأمريكية على المستوى الدولي[٤٧]، فقد تشكل فكر المحافظين الجدد منذ السبعينات من القرن العشرين على مبدأين أساسيين، وهمـا رفـض انعزاليـة الـديمقراطيين ورفـض واقعيـة الجمهوريين، والبحث عن سياسية خارجية أمريكية تضمن هيمنة الولايات المتحدة عالمياً، من خلال إستراتيجية إمبريالية عالمية[٤٨].

ولعل الظروف الدولية خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها مـن تفـرد الولايـات المتحدة بقمة النظام الدولي، دفعت الولايات المتحدة والجمهوريين إلى لعب دوراً أكثر جـراءة ونشاطاً وتدخلاً على الساحة الدولية، من خلال المناداة بأن تلعب أمريكـا دوراً قياديـاً علـى الساحة الدولية مستغلة وضعها كقوة عظمى وحيدة في الفترة الراهنة، وللحفـاظ علـى هـذا الوضع والاستفادة منه لأكبر فترة ممكنة. فبعد الحادي عشر من سبتمبر، قد نجحوا إلى حـد كبير في ترجمة رؤاهم إلى سياسات وممارسات، وإستطاعوا أن يستعيدوا أماكنهم فـي إدارة الرئيس بوش الابن، خاصة مع اعتبار فترتي رئاسة كلينتون فترة انقطاع عـن مـشروعاتهم الإمبريالية التي وجدت طريقها إلى التنفيذ وقت الرئيسين ريجان وبوش الأب.

ومن خلال ذلك ركز المحافظون الجدد على السياسات العسكرية والأمنيـة كأسـاليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الإمبريالية الأمريكية، كما نادوا أيضاً بفكرة أنه يحق للولايات المتحدة توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة، وعدم الانتظار حتى يكتمل تهديد هذه الدول لأمريكا، وتفضيل العمل الفردي (unilateralism) عـن العمـل الجماعي (multilateralism)، وذلك في إطار جمود العملية السياسية الدولية ورفض إعطـاء

---

[٤٧] التقرير الاستراتيجى العربي٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٣٥- ص١٥٠.

[٤٨] Cecil v. Crabb, Leila E. sarieddine and Glenn J. Antizzo, Charting a new diplomatic course: Alternative approaches to America's post cold war foreign policy, (Louisiana state: university press, ٢٠٠١), p ٢٥- p٢٦.

الأمم المتحدة أي دور إيجابي، والذي في اعتقادهم يؤخر تحقيق المصلحة الامريكية[٤٩]، ويدعون لإمبريالية جديدة تستهدف نشر القيم الأمريكية من خلال فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم[٥٠]، وأن تقرن مساعدتها وضغوطها على دول العالم المختلفة بتبني هذه الدول للقيم الأمريكية وتنفيذها داخل مجتمعاتها ونظمها السياسية، وجدير بالذكر التنبه هنا أن تلك الأفكار هي نفسها التي وجدت من خلال أحداث سبتمبر مجالاً للتطبيق على العالم العربي، من خلال السعي لنشر القيم الأمريكية كالديموقراطية في تلك المنطقة وتنفيذ غايتهم بالهيمنة على العالم.

في هذا السياق تجسد توحد المصالح بين اليمين السياسي واليمين الديني، فكلاهما تجمعهما رؤية واحدة لأمريكا وللعالم، فأمريكا في قناعتهم هي وطن استثنائي تاريخي، لابد من أن يسود ويهيمن، ولا بأس من ممارسة القوة في سبيل ذلك. ويأتي اليمين الديني ليدعم اليمين السياسي أيديولوجياً وذلك بهدف ما يرونه انه ضرورة تطهير الثقافة السائدة، وشن الحرب المقدسة ضد (الشيطان) القابع في قلب الوطن، أو الذي قد يظهر في أي بقعة من بقاع العالم معوقاً لامتداد (أمريكا الرسالة) التي تعبر عن (الإرادة الإلهية) (Divine Will)، وبذلك تكونت ثلاثية القوة، الثروة والدين كغاية ووسيلة لتحقيق مجموعة من الخطط والأهداف القديمة والتي قُدر لها أن تُطرح من جديد بعد أحداث سبتمبر[٥١].

ولقد استطاع الحزب الجمهوري أن يكون ممثلاً لهذين الاتجاهين (اليمين الديني والسياسي)، وأن يساند كل منهما الآخر، فعلى المستوى النخبوي نجد اليمين المحافظ برؤاه الفكرية وتوجهاته الاقتصادية يعتمد على اليمين المسيحى قاعدياً حيث ينتشر في الطبقات الوسطى الدنيا. وعلى أرضية اليمين المتطرف دينياً وسياسياً، بنى بوش الأبن خطته للوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لفترتين متتاليتين، متبنياً أفكار وأهداف هؤلاء "الصقور" كما يطلق عليهم، ولم لا وهو الذى عرف الله بشكل مفاجئ ذات صباح، حيث تقول الرواية الرسمية أنه حين إستيقظ ذات صباح منزعجاً لإفراطه في الشراب قرر الكف عنه معتبراً أنه اكتشف الله، ودأب بوش على التوجه مرة في الأسبوع بصحبة رجال الأعمال في ميدلاند المؤمنين بتقلبات الوضع النفطى، إلى طلب الإرشاد الروحى من جماعة أطلقت على نفسها

---

[٤٩] Ibid., p ٢٦.

[٥٠] سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة ، (القاهرة:مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣)، ص ٧٧- ص١١١.

[٥١] المرجع السابق، ص ١١٥.

رابطة درس التوراة. فمن فمها يمكن معرفة الكيفية التي تقاس بها حقائق التوراة في حيـوات القادة وأعضاء الطبقة العليا.

فسارت الإدارة الأمريكية لبوش في الفترة الأولى وتسير فـي فترتهـا الثانيـة فـي إتجاهين، فعلى مستوى الشأن الداخلي طبقت سياسات يمينية متطرفة تخـدم مـصالح الفئـات الأكثر غنى في أمريكا، حتى وإن تناقضت مع الوعود الانتخابية، وفى الوقت نفسه برز دعـم المنظمات المعروفة بالانتماء إلى اليمين الديني على حساب المنظمات ذات التوجه الليبرالـى، أما خارجياً، فكان هناك تحرك متعدد المستويات العسكرية والاقتصادية والـسياسية والثقافيـة والدينية، صب في اتجاه تحقيق الهيمنة (Hegemony) من خلال حلف الأطلنطـي والـسيطرة على حوض المحيط الهادئ ومنطقة أوراسيا، وبذلك تتحقق الهيمنة العسكرية، ومـن خـلال البنك الدولي وصندوق النقد وغيرهما من المؤسسات المالية العالمية، وذلـك يحقـق الهيمنـة الاقتصادية، ومن خلال الأمم المتحدة والتشريعات الأمريكية التى تتيح التدخل في شئون الدول مما يحقق الهيمنة السياسية، ومن خلال دعم وحماية حركات التبشير في أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية السابقة والشرق الأوسط فتتحقق الهيمنة الدينية بالإضافة إلى الغزو الثقـافى. أنها عودة إلى ثلاثة : العسكرى والتاجر والمبشر التي رافقت الحركات الكشفية الأولـى، وإن أخذت صوراً معاصرة تتناسب والتوسيع العالمى المعاصر(ثلاثية القوة والدين والثروة)[٥٢].

وعن تواجد هذا التيار داخل الإدارة الامريكية فنجده تكتلاً غير مـسبوقاً للمحـافظين الجدد[٥٣] يقودهم نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد واثنين من مساعديهم، وهم بول ولفويتز نائب رامسفيلد ولويس ليبي مساعد تـشيني، وريتـشارد بيـرل الرئيس السابق لمجلس سياسات الدفاع والعضو النشط فيه، والأخيران مـن غـلاوة اليهـود المتعصبين لإسرائيل، ويلعبان دوراً رئيساً في توجيه السياسة الأمريكية خصوصاً بعد تزايـد أهمية وزارة الدفاع في صنع القرار الخارجى منذ أحداث ١١ سبتمبر. كما أخترق أنصار هذا التيار نفسه بعض مستويات وزارة الخارجية الأمريكية، يضاف إلى من سبقوا عدد من الساسة المخضرمين داخل الكونجرس ومن خارجه، وأساتذة الجامعات ومـديرى المراكـز البحثيـة والإعلاميين.

---

(٥٢) Lieber, j. Robert, <u>foreign policy and American primacy in the ٢١st century</u>, (New Jersey: prentice hall, ٢٠٠٢), p٣٨.

(٥٣) محمد كمال ، مرجع سابق، ص ٣٦- ص٤١.

اليمين المتطرف والتوجه السياسي الأمريكي (نحو المنطقة العربية): فعن تأثير التوجه الأمريكي نحو المنطقة العربية بصفة خاصة(٥٤)، فرغم أن تواجد التكتل اليميني المتشدد بشقيه الديني والسياسي داخل الادارة الامريكية قبل أحداث ١١ سبتمبر، إلا أنه لم يكن هناك أدنى تأثير فعلي لأفكار هذا التيار على التوجه الأمريكي نحو المنطقة العربية، لأن قادته كانوا يعتبرون الرئيس بوش إنعزالياً بشكل كبير من ناحية، وعدم توافر الإطار الدولي الملائم لتنفيذ سياساتهم من ناحية أخرى، وإستمرارية تلك السياسة التي تحقق المصالح القومية الامريكية بشكل عام بعيداً عن أفكار ومصالح هذا التيار والذي يتمثل في تلك القلة المسيطرة داخل الإدارة الأمريكية، وفي نفس الوقت كان استمرار طرحهم للعديد من الأفكار والتقارير السياسية من خلال عدد من المؤسسات السياسية غير الرسمية والمراكز البحثية وأهمها (مشروع القرن الأمريكي الجديد)، والتي طرحت مع غيرها من المؤسسات البحثية أفكار عن التوجه الأمريكي الإمبريالي نحو المنطقة العربية مثال غزو العراق والإطاحة بصدام حسين، والإتيان بنظام جديد يدين بولائه للولايات المتحدة، وهي الفكرة المطروحة منذ إدارة الرئيس كلينتون ولم تجد لها تنفيذاً سوى خلال إدارة بوش وبعد أحداث سبتمبر، وكذلك عدد من الافكار الأخرى كحماية أمن وسلامة إسرائيل(٥٥)، وحماية وضمان وصول أمريكا إلى نفط الشرق الأوسط، ثم تنطلق الولايات المتحدة من العراق الجديد لبسط نفوذها على المنطقة وفرض تحولات سياسية داخلية على دول المنطقة الرئيسية وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية، والضغط على سوريا وإيران، وإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وتقليل إعتمادها على نفط المملكة العربية السعودية، وغيرها الكثير من الأفكار الإمبراطورية التي طُرحت وتُطرح على الساحة السياسية الأمريكية.

ومن خلال ذلك كان هناك نوع من التأثير الضعيف لتلك المدرسة الفكرية على القرار الامريكي وهي خارج دائرة الضوء، غير أن الوضع سرعان ما تغير، فبعد أحداث سبتمبر والتي كانت بمثابة فرصة كبيرة لتنفيذ المخططات والأهداف القديمة، في إطار ما سمي بالحرب على الإرهاب والتي كانت تشكل آلية تنفيذ تلك الافكار، فأعربوا عن فكرهم بأوضح ما يكون عندما بعثوا برسالة إلى الرئيس جورج دبليو بوش بعد تسعة أيام فقط من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، يطالبونه فيها بتوسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب ويحرضونه على ضرب العراق حتى لو لم ينشأ دليل على إدانته بالتورط في الهجمات، ويطالبونه بالتشدد مع سوريا ولبنان، ويساوون بين مرتكبى الفعل ومسهليه ومموليه جميعاً، ويجعلونهم هدفاً للإنتقام،

---

(٥٤) عاطف الغمري، من يحكم أمريكا: جماعة الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل، (القاهرة، المكب المصري الحديث، ٢٠٠٢)، ص ٦٥.

(٥٥) Stephen zunes, the influence of the Christian right on U.S. middle east policy, foreign policy in focus report, www.fpif.org .

فكان غزو أفغانستان والعراق، وبدأت أفكارهم تسيطر على السياسة الأمريكية حيـث بـدأت أفكارهم تظهر في الخطابات الرسمية وبخاصة في خطابات وتصريحات نائب الرئيس ديـك تشيني، ويبدو تأثيرهم بشكل كبير داخل الوثيقة التي تتضمن استراتيجية الأمن القومي داخـل الولايات المتحدة الأمريكية والتي نشرت بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٣، وكذلك في كافة المواقف والتصريحات الأمريكية والتي تصبغ بشكل أو اخر بلون التيار اليميني المتشدد(٥٦).

وبناء على ما سبق يتضح لنا تأثير هذا العامل القديم المتجدد في طرح الرؤية الأمريكية الجديدة للعالم وللمنطقة العربية، مطالبين بتغيير الخريطة السياسية للمنطقة العربية، يرتبط بـذلك الاعتقاد بأن هناك علاقة بين الأوضاع الداخلية للدول العربية والإسـلامية وظهـور التطـرف الديني المرتبط بالإرهاب، والذي أدى لأحداث سبتمبر، وبناء على ذلك يؤمن المحافظون الجـدد بأن الشئون الداخلية في البلدان العربية والإسلامية لم تعد شأناً محلياً لا يجوز التدخل فيه تحـت دعاوي السيادة الوطنية، بل للولايات المتحدة الحق في التدخل في الشئون الداخلية لتلك البلـدان لمنع ظهور تلك القوى الشريرة، والتي أثرت على الوضع الداخلي الأمريكي، أي أن عدم التدخل الأمريكي لتغيير الأوضاع الداخلية العربية سيؤتي بقوى تقوم بتغيير الأوضاع الأمريكية(٥٧).

**٢-	أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب(المحدد الرئيسي):**

"في الحادي عشر من سبتمبر، قام أعداء الحرية بعمل حربي ضـد بلادنـا. عـرف الأميركيون الحروب، إنما في فترة ال١٣٦ سنة الماضية، كانت تلك الحـروب علـى أراض أجنبية، ما عدا واحدة وقعت في يوم أحد عام ١٩٤١. وكان الأميركيون ضحايا للحروب، لكن ليس في قلب مدينة عظيمة صباح يوم هادئ. وعرف الأميركيون هجمات مباغتة، إنمـا لـم تستهدف ابداً من قبل آلاف المدنيين. كل هذا حصل لنا في يوم واحد، فهبط الليل على عـالم مختلف، عالم تتعرض فيه الحرية نفسها للعدوان، إلا أن هذه ليست معركة أميركا وحدها، وما هو على المحك ليس حرية أميركا وحسب، هذه معركة العالم، هذه معركة الحـضارة، هـذه معركة كل الذين يؤمنون بالتقدم، والتعددية، والتسامح، والحرية. إننا نطلب من كل الـدول أن تنضم الينا. سوف نطلب، وسوف نحتاج، الـى مـساعدة مـن قـوات الـشرطة، وأجهـزة الاستخبارات، والأنظمة المصرفية في كل أنحاء العالم. إن الولايات المتحدة تشكر العديد مـن الدول والمنظمات الدولية التي استجابت حتى الآن، اما بتعاطفها أو بدعمها، دول من أميركـا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا، وأوروبا، والعالم الإسلامي. ولعل ميثاق الحلف الأطلـسي يعكـس أفضل موقفاً للعالم، وهو القائل: الاعتداء على إحدى الدول هو اعتداء علينا جميعاً.

---

(٥٦) التقرير الاستراتيجى العربي٢٠٠٢- ٢٠٠٣، مرجع سابق، ١٣٥- ١٥٠.

(٥٧) محمد كمال ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦- ٤١.

إن العالم المتحضر ينضم الى جانب أميركا، والعالم يدرك أن مرور هـذا الإرهـاب دون عقاب يعني أن دور مدنه ومواطنيه قد يأتي تالياً، ان الإرهاب الذي لا يجابه لـن يهـدم الأبنية فحسب، بل يمكنه أن يهدد استقرار الحكومات المشروعة، لكن لن نسمح له بـذلك.. إن مسار الأمور ليس معروفاً بعد، لكن نتيجته مؤكدة، فالحرية والخوف، والعدالة والظلم، كـانوا دائماً في صراع، ونحن نعرف أن الله لا يقف محايداً بين الجهتين"[٥٨].

سنتناول أحداث سبتمبر في إطارها السليم؛ من خلال تسلسل فكري يقودنا نحو تأثيرها على العالم العربي: **أحداث سبتمبر وظاهرة الإرهاب الدولي**: في يوم أعيد فيه تعريف التاريخ الأمريكي وتغير بسببه تاريخ الحضارة الإنسانية، وقعت أحداث يمكن وصفها بالإرهابية على الأراضي الأمريكية، تلك الدولة التي تعد القطب الأوحد في نظامنا الدولي، حيـث ارتطمـت أربع طائرات ركاب مختطفة بأهداف حيوية سياسية وإقتصادية في الولايات المتحدة[٥٩]، مما أسفر عن تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك وإلحاق الضرر بمبنى وزارة الـدفاع -البنتاجون- في واشنطن العاصمة. وقد أسفرت الأحداث عن مقتل وإصابة الآلاف من الضحايا من ٨٨ دولة في العالم، وبالنسبة للولايات المتحدة بالذات فكان ذلك اليوم الأكثر دمويـةً منـذ معركة انتيتام خلال الحرب الأهلية عام١٨٦٢.

فحتى الحادي عشر من سبتمبر، لم يكن ما يزيد على ربما ألف أميركي قد قُتلوا من قبل إرهابيين، إن كان ذلك في هذه البلاد أو خارجها منذ عام ١٩٦٨، وهو العام الذي ينسب إليه أنه سجل بداية العصر الجديد من الإرهاب الدولي - وفقاً للتعريف الأمريكي- عندما قامت الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين بخطف طائرة لشركة العال الإسرائيلية في ٢٣ يوليو منه، ومـن أجـل وضع أحداث ذلك اليوم في إطارها الصحيح، فإنه حتى وقوع الهجمات على مركـز التجـارة العالمي والبنتاجون، لم تكن أي عملية إرهابية قد أودت بحياة أكثر مـن ٥٠٠ شـخص دفعـة واحدة. ولعل ما يمكننا وصفه بأنه تحول وتطور في الفكر الإجرامي بصفة عامـة والإرهـاب الدولي بصفة خاصة هو الكيفية التي تمت بها هجمات سبتمبر، فإن مثل هذا التغيير يبرره بشكل كاف ذلك التجمع الفريد من القدرات العملية التي تبيّنت في تلك هجمات وهي كما أجمع عليهـا الخبراء العسكريين: إظهار مستوى من التخطيط الدقيق، والمهنية، والمهارة النادرة[٦٠].

---

[٥٨] جزء من خطاب لرئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش أمام الكونجرس الأمريكي.

[٥٩] محمد قدري سعيد،عبد المنعم سعيد، الافكار والأسرار : ١١ سبتمبر ٢٠٠١، (القاهرة: مركز الدراسـات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، ٢٠٠٢)، ص٧٩.

[٦٠] عبد الله الأشعل، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الإتجاهـات الدراسـية الحديثـة، السياسية الدولية، العدد١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص٢٤- ص٣٥.

لقد إختلفت الأراء حول تعريف ظاهرة الإرهاب الدولي، إن النخبة السياسية الأمريكية إختزلت عدة أشكال من العنف في مفهوم الإرهاب والذي سبق أن إستخدم دون تحديد دقيـق، فإن كان الإرهاب هو قتل الأبرياء والمدنيين والإخلال بقواعد وأخلاقيات السلم والحرب، فهذا تعريف قد يتفق حوله الرأي الإسلامي، ولكن وجهة النظر الأمريكية تـستخدم هـذا المفهـوم لتفسير تلك الظاهرة الجديدة غير المنتظمة وغير التقليدية للعنف السياسي القـادم مـن أسـفل مواقع النظام العالمي، في حين أن ذلك يخالف التعريف الإسلامي الذي ينبذ العنـف أي كـان مصدرة سواء حركة مقموعة تنتقم لنفسها أو دولة تدخل في حرب. وعن الرأي العربي فيتفق مع الرأي الأمريكي في إطار تفاعله مع حركات المقاومة الداخلية المتشددة، ويختلف معه في إشارته إلى التفرقة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة في مواجهة الممارسـات الإسـرائيلية والتى تتغاضى عنها الولايات المتحدة[٦١].

وخلاصة القول فلقد ارتبط الخطاب الأمريكي في تحديده لظاهرة الإرهـاب الـدولي بهوية منفذي هجمات سبتمبر والتي أشارت إليهم التحقيقات الغير مؤكدة بدلائل مادية قاطعـة؛ والتي قامت بها الولايات المتحدة أنهم من العرب والمسلمين تنظيم القاعدة، حركـة طالبـان وأسامة بن لادن، وأدى ذلك إلى ارتباط المواجهة الأمريكية لتلك الظاهرة باستراتيجيتها فـي العالم العربي والإسلامي كما سنوضح فيما بعد.

جذور أحداث سبتمبر وتشكيل التوجه الأمريكي[٦٢]: يمكن القول أن وجهات النظـر التي طرحها الرئيس الأمريكي ومواقف ممثلي مجلسي النواب والشيوخ الأمـريكيين رسـمت الخطوط الدعائية والتوضيحية فيما يتعلق بجذور أحداث سبتمبر من وجهة النظر الأمريكية في ثلاث محاور: الأول: هناك في العالم موقف معارض لفلـسفة الحيـاة الأمريكيـة والنمـوذج الأمريكي بصفة عامة، هذا الموقف يتخذ من الإرهاب وسيلة للقضاء على المؤسسات الممثلـة للنموذج الأمريكي. الثاني: هناك معارضة للنموذج الأمريكي للديموقراطية والتي تسعى مـن خلال الرعب والترويع للقضاء على ديموقراطية الأمريكيين وأمنهم. الثالـث: هنـاك توجـه معارض لازدياد الثروة الأمريكية وقدرتها في العالم، حيث يكون القضاء على تلـك الثـروة هدف هذا الإتجاه.

---

(٦١) المرجع السابق، ص٢٤- ص٣٥.

(٦٢) أسامة الغزالي حرب، هل أستوعب الأمريكيون درس سبتمبر، السياسية الدولية، العدد١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص١٤.

ولقد سار الفكر الأمريكي لتفسير تلك الهجمات حول تلك المحاور ولم يهتم بل وأكد على عدم وجود علاقة بين تلك الهجمات والصراع في الشرق الأوسط، والتجاهل الأمريكي والدولي للممارسات الإسرائيلية في فلسطين، ومن ناحية أخرى ارتبط المفهوم الأمريكي للإرهاب بالإسلام كدين وعقيدة، فكما هو واضح، فإن مفردات الصورة السلبية عن المسلمين لدى الأمريكيين يمكن ردها أو ربطها بسهولة بأحداث ١١ سبتمبر. فالعنف والكراهية وحب الحياة ومحاولة غزو أسلوب الحياة الأمريكية وكره غير المؤمنين بالإسلام، يمثل في الأساس توصيفاً دقيقاً للدوافع التى تصورها أو وضعها المحللون للإقدام على القيام بأحداث سبتمبر بالشكل الذى تمت به، وحيث أنه قد تم اتهام المسلمين منذ اللحظة الأولى بالمسئولية عن تلك التفجيرات، فقد تم ربطها بالدين الذى يدين به هؤلاء وهو الإسلام، ومن ثم باتت صورة الإسلام والمسلمين مرتبطة بتلك الأحداث، ولكن في نفس الوقت هناك إصرار أمريكي على التفرقة النظرية بين الإسلام والتطرف من خلال الإشارة إلى علاقة الصداقة التي تربط الولايات المتحدة بالعديد من الدول الإسلامية ولاسيما الدول العربية منها، رغبة في طمأنة الرأي العام الإسلامي على اثر الضجة التي أثارها استخدام الرئيس بوش من قبل لمصطلح الحرب الصليبية عند إشارته إلى معركته ضد الإرهاب[٦٣].

وبناء على ذلك فإن الدوائر الرسمية الأمريكية إبتعدت كل البعد عن تناول تقييم للسياسة الأمريكية نحو العالم العربي والإسلامي وبصفة خاصة موقفها من الصراع في الشرق الأوسط والذي يشكل في اعتقادي السبب الأساسي في رسم تلك الصورة المشوهة عن الولايات المتحدة في إطار سياسة الكيل بمكيالين المرفوضة عربياً ودولياً، وبدلاً من ذلك شرعت في تغيير الواقع السياسي والإجتماعي وحتى الإقتصادي في العالم العربي في إطار حربها على الإرهاب. وهنا نعود لطرح دور العامل القديم الجديد ألا وهو دور اليمين المتطرف داخل دوائر صنع القرار الأمريكي وخارجه والذي تعمد المضي قدماً نحو تنفيذ مخططاته القديمة في السعي للهيمنة على العالم غير مكترث إلا بما تمليه عليه مصالحه.

ولكن رغم تلك التوجهات فلقد ذهب الإهتمام الأمريكي الإعلامي والشعبي نحو الإهتمام بالسياسة الخارجية الأمريكية نحو العالم العربي والإسلامي وبذلك شكلت قضية الدعم الأمريكي لإسرائيل والعلاقات الأمريكية مع ما وصف بالأنظمة العربية الفاسدة محور الأبحاث والمداولات في المحافل العلمية الأمريكية والذي مثل جزء من إتجاه إعلامي عام مهتم بالنظر لذات القضايا، ولقد توصل الجانب الأغلب من تلك الرؤى والمناقشات إلى أن

---

(٦٣) جلال أمين، عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد ١١سبتمبر٢٠٠١، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص١٥- ص٢٥.

الأعمال الإرهابية لن تتوقف حتى وإن عمدت واشنطن إلى إيقاف دعمها لإسرائيل والأنظمـة الشبيهة بنظامي مصر والمملكة السعودية، وذلك لأن الإسلام الراديكالي - على حد الوصـف الغربي- متخذ موقفاً معادياً من الغرب وفلسفته ومظاهره المادية ولن يعتريه تغيير.

وفي رأيي أن تلك التصورات خاطئة، وذلك بناء على محـورين: أولهـا: الـصورة الخاطئة عن الإسلام لدى الفكر الغربي ويرتبط بذلك التعريف الخـاطئ لظـاهرة الإرهـاب الدولي وربطه بالإسلام والعرب. وثانياً: الجهل العام بالقضية الاساسية في الـشرق الاوسـط وهي الصراع العربي الاسرائيلي والذي ضاق نطاقه ليصبح صراع فلسطيني إسرائيلي ومدى تشابك وتعقد تلك القضية وتأثيرها على كافة نواحي الحياة العربية والإسلامية مادياً ومعنوياً.

الحرب على الإرهاب والديموقراطية في العالم العربي: "يطرح الإرهاب الدولي تهديداً متعدد الأبعاد، وعلى تحالفنا أن يستخدم كل وسيلة من وسائل فنون الحكم لهزيمته، ستكون هذه الحملة طويلة وشاقة تمتد لسنوات وتنفذ على عدة جبهات. ومن أجل القيام بهذا المجهود علـى تحالفنا أن يتميز بالمرونة اللازمة للتطور. من المحتمل جداً ان تفتح عملية المشاركة في هـذه الحملة العالمية العظيمة ضد الإرهاب الباب أمامنا لتعزيز أو لإعادة تشكيل علاقاتنـا الدوليـة ولتوسيع أو لإنشاء مجالات تعاون جديدة[٦٤] " (كولن بـاول: وزيـر الخارجيـة الأمريكـي الأسبق).

مع سقوط الرموز المادية والخسائر البشرية، سقطت الكثير من التصورات السابقة عن العالم الذي تعودنا أن نعيش فيه، فسقطت مقولة أن الأرض الأميركية آمنة ولا تطالهـا أيـة اعتداءات مسلحة من الخارج، سقطت مقولة أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً خالياً من الحروب، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية –تحت سطوة الإدارة الأمريكية اليمينية المتشددة- أن تقود العالم بعد أحداث سبتمبر نحو ما عرف بالحرب علـى الإرهـاب والتـي شكلت الركن الأساسي في السياسة الأمريكية منذ ذلك الوقت وحتى وقتنا هذا.

إن مفهوم الحرب على الإرهاب وفقاً للتعريف الأمريكي، يعني المواجهة الديناميكيـة الشاملة، فقد تضمن مجموعة من النشاطات تتجاوز ذات هذا المفهوم، وتشمل الاستخدام الفعال للدبلوماسية التي تهدف إلى تجنيد المؤسسات الأمنية والمخابراتية في شتى انحاء العالم لخدمة المصالح الأمريكية، ووسائل المراقبة المالية، وحتى القوة العسكرية، وجمـع الاسـتخبارات. وبذلك اتخذت هذه الحملة عدة أشكال واتبعت عدد من الطرق والوسائل التي تمكن قائد هـذة الحملة من التحكم الكامل والغير مشروط في المتغيرات الـسياسية والإقتـصادية والعـسكرية

---

[٦٤] كولن باول، إغتنام اللحظة المناسبة ، أجندة السياسة الخارجية الامريكية ، يونيو ٢٠٠١، الموقع الرسمي لمكتب إعلام الخارجية الأمريكية.

والإجتماعية للعالم بصفة عامة والمنطقة العربية والإسلامية بصفة خاصة لكونها بؤرة ومنبـع الإرهاب وفقاً للزعم الأمريكي. ونحن هنا بصدد رصد دفع التحول الديموقراطي في المنطقـة العربية كجزء من هذة العملية الشاملة المتعددة الأبعاد[٦٥].

فبعد أن ثبت زيف فرضية أن الفقر هو السبب للإرهاب، ذهب التحليل الأمريكي إلـى أن نقص الديمقراطية لعب دوراً في خلق الظروف التى تفضى إلى ظهور حركات إسـلامية متطرفة في الآونة الأخيرة. وكما أشار وزير الخارجية الأمريكى الأسبق كولن باول "إن نقص الفرص الاقتصادية هو تذكرة إلى اليأس، وذلك إذا ما اتحد مع نظم سياسية جامدة، فإنه سينتج لنا في واقع الأمر شيئاً مريعاً". ولقد أجمع الخطاب الرسـمي الأمريكـي علـى أن: "عمليـة الديمقراطية، في ظل وجود مخاطر وإذا ما تم انتهاجها فقط كجزء من اسـتراتيجية أوسـع، يمكن أن تساعد على إعادة تشكيل الأجواء التى ينبت فيها الإرهاب. وتحديداً، فـإن تـشجيع الديمقراطية في المجتمعات المغلقة بالشرق الأوسط بوسعه أن ينتج مجموعة من القيم والأفكار التى تطرح بديلاً فاعلاً بوسعه التأثير على هذا النمط من التطرف الذى وجد اليوم سبيله فـي التعبير بواسطة النشاط الإرهابى، وغالباً ضد المصالح الأمريكية".

وبناء على ذلك فقد أصبح دفع قيم الحرية والديموقراطية في العالم العربي والإسلامي إحدى وسائل محاربة الإرهاب الذي ينبع عن تلك المنطقة، ويتم ذلك من خلال وسيلتين: إمـا التغيير من أعلى باستخدام القوة العسكرية كما في افغانستان والعراق، أو من خلال التغيير من أسفل حيث طرح مشاريع وخطط للإصلاح الشامل في كافة جوانب الحياة في المنطقة العربية بما في ذلك حقن المنطقة العربية بالديموقراطية علىالنموذج الأمريكي، ولاعجـب أن تكـون الأهداف التي صاغتها الرؤية المتشددة لليمين الديني والمحافظين الجدد هي نفـسها الأسـس والدوافع التي بني عليها التوجه الامريكي في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، وذلـك لأن الاول هو الذي مهد للثاني وإستغله أفضل إستغلال لتنفيذ أفكاره ومخططاته الإمبريالية.

---

[٦٥] عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص٢٤- ص٣٥.

ثانياً: أبعاد وملامح في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة:

(التحول الديموقراطي في العالم العربي في بؤرة الإهتمام الأمريكي):

جاءت أحداث سبتمبر متفاعلة مع عناصر اليمين الأمريكي لتحيي المخططات القديمة وتنتهز هذة الفرصة كذريعة للتنفيذ؛ وصاحب ذلك تغير الفكر الاستراتيجى وتغير رؤية الولايات المتحدة للمخاطر والتهديدات التى ينبغى التركيز عليها وبالتالى لتغير الابعاد الاساسية للاستراتجية الامريكية للأمن القومى. وإذ يكشف الخطاب الأمريكي لما بعد تلك الأحداث عن مدى تأثر السياسة الأمريكية بها، لكنه في نفس الوقت اختزل استحقاقات هذه المرحلة فأظهرها بمظهر الصراع بين الخير والشر، وبين العالم الحر والتطرف الإرهابي، وبين الحضارة والهمجية.

في إطار هذا السياق عقدت ندوة سرية تحت عنوان الديمقراطية العربية والإحتياجات الأمنية الأميركية[٦٦]، والتي إنعقدت تحت رعاية مركز نيكسون في ٢٠٠٣/٣/٢٧، تم التوصل من خلالها إلى أن هناك فرضيتين تتعلقان بمبدأ بوش في الشرق الأوسط: الأولى تفترض أن رعاية المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية الأميركية لن تتم على أكمل صورة إلا بواسطة أنظمة ديمقراطية وإزاحة أنظمة غير ديمقراطية، وتفترض الثانية أن تدمير نظام صدام حسين سوف يهيئ الفرصة لإقامة ديمقراطيات عديدة في المنطقة تبدأ بالعراق وتنتقل إلى كل المنطقة، وترصد دراسة مركز نيكسون ما تسميه بالصراع بين شق قيم ويلسون، وشق المصالح داخل الإدارة الأميركية. ويطرح أحد السيناريوهات حلاً توفيقياً قائماً على ثلاث ركائز: الأولى: هي ضمان أمن المنطقة عبر نشر قوات عسكرية وتعاون أجهزة المخابرات في مقاومة الإرهاب وتفاصيل أخرى، والثانية: هي ضمان البترول، والثالثة: هي ضمان أمن إسرائيل ثم بعد ذلك النظر في مسألة الديمقراطية العربية. ويستبعد هذا السيناريو إمكانية التحول الديمقراطي السهل ويرى أن العقبة في الحركة السياسية العربية بمجملها التي تعارض المصالح الأميركية وترفض وجود دولة إسرائيل وتسعى لإزالة قوتها النووية.

---

[٦٦] Me lvyn p. leffler, ٩/١١ and the past and future of American foreign policy, international affairs, vol٧٩, n٠٥, (٢٠٠٣), p.١٠٤٥.

وقد صاغت الولايات المتحدة تلك الابعاد فـي سـبتمبر ٢٠٠٢ مـن خـلال وثيقـة استراتيجية الامن القومى الامريكية الجديدة[٦٧]، والتى جاء بها:"اليـوم تجـد جميـع القـوى العظمى في العالم اننا نقف في نفس الجانب توحدنا جميع الاخطار المشتركة للعنف الارهابى والفوضى الارهابية كما توحدنا ايضا وبشكل متزايد القيم المشتركة"، وهكذا فقد اصبحت قيمة "محاربة الارهاب" هى القيمة التى- وفقا للرؤية الامريكية- توحد الجميع رغم ما بينهم مـن اختلافات لمواجهة هذا الخطر، كما أصبحت ايضاً" القيم المشتركة" التى تعمل علـى تلاحـم الجميع رغم اختلاف المصالح.

وفي رأيي أن تلك الوثيقة هي إثبات للرؤية التي أزعمها؛ والتي تقول بأن التحول في الإستراتيجية الأمريكية وخاصة رؤيتها للعالم العربي جاء من عامل قديم جديد وهـو أفكـار ومخططات اليمين المتطرف المسيطر داخل الإدارة الأمريكية الحالية، وإن جاء في جزء منه متذرعاً أكثر منه إستجابة لمأساة أحداث سبتمبر، إن الاستراتيجية الجديدة كانت نتاجـاً لفكـر مجموعة من الصقور المحافظين الجدد التى تضم ديك تشينى نائب الرئيس، وبول وولفـوتيز نائب وزير الدفاع، الذى كان يدافع منذ بداية التسعينات عن الاستراتيجية الاحادية والاستباقية والسيطرة العسكرية، وبالفعل فقد أكد ت تلك الوثيقة على تلك المبادىء نفسها وذلك نظراً لأن الولا يات المتحدة قد أدركت أن هناك تحولاً تاريخياً في السياسا ت الد ولية وهو مـا يـسمية البعض خصخصة الحرب(Privatization of War) فالارهاب- بالنـسبة للولايـات المتحـدة والمحافظين الجدد- ليس جديدا ولكن الجديد والخطير هو ان التكنولوجيـا اصـبحت متاحـة للجميع فيما اصبح يعرف(Democratization of Technology) مما جعـل الارهـابين أكثـر خطورة وحركة وبالتالى لابد ان يصاحبة تحولات على قدم المساواة في الاستراجية الامريكية للأمن القومى بما يمكنها من مواجهته، في ضوء هذا الادراك وفى ضوء الرغبة في مواجهـة تلك المستجدات جاءت الاستراتيجية الامريكية الجديدة بمجموعة من المبادى المنبثقة عن الفكر المحافظ الجديد والتى تؤكد كما سبقت الاشارة على الاحادية والاستباقة والـسيطرة والهيمنـة العسكرية[٦٨].

---

[٦٧] George w. bush, the white house, the national security strategy of the United States of America.

[٦٨] Me lvyn p. leffler, op.cit, p.١٠٤٥

وفى ضوء هذا الاطار تجدر الاشارة الى عدة أمور مترابطة وذلك على النحو التالي:

١- أن صياغة تلك الاستراتيجية الجديدة بعناصرها المختلفة ربما تحسم احد الجدالات التى ثارت في أدب العلاقات الدولية والتى تركز على ما اذا كانت القوة تشكل السياسة ام ان ادراك المخاطر والتهديدات يزيد ويعظم من استخدام القوة، وفى حالة ادارة بوش يشير الدليل الى بروز عامل "ادراك التهديد" فالخوف هنا هو الذى شكل السياسة. فاذا كان من المتفق عليه الى حد كبير ان تشينى وولفوتيز كانا يرغبان منذ فترة طويلة في تأكيد الهيمنة الامريكية، فإن من الواضح أيضا انه لم يكن من الممكن ان يبلغنا هذة الدرجة من التأثير التى هما عليها الأن اذا لم تكن أحداث سبتمبر والتأثير الذى اوجدتة تلك الاحداث على كبار المسؤلين بالادارة الامريكية ومن ثم يرى الكثيرون ان الخوف على البقاء هو الذى شكل تلك القرارات الاستراتيجية الامركية وان لم ينف ذلك دور القوة الامريكية في تشكيل تلك السياسة. وفى هذا الاطار يقول باول:"ان حقيقة جديدة ولدت بفعل ١١ سبتمبر الحقيقية التى تربط الارهابيين واسلحة الدمار الشامل والدول الفاشلة او المارقة"، انه الثلاثي الذى يشكل الخطر كما تدركة الولايات المتحدة الآن وبالتالى قامت الإستراتيجية الامريكية الجديدة على اساس"انه لايمكن الانتظار حتى يكون لدينا تصورا كاملا ومفصلا عما يمكن ان يفعلة الارهابيون باسلحة الدمار الشامل قبل ان نعمل لمنعها" ومن هنا انبثق مبدأ الاستباقية الذى لابد من تعزيزة بمقدرات عسكرية فائقة "فالقوات الامريكية لابد ان تكون قوية بشكل كاف لثنى الاعداء المحتملين عن محاولة الوصول الى مستوى القوة الامريكية او التفوق عليه"، وبالتالى يترافق مبدأ الاستباقية مع مبدأ الهيمنة والتفوق العسكرى.

٢- إستطراداً للنقطة السابقة، فإن من أبعاد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هو الضربات الوقائية كجزء من السياسة العسكرية التي تبلورت بعد أحداث سبتمبر، وذلك بعد أن ثبت فشل الإستراتيجية التي حكمت السياسة الأمريكية لخمسة وخمسين عاماً مضت والمتمثلة في الردع والإحتواء؛ والتي كانت الأساس لكل من السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية منذ إنتهاء الحرب الباردة وحتى يومنا هذا[٦٩]، وإن كان الردع والإحتواء كسلاحين تقليديين استخدما للمحافظة على سلامة واستقرار العلاقات الدولية، أصبحا لا يجديان نفعاً من وجهة النظر الأمريكية –رؤية اليمين المتشدد-

---

(٦٩) حسام سويلم ، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٩٠- ص٢٩٧ .

والتي تشير إلى مفهوم تلك الإستراتيجية الجديدة بأنها التحول من الرد على هجـوم فعلي، إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيما إن تمكنت أجهزة المخابرات من إكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، ولقد اتبعت هذه السياسة فـي المبادرة الأمريكية بالهجوم على أفغانستان والعراق بزعم انهما منابع للإرهاب التي يجب أن تجفف حتى لا يؤدي وجودها إلى الإضرار بالمصالح الأمريكيـة والأمـن العالمي.

٣- أن تلك المباديء لاتعد جديدة فهى مباديء قديمة ولها سوابق تاريخية فـي التـاريخ الامريكى فمبدأ أو مطلب التفوق العسكرى على سبيل المثال هو مطلب قـائم عبـر التاريخ الأمريكى منذ بدايته وحتى الان، وهناك البعض ممـن يعتقـد أن سياسـات الحرب الباردة الامريكية، والتى عرفت وفقاً لمفهوم الإحتواء والردع هى في حقيقتها سياسات كانت تسعى لتحقيق التفوق في القوة في مقابل تحقيق تراجـع فـي القـوة والنفوذ السوفيتى، ومن ناحية اخرى، فان الاستباقية كان لها تقليد طويل في التاريخ الامريكى، وفى هذا الاطار يشير البعض من المحللين الامريكين أنفسهم إلى إعـلان الرئيس روزفلت عام ١٩٠٤ لنتيجة جديدة لمبدأ منرو والمتمثلة في التأكيد على حق الولايات المتحدة؛ وبشكل منفرد في التدخل عسكرياً في نصف الكرة الغربى من أجل الحفاظ على النظام. كذلك فهم يشيرون إلى أن "الإمبريالية الإستباقية" قـد صـممت لوقف التدخلات الاوروبية المحتملة وحماية الامن القومى للولايات المتحدة، ومن ثم تدخلت الولايات المتحدة بشكل متكرر في كوبا، الدومينيكان، نيكـاراجوا هـاييتى، وبقيت القوات الامريكية في نيكاراجوا من ١٩١٢-١٩٣٣، وفى هاييتى من ١٩١٥-١٩٣٤، وفى الدومينيان من١٩١٦-١٩٢٤، فهذة الحالات وغيرها الكثيـر تمتلـك خصائص الاستباقية، وهكذا فالإستباقية لا تعد جديدة في الاستراتيجية الامريكية وإن كانت قد إكتسبت اهمية خاصة لدى مستشارى الدفاع للرئيس بوش، وبذلك فان هـذا التقرير وغيره كثير يجعل من الواضح ان الفكر الاستراتيجى الـذى صـاحب ادارة بوش كان بارزاً بأشكال مختلفة قبل أحداث سبتمبر[٧٠].

---

[٧٠] خطاب ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية: أمام مجلس العلاقـات الخارجيـة بواشنطن، "نحو مزيد من الديموقراطية في العـالم الإسـلامي"، ٤ديـسمبر ٢٠٠٢، للتفاصـيل أنظـر: www.islamonline.net

٤- يتضح كيف أن الوثيقة الامريكية بشأن إستراتيجية الامن القومى قـد إسـتطاعت أن تربط بين بعض أهم وأكثر المقولات ذيوعـاً فـي التـاريخ الامريكـى: الحريـة، لديموقراطية من ناحية، والإدراكات الجديدة للتهديد والنزعة الجديدة لممارسة القـوة من ناحية أخرى، وهكذا فإن الملمح الأكثر وضوحاً في تلك الإستراتيجية هى قدرتها الفائقة على المزاوجة بين المثالية الديموقراطية وممارسـة القـوة الاسـتباقية، أى المزاوجة بين القوة والقيم، وفى ضوء ذلك المزج يمكن أن نفهم التبرير الذى ساقتة الولايات المتحدة لشرعنة الحرب على العراق، بعد ما إتجهت إليها تحقيقاً لمصالحها دون أى غطاء شرعى، وبعدما ثبت عدم وجود أسلحة للدمار الشامل لدى العـراق، فقد إتجهت لتبرير تلك الحرب لتحقيق الديمقراطية والحرية. وهكذا يبدو المزج بـين القوة والمصالح والقيم، فبناء الأمة لم يكن بالطبع هو ما أرادة بوش وباول ورامسفيلد عند غزو العراق ولكن الاستباقية والرغبة في إزاحة صدام والسيطرة على بتـرول العراق دفعهم بالضرورة إلى تشجيع الديمقراطية في الخارج.

٥- أن إهتمام الولايات المتحدة بمسألة نشر الديمقراطية-تلك المسألة التي أصبحت هدفاً للأمن القومي الأمريكي- في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر جاء بقـدر مـا يخـدم مصالحها المباشرة كما أشرنا من قبل، حيث لم تتورع عن دعـم ومـساندة الـنظم الديكتاتورية في العالم الثالث، طالما أن هذه النظم تضمن المصالح الأمريكية، أو إذا كانت الإطاحة بتلك النظم سوف تـؤدى إلـى وصـول حكومـات ذات توجهـات وأيديولوجيات مناوئة للولايات المتحدة؛ والخطاب الأمريكي عن الديموقراطية فـي العالم العربي حديث؛ جاء إملاء للظروف التي تلت أحـداث سـبتمبر مـن جهـة، وكذريعة للتدخل في رسم الخريطة السياسية في العالم العربي مـن جهـة أخـرى. ويكفينا الإستدلال بشرح كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية لرؤيتهـا فيمـا يتعلق بالسياسة الأمريكية لمواجهة الإرهاب ونـشر الديموقراطيـة قائلـة "أولا: أن أميركا ستدافع عن السلام بمنع والتصدي لأعمال العنف التي يرتكبهـا الإرهـابيون وأنظمة الحكم الخارجة على القانون. ثانيا: سنصون السلام عن طريق تعزيز عصر تسوده العلاقات الطيبة بين القوى العظمى في العالم. وثالثا: سننـشر الـسلام عـن طريق سعينا لنشر فوائد الحرية والرخاء في جميع أنحاء الكرة الأرضية"، ويـرتبط بذلك مبدأ "السلام الديموقراطي"؛ والمقصود به أن الولايات المتحدة تسعى من خلال الهيمنة على العالم واتباع سياسة الاستباقية والضربات الوقائية إلى محاربة الإرهاب، وفي نفس الوقت تسعى نحو نشر الديموقراطية والحرية في أماكن ترعرع الإرهاب.

وبناء على ما سبق تتضح لنا الصورة العامة عن الرؤية الأمريكية الجديدة فيما بعد أحداث سبتمبر، وكذلك الميكانيكية التي جعلت الديموقراطية في العالم العربي في بؤرة الإهتمام الأمريكي كجزء من تلك الحرب المزعومة ضد الإرهاب والذي وإن كنت اعترف بوجوده وخطورة أعماله الإجرامية على السلم والأمن الداخلي والدولي، ولكن الخطاب الأمريكي عمل على خلط الأوراق والمخططات القديمة بالظروف الجديدة، وطرح لنا بعد ذلك استراتيجية جديدة متعددة الأبعاد من الهيمنة الأمريكية والسيطرة السياسية ومبدأ الإستباقية والضربات الوقائية، وكذلك مبدأ السلام الديموقراطي من خلال الزعم الأمريكي بأن نشر الديموقراطية في العالم العربي والإسلامي سوف تؤدي إلى تجفيفهما من الإرهاب والتطرف.

وفي هذا السياق، فبعد مرحلة من الرغبة الأمريكية في الإبقاء على الوضع الراهن لسبب أو لأخر تحولت الإستراتيجية الأمريكية نحو الدفع بالإصلاح والتغيير في معالم الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للعالم العربي بما في ذلك قضية التحول الديموقراطي؛ ولقد كان ذلك التحول كما ذكرنا من قبل ناتج عن تفاعل عدد من المحددات وأهمها في اعتقادي المحدد القديم ذو التأثير المتجدد وهو دور اليمين النتطرف المسيطر داخل الإدارة الأمريكية الحالية بشقسه الديني والسياسي، والذي تتضمن أفكاره الهيمنة الأمريكية في العالم من خلال ثلاثية القوة والثروة والدين. ومن خلال ذلك كانت أهداف هذا التيار تنصب نحو الهيمنة على المنطقة العربية تحقيقاً للمصالح الأمريكية، ولمواجهة ما يسمى بالشرور في تلك المنطقة من العالم. ولعل هذا التيار كان يقبع ولفترة خلف الستار منتظراً لدوره والذي يحتاج لعامل مساعد حتى يستطيع تنفيذه حتى لا يقف أمامه عقبات من أي نوع، ولقد كانت أحداث سبتمبر.

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثلت إنطلاقة للتطور في ظاهرة الإرهاب الدولي من حيث الإمكانيات والقدرات التنفيذية، ومثلت كذلك نقطة تحول في مسار الإستراتيجية الأمريكية نحو العالم العربي؛ فالتعريف الأمريكي للإرهاب جعل من الظروف والمحددات السياسية والإقتصادية في العالم العربي والإسلامي سبباً لهذا الإرهاب. وبناء على ذلك قادت الولايات المتحدة ما سمي بالحرب على الإرهاب وهي الركن الأساسي الذي قامت عليه توجهات السياسة الامريكية حتى وقتنا هذا، بل وتعد الحرب على الإرهاب إحدى الأركان الهامة في السياسة الدولية للقرن الحادي والعشرين، ولقد كانت تلك الحملة والتي تقودها أمريكا علناً، ويقودها اليمين الأمريكي المتطرف من وراء الكواليس، متعددة الأبعاد والأهداف؛ والتي من بينها القضاء على منابع الإرهاب في المنطقة العربية، وهذا الهدف في حد ذاته ينفذ على مستويات مختلفة والتي من بينها الدفع بالإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي من أجل القضاء على الأسباب التي ينشأ بسببها الإرهاب على حد الزعم الأمريكي. ولقد اتبعت الولايات المتحدة أسلوبين لتنفيذ هذة الإستراتيجية: الأولى التغيير من أعلى من خلال إستخدام القوة العسكرية كما قامت بغزو أفغانستان والعراق، الثانية: التغيير من أسفل من خلال طرح خطط ومشاريع للإصلاح المتعدد الجوانب لتغيير الواقع العربي.

الفصل الثالث

التحول الديموقراطي في العالم العربي بين الاستقلال والتبعية

المبحث الأول

الرؤية الأمريكية للديموقراطية

في العالم العربي:الفعل

أولاً: الأطروحات الأمريكية للتحول الديموقراطي في العالم العربي:

"لقد تبنت الولايات المتحدة سياسة جديدة وإستراتيجية مندفعة من أجل الحرية في الشرق الأوسط. وهذه الاستراتيجية تتطلب نفس المثابرة، والطاقة والمثالية التي أظهرناها من قبل. وهي ستعطي نفس النتائج. وكما في أوروبا، وفي آسيا، وفي كل منطقة من مناطق العالم، دفع الحرية إلى الأمام يؤدي إلى سلام"(جورج بوش)[٧١].

منذ إعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على الارهاب وما تلاه من غزو العراق بأسم تحريره وتتوالى على المنطقة العربية والإسلامية المبادرات الامريكية لدمقرطة المنطقة وإصلاحها وذلك إنطلاقا من حقيقتين: الأولى التدهور الكبير في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية مما يدفع إلى ضرورة البدء بإصلاح هذة الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر من ذلك. والحقيقة الثانية أن تلك الأوضاع المتردية في العالم العربي دافعاً لنمو الإرهاب والجريمة الدولية ليتم تصديره إلى العالم المتحضر: الولايات المتحدة وأوروبا وفقاً للزعم الأمريكي، مما يتطلب ضرورة وضع حد لإنتشار تلك الظواهر الخطيرة. ولقد كان التحول الديموقراطي في العالم العربي هدفاً تسعي لتحقيقه الولايات المتحدة كركن ضروري من أركان الإصلاح، وكما قال عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية في تعليق له على المبادرات الامريكية المتتابعة للإصلاح في المنطقة العربية: "السماء تمطر مبادرات وكأن الشرق الاوسط سيكون حقل تجارب".

فى هذا الجزء من الدراسة نتناول بالتحليل إرهاصات المشروع الأمريكي لتغيير الخريطة السياسية في العالم العربي، وخاصة فكرة التحول الديموقراطي وتطور طرحها في الخطاب الأمريكي وصولاً إلى صورتها الأخيرة والأخطر في مشروع الشرق الأوسط الكبير، ثم أخيراً مجموعة من الملاحظات النقدية حول الرؤية الأمريكية للتحول الديموقراطي في العالم العربي.

---

[٧١] الرئيس جورج دبليو بوش، واشنطن، ٦نوفمبر٢٠٠٣.

١- لقد كانت البداية في خطاب ألقاة السفير ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط الـسياسى بوزارة الخارجية الامريكية امـام مجلـس العلاقـات الخارجيـة بواشـنطن فـي ٤ديسمبر٢٠٠٢[٧٢]، والذى طرح فية خطة امريكية للديمقراطية تقوم على تـشجيع الديموقراطية في العالم الاسلامى والمنطقة العربية تحديداً، وذلك على ضوء الدروس التى استفادتها الولايات المتحدة من هجمات سبتمبر ضد مركز التجارة والبنتـاجون والتى تؤكد وفقا لكلمات هاس على ان"المجتمعات المقهورة يمكن ان تـصبح تربـة خصبة للمتطرفين والارهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة لدعم انظمة يعيشون في ظلها".

وقد أكد هاس في خطابة أن مساندة وتوسيع رقعة الديمقراطية كانـت دائمـاً مـسألة مركزية بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية، ولاتزال الديموقراطية نقطة محورية في السياسة الامريكية اليوم، وقد إستشهد بما أكدت عليه إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحـدة مـن ضرورة أن تقف أمريكا بحزم ألى جانب مطالب الكرامة والانسانية غير القابلة للتفاوض، حكم القانون، الحد من السلطات المطلقة للدولة،حرية التعبير، حرية العبادة، المساواة في العدالـة، احترام النساء، التسامح الدينى والاثني واحترام الملكية الخاصة.

وفي تبريره لتركيز الولايات المتحدة على الديموقراطية بهذا الشكل قدم عدة مبررات على النحو التالى:

أ- ان مساندة الديموقراطية هى مسالة مبدأية وأن الولايات المتحدة سوف تساعد الدول الاخرى على تحقيق الحرية والسعادة، باعتبارها طموحات اساسية كونية، فهذة القيم وفقا له ليست مجرد نمط حياة تعتقد الولايات المتحدة ان من واجبها تصديره.

ب- ان هناك الى جانب ذلك أسباب علميـة تـدعو الولايـات المتحـدة الـى تعزيـز الديموقراطية في الخارج وهو يشير بذلك الـى امكانيـة التكامـل بـين الواقعيـة والمثالية(فى اشارة مرة اخرى الى المزاوجة بين القيم والمصالح او لنقـل تغليـف المصالح بالقيم والمثاليات).

[٧٢] نص خطاب ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية: أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، "نحو مزيد من الديموقراطية في العـالم الإسـلامي"، ٤ديـسمبر ٢٠٠٢، للتفاصـيل أنظـر: www.islamonline.net

وفى هذا الاطار يشيرالى عدة مصالح من اهمها الاتى:

أ- ان الولايات المتحدة سوف تزدهر كشعب وكدولة في عالم من الديموقراطيات بـدلا من عالم الانظمة الاستبدادية والفوضوية، لان العالم الديموقراطى- وفقا له هو عالم مسالم اكثر فنمط الديموقراطيات التى لاتتحارب مع بعضها البعض هو احد النتـائج التى امكن اثباتها في دراسات العلاقات الدولية.وبالتالىكلما زاد عدد الديموقراطيات في العالم كلما اتسعت المناطق التى من المحتمل ان تسعى دولها الى حل خلافاتهـا بالطرق الدبلوماسية.

ب- أن للديموقراطية صلة وثيقة بالإزدهار فهى علاقة تأثير وتأثر، فنمو إقتصاد السوق يحفز إدخال الديموقراطية والعكس صحيح حيث يساعد حكم القانون بدوره في تحفيز النمو الاقتصادى والازدهار.

وقد أكد هاس على الفجوة الديموقراطية بين العالم الاسلامى وبـاقى انحـاء العـالم هائلة،واوضح ان هذة ليست احكاما غريبة ولكن مستقاة من تقرير التنمية البشرية العربية الذى اعده ٣٠ باحثاً "عربياً" برعاية الامم المتحدة للتنمية والصندوق العربى للتنميـة الاقتـصادية والاجتماعية. ثم يؤكد هاس على مسالة هامة تتعلق بمسئولية الولايات المتحدة الجزئيـة عـن افتقار الدول الاسلامية للديموقراطية، والتى تكشف عن طبيعـة الاولويـات الامريكيـة فـي المراحل السابقة وتغير تلك الاولويات في المرحلة الحالية، فيشير هاس الـى ان الحكومـات الامريكية المتعاقبة الجمهورية والديموقراطية على حد سواء لم تجعل من الديموقراطية اولوية بشكل كاف في العديد من اجزاء العالم الاسلامى وعلى الاخص في العالم العربى.

ففى بعض الاحيان تجنبت الولايات المتحدة النظر للاعمال الداخلية للـدول لـصالح تامين تدفق متواصل من النفط،ولكبح التوسع السوفيتى والعراقى والايرانـى، والتعامـل مـع القضايا المتصلة بالنزاع العربى- الاسرائيلى، ومقاومة الشيوعية في شـرق او تـأمين حـق الحصول على القواعد للقوات العسكرية والامريكية، ويقول هاس:"و هكذا، ولاهمانا في تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجى حول الديموقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة- بخاقنا ما يمكن تسمية"الاستثناء الديموقراطى" فاتتنا الفرص لمساعدة تلك الـدول لكـى تـصبح أكثـر إستقراراً... وليس من مصلحتنا أو مصلحة الشعوب التى تعيش في العـالم الاسـلامى - ان تواصل الولايات المتحدة هذا الاستثناء، فسوف تتعامل السياسة الامريكية بنشاط اكبر لمساندة الاتجاهات الديموقراطية في العالم الاسلامى اكثر من اى وقت مضى، هذة هى رسالة الرئيس الواضحة في وثيقة الامن القومى".

وهكذا فإن من خطاب هاس نلاحظ الاتى:

١- ان هناك دمجا ومزجا بين القيم والمصالح وهو تقليد- كما سبقت الاشارة- سائد في تاريخ السياسة الخارجية الامريكيـة،ومن ثـم تـم الـربط بـين الديموقراطية والازدهار.

٢- ان التركيز في توجيه الخطاب ليس على العالم العربى فحسب ولكن العـالم الاسلامى وبالتالى فهو كان بمثابة تمهيد واضح للمشروع الامريكى الخاص بالشرق الامسط الكبير بحدوده الجديدة الممتدة حتى باكستان.

٣- انه يؤكد على اصـرار الادارة الامريكيـة علـى التعامـل مـع قـضية الديموقراطية في المنطقة وان هذا الاصرار ليس جديدا ولكنه منذ صـدور استراتيجية الامن القومي الامريكى سبتمبر ٢٠٠٢، بل ومن قبل ذلك، وهو ماتبين من خطاب بوش في ويست بوبينت في يونيو ٢٠٠٢ عنـدما اشـار الى:" ان شعوب الدول الاسلامية تريد وتستحق الحريات ذاتها، مثلها مثـل الشعوب في كل بلد ومن واجب حكوماتهم الاصغاء الى امالهم".

٢- وفى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢، اعلن وزير الخارجية الامريكى كولن باول فـي خطـاب القاه امام مؤسسة التراث بواشنطن ما يسمى "مبـادرة الـشراكة بـين الولايـات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنوات القادمة"[٧٣].

فى بداية خطابة اكد على حقيقة اساسية وهى ان الشرق الوسط هو منطقة شاسعة فائقة الاهمية للشعب الامريكى،وقد تعرض باول في خطابة للاوضاع المتردية في الشرق الاوسـط مشيرا الى ان تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٢ الذى وضعة اساتذة عرب بارزون واصدرتة الامم المتحدة،انما يؤكد حقيقة ان هناك اليوم شعوبا"فى الشرق الاوسط تفتقـر الـى الحريـة السياسية والاقتصادية وفاعلية المراة والتعليم الحديثومن ثم فقد اطلق الدعوة الـى الاصـلاح الاقتصادى والسياسى والتعليمى قائلا:"لقد اصبح واضحا بصورة متزايدة انة يجـب علينـا ان نوسع تعاطينا مع المنطقة اذا كـان لنـا ان نحقـق نجاحـا وعلينـا خـصوصا ان نوجـة اهتماما"متواصلا ونشيطا الى الاصلاح الاقتصادى والسياسى والتعليمى، وعلينا ان نعمل مـع شعوب وحكومات لسد الفجوة بين الواقع : فجوة الامل"

---

(٧٣) لمزيد من التفاصيل أنظر: نص مبادرة الشراكة الأمريكية - الشرق الأوسطية، ملحـق (١) فـي هـذة الدراسة.

وفي نهاية خطابه اعلن مبادرته للشرق الاوسط والتى اوضح انها جاءت بعد ان طلب من بوش رئاسة جهد جديد للحقوق الامريكية لدعم شعوب وحكومات الشرق الاوسط في جهودها لمواجهة التحديات الانسانية في مارس٢٠٠٢، وقد سمى باول تلك المبادرة"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط" واعتبر انها تمثل جسرا بين الولايات النتحدة والشرق الاوسط لسد فجوة الأمل بالطاقة والافكار والاموال، كما اعتبر تلك المبادرة هى استمرار وتصعيد لالتزام امريكا القائم منذ زمن طويل بالعمل مع جميع شعوب المنطقة لتحسين حياتها اليومية ومواجهة المستقبل بأمل.وأكد ان لهذة المبادرة ثلاث ركائز تتمثل في الاتى:

١- العمل على سد فجوة الوظائف بالاصلاح الاقتصادى واستثمار للاعمال وتنمية للقطاع الخاص.

٢- العمل على سد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدنى وتوسيع المشاركة السياسية ورفع اصوات النساء.

٣- العمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس افضل ومزيد من فرص التعليم العالي.

وهكذا فان الاصلاح السياسي والتعليمي كانت هى محاور المبادرة الامريكية للشراكة مع الشرق الاوسط، وقد اوضح باول انة سيتم تخصيص مبلغ ٢٩ مليون دولار بصفة مبدأية لجعل تلك المبادرة تنطلق بقوة، الى جانب تمويل اخر اضافى يزيد على الف مليون دولار ستعمل الادارة الامريكية مع الكونجرس للحصول علية[٧٤]. إن مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية اعتمدت مبلغ ٢٩ مليون دولار لتمويل برامجها في المنطقة، وبالطبع فإن هذا المبلغ الهزيل، ورغم الإعلان عن أنه قابل للزيادة في المستقبل، يؤكد على عدم جدية الإدارة الأمريكية في التعاطي في هذا الملف، فهو مبلغ أقل من ثمن طائرة حديثة أو صاروخ حديث، وبالتالى لايساوى شيئاً مقارنة بالمتطلبات المادية اللازمة لإيجاد وتدعيم المقومات والعناصر التي من شأنها تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي مثل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين التعليم، ونشر ثقافة الديمقراطية، وتدعيم قوى وتنظيمات المجتمع المدني. وهو ما يؤكد أن الديموقراطية ليست هي المطلوبة في حد ذاتها.

٣- وبعد ذلك جاء خطاب الرئيس بوش في ٢٦فبراير٢٠٠٣ أمام معهد (American enterprise)، والذي تحدث فيه عن إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط والعمل على نشر الديموقراطية في المنطقة، وإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية واسعة،

---

[٧٤] أسامة الغزالي حرب، مبادرة طيبة في توقيت خاطئ، السياسية الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص٦.

وبعد ذلك دعا بوش في مايو٢٠٠٣ إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايـات المتحدة ودول الشرق الأوسط في غضون عشرة أعوام على أسـاس أن "إحـلال مبادئ السوق الحرة والقوانين العادلة محل الفساد والمحاباة كفيلة بجعـل شـعوب المنطقة تعيش مناخ من الإزدهار والحرية" على حد تعبيره.

٤- **وفى خطاب بوش في ٦ نوفمبر ٢٠٠٣ أمام الصندوق الوطنى للديمقراطيـة فـي الذكرى العشرين لانشاء الصندوق(٧٥)، حيث قال: التزامنـا بالديمقراطيـة فـي الشرق الاوسط هو محور كلمة اليوم ويجب ان تتركز عليه الـسياسة الامريكيـة خلال عشرات السنوات المقبلة".واضاف بوش:" طالما بقى الشرق الاوسط مكانـا لايزدهر فيه الحرية سيبقى مكانا للركود والغضب والعنف وعلى استعداد لتـصدير تلك المشاعر، وفى هذا الاطار ذكر الرئيس بوش ان العالم العربى لم يلحق بالركب الديموقراطى الذى يجتاح العالم وذلك وفقا لما جاء بتقرير التنمية البـشرية الـذى اصدره برنامج الامم المتحدة، والذى جاء فيه :" ان الموجة العالمية للديموقراطية بالكاد لامست الدول العربية". وأضاف في ظل انتشار الاسلحة التى من الممكن ان تجلب ضررا كارثيا الى بلادنا واصدقائنا سيكون من الاهمـال ان نرضـى بـالامر الواقع"، ويقول بوش:"لذلك تبنت الولايات المتحدة سياسة جديدة هى اسـتراتيجية مستقبلية للحرية في الشرق الاوسط"، وقد اعتبر بوش ان واشنطن قد وضعت كل طاقاتها لحماية الديموقراطية وان الولايات المتحدة تدخلت بطرق مختلفة من بينها الاسلوب العسكرى للمساعدة على توفير الامن والديموقراطية ثم اشار الى العراق وافغانستان واصفا احتلالهمـا بانـه"تنفيـذ للمبـادى الديموقراطيـة"، واكـد ان الديموقراطية في العراق ستنجح وان اقامة عراق حر في قلـب الـشرق الاوسـط سيكون حدثا عظيما في ثورة الديموقراطية العالمية وجدد بوش تهديداته لـسوريا وايران قائلا:" ان ذلك النجاح في العراق سيحمل رسالة من دمشق الى طهران بان الحرية قد تكون مستقبل كل الامم".و هكذا يتضح من هذا الخطاب الاتى:**

أ- ان تحقيق "الديموقراطية" بالمفهوم الامريكى في الشرق الاوسط لم يعد مجرد هـدف ولكنه إستراتيجية مستقبلية.

ب- محاولة اضفاء الشرعية على الغزو الامريكى لافغانستان والعراق باعتبارهما"تنفيـذ لمبادئ الديموقراطية".

---

(٧٥) لمزيد من التفاصيل أنظر: نص خطاب بوش في إحتفالية مؤسـسة الـصندوق القـومي للديموقراطيـة، www.islamonline.net

ج- ان تحقيق الديموقراطية قد يتم بوسائل عسكرية(كما حدث في العراق وافغانـستان)، وقد يتم بوسائل اخرى غير عسكرية، ولكن في النهاية فالحرية بالمفهوم الامريكـى هى المستقبل لكل الدول في المنطقة ايا كان الاسلوب وبالتالى فهذه الدعوة الامريكية للديموقراطية حملت في طياتها تهديدات للعديد من الدول في مقدمتها سوريا وايران، وبعبارة اخرى فان تحقيق الديموقراطية والحرية بالمفهوم الامريكى قد يـاتى مـن اعلى بالاطاحة بالنظام عسكريا على نحو ماحدث بالعراق وافغانستان، او من اسـفل بخلخلة النظام والتحرك ضده عبر الجماهير المتعطشة للديموقراطية.

د- ان جميع هذه الدعوات للحرية والديموقراطية قـد اغفلـت الاحـتلال الاسـرائيلى لفلسطين، وبحق الشعب الفلسطينى في الحرية والديموقراطية ولكن بمفهومه المتمثل في التحرر من الاحتلال الجاسم على ارضهم وصدورهم.

٥- وفى خطاب بوش عن حالة الاتحاد امام الكونجرس(٧٦)، والذى ادلى بة فـي ٢١ يناير سنة ٢٠٠٤ أورد مايلى:"طالما بقى الشرق الاوسط مكاناللاسـتبداد واليـأس والغضب.فان المنطقة ستستمر في تفريخ الناقمين والحركات المهددة لأمن امريكـا واصدقاء امريكا،ولهذا فان الولايات المتحدة مـصرة علـى المـضى قـدما فـي استراجيتها لتحقيق اكبر قدر من الحرية في الشرق الاوسط،سوف نتحدى اعـداء الحرية ونواجة حلفاء الارهابيين،ونتوقع مساعدة اصدقائنا".."ان امريكا امـة ذات رسالة وهذة الرسالة تاتى من مبادئنا الاساسية فنحن ليس لـدينا اى رغبـة فـي الهيمنة،وليس لدينا طموحات في التحول الى امبراطورية,إن هـدفنا هـو الـسلام الديمقراطى،سلام قائم على الكرامة والحفاظ على حقوق كل رجل وامراة،وامريكـا تتحرك نحو هذا الهدف مع حلفائها واصدقائها وسيكون هـذا البلـد العظـيم فـي المقدمة ليحقيق الحرية.

بهذة الكلمات فقد هيأ بوش الساحة لإستقبال مشروعة القديم الجديـد بـشأن الـشرق الاوسط الكبير، في اطار يمزج مابين المصالح من جهة والقيم والمثاليات الامريكيةالغربية من جهة ثانية،كما يفتح المجال للتعاون متعدد الاطراف مع الاصدقاء والحلفاء وفى اشـارة الـى وجود عمل منظم مؤسساتى يدعم هذة الدعوة اشار بوش في خطابـة موجهـا حديثـة الـى الكونجرس: سوف أبعث اليكم بمشروع قانون لمضاعفة ميزانية المؤسـسة القوميـة لتنميـة الديمقراطية، وستركز هذة المؤسسة في المرحلة القادمة على تشجيع الانتخابات الحرة والسوق

(٧٦) للمزيد من التفاصيل أنظر : نص خطاب بوش عن حالة الإتحاد، الموقع الرسمي لمكتب إعلام الخارجيـة الأمريكية،http//usinfo.gov

الحرة والصحافة الحرة، وانشاء نقابات عمال حرة في الشرق الاوسط، وفوق كل هـذا وذاك فاننا سنواصل مهمتنا التاريخية لبناء الديمقراطية في كل من العراق وافغانستان بمـا يتـسنى لهاتين الدولتين بان تضيئا الطريق للاخرين وتساعدان في تغييـر الاجـزاء العـصيبة مـن العالم.وفى ضوء تحليل الخطاب الامريكى السابق على الاعلان عـن المـشروع الامريكـى الأخير عن الإصلاح والديموقراطية في العالم العربي والمتمثل في مشروع الشرق الأوسـط الكبير؛ يتضح لنا ان هذا المشروع ليس جديدا وانما نسجت خيوطه عبر مرحلة زمنية تعـود بدايتها -على اقل تقدير- الى مابعد ١١ سبتمبر، ان لم يكن قبل ذلـك بـسنوات، وان هـذا المشروع في طرحه وشكله الجديد لايمثل مجرد دعوة او مبادرة او دعاية انتخابية كما كـان الأمر من قبل، ولكنه بالفعل استراتيجية امريكية سوف يتم تنفيذها على مدى عشرات السنوات القادمة.

٦- **ففى ٩ فبراير ٢٠٠٤ اطلقت الولايات المتحدة مـا يعـرف ب "مـشروع الـشرق الاوسط الكبير"(٧٧) فأعلنت الادارة الامريكية من خـلال الـصحف والتـصريحات الرسمية انها عازمة على نشر الديموقراطية في الشرق الاوسط الكبير، وقد نشرت جريدة الحياه بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٣ نص مشروع الشرق الاوسط الكبيـر، والـذى يستند الى تقريرى التنمية البشرية لعامى ٢٠٠٣،٢٠٠٢ وينطلـق مـن نـواقص حددها المفكرين العرب انفسهم بالتقريرين: الحرية والمعرفـة وتمكـين المـرأة، باعتبارها نواقص ساهمت في خلق الظروف التى تهدد المصالح والأمـن الغربـي والأمريكي.**

وتنادي المبادرة بضرورة بدء عملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وهي من موريتانيا غرباً حتى باكستان شرقاً.ويؤكد المشروع في مقدمتة: "انه طالما تزايـد عـدد الافراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، فاننا سنـشهد زيـادة فـي التطرف والارهاب والجريمة الدوليـة والهجـرة غيـر المـشروعة، ويعـرض المـشروع للاحصاءات التى يصفها بالمروعة والتى تتعلق باجمالى الدخل المحلـى والاميـة البطالـة، واستخدام الانترنت، والحقوق السياسية للنساء، والرغبة في الهجرة لدى الشباب..الخ، وجميعها مؤشرات تعكس مستويات متدنية وتمثل"تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة وللمصالح المـشتركة للدول الغربية.و قد حددت المبادرة ثلاثة أهداف كمدخل لعملية الإصلاح في منطقـة الـشرق الأوسط الكبير، وهي:

---

(٧٧) لمزيد من التفاصيل أنظر: نص مبادرة الشرق الأوسط الكبير، ملحق (٢) في هذة الدراسة.

١- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

٢- بناء مجتمع معرفى.

٣- توسيع الفرص الإقتصادية.

وكوننا بصدد رصد قضية الديموقراطية في العالم العربي، فسنتناول البعد الأول المتعلق بتشجيع الديموقراطية، حيث يؤكد المشروع أن الديموقراطية والحرية مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير ويشير إلى تقرير (freedom house ٢٠٠٣) الذي أورد إسرائيل باعتبارها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه حر، وكذلك اهتم المشروع ببرامج أخرى للإصلاح الديموقراطي في المنطقة وهي:

١- مبادرة الإنتخابات الحرة، من خلال تقديم مساعدات لمرحلة ما قبل الإنتخابات للدول التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة.

٢- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني بهدف تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة دول الشرق الأوسط الكبير.

٣- رعاية معاهد تدريب خاصة بالنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الإنتخابي على مواقع في الحكم.

٤- تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد.

٥- العمل على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني بالمنطقة.

٧- لقد أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير ردود أفعال عربية معارضة للأفكار الأمريكية والتي سنتناولها لاحقاً في هذة الدراسة، ولقد كان أهم محور لتلك المعارضة هو وجوب أن يكون الإصلاح من الداخل، ولذلك عند عرض هذا المشروع على قمة مجموعة الثماني كما قررت الولايات المتحدة؛ في الفترة من ٨إلى١٠يونيو٢٠٠٤ تطور المشروع الأمريكي إلى وثيقتين عن الإصلاح: (شراكة مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا) و(خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح)[٧٨]. فعن مبادرة الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك؛ فبصفة عامة لقد كانت صياغة تلك الصورة من مشروع الإصلاح في العالم العربي نتيجة لتفاعل اتجاهين حول كيفية الإصلاح أولهما أمريكي يسعى لفرض رؤية شاملة عن الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، والأخر يضم الدول العربية التي شاركت في

---

[٧٨] للمزيد من التفاصيل أنظر: نص الوثائق الصادرة عن قمة الثماني ١١يونيو٢٠٠٤ أنظر: السياسية الدولية، العدد١٧٥، (يوليو٢٠٠٤)، ص٢٩٩- ص٣٠٤.

القمة وكذلك التوجه العربي بصفة عامة مع تعاطف أوربي بأن الإصـلاح قـضية داخلية وتراكمية لا تفرض وإنما تتطور لتصبح نتيجـة، وأن المـشاريع الخارجيـة للإصلاح مصيرها الفشل.

ولقد تناول البيان الحديث عن ثلاث مجالات: الإصلاح السياسي لإقامة الديموقراطيـة وحكم القانون، المجال الإجتماعي والثقافي الذي يتناول المساواة بين الرجل والمرأة والقـضاء على الأمية وتحسين المستويات التعليمية، وأخيراً المجال الإقتصادي.

ولقد أخذت المبادرة التي تبنتها القمة في اعتبارها الإنتقادات التي واجهتهـا المبـادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير؛ فتضمنت إقراراً بأن الإصلاح يأتي من الداخل ويختلف مـن بلد لأخر وفقاً للظروف السياسية والإجتماعية والثقافية المميزة له. وجاء في الفقرة الأولى من المقدمة على لسان الدول الثماني: نعلن دعمنا للإصلاح الديموقراطي والإجتماعي والاقتصادي المنبثق من المنطقة، وتبعت ذلك إشارة واضحة إلى عدم فرض إصـلاح مـن الخـارج. إن الإصلاح الناجح يعتمد على بلاد المنطقة ولا يمكن ويجب عدم فرضه من الخارج، كمـا ورد ترحيب بتصريحات قادة دول المنطقة حول الإصلاح مع الإشارة إلى ما توصلت إليـه قمـة تونس ومؤتمر الإسكندرية للإصلاح، ومؤتمر صنعاء فضلاً عما صدر عـن لقـاء المنتـدى الإقتصادي الدولي.

وتضمن المشروع إقراراً صريحاً باختلاف ظروف كل دولة: إن كل بلد في المنطقـة يعتبر فريداً، وهذا يوجد تنوعاً لابد من احترامه. وكذلك الدلالة التي يشير إليها التعبيـر عـن المشروع بكونه شراكة بمعنى وجود اشتراك وتوافـق بـين الطـرفين العربـي والأوربـي الامريكي، وليس مشروعاً للإصلاح كما كانت الصياغة الامريكية.و لكن في نفس الوقت لـم تكن تلك الوثيقة أفضل من سابقتها فيما يتعلق بعلاقة الإصلاح في العـالم العربـي بالقـضية الفلسطينية إلا في الإعتراف بأن هناك علاقة ما؛ ولكنها ليست علاقة ارتباطية بمعنـى أن لا تكون تلك القضية عذر عن المضي في طريق الإصلاح.كذلك أصدر زعماء مجموعة الثماني (خطة لدعم جهود الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا)، والتـي تعـد الإطـار التنفيذي لمبادرة الشراكة التي اصدروها، مؤكدين التزامهم بالعمل مع الحكومات والفعاليات في قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، التي تكافح في سـبيل تحقيـق التنميـة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتدعو الخطة إلى إنشاء عدة منتديات ومبـادرات جديـدة لتوفير إطار لتنسيق جهود التنمية والإصلاح. حيث استحدثت (منبر من أجل المستقبل) لتسهيل عقد اجتماعات وزارية دورية بين مجموعة الثماني وحكومات شرق أوسطية. ويرافـق هـذه الاجتماعات حوار يجرى بشكل متواز معها مع قيادات قطاع الأعمال وممثلي المجتمع المدني

في الدول المشاركة.وتبنت مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا أيضا "خطة تأييد" تقدم مساعدة لتلك المنطقة عبر مبادرات مصممة من أجل تحسين المؤسسات الديمقراطية، وتـوفير قروض صغيرة للأعمال، وتدريب المعلمين على مكافحة الأمية، وتدريب النساء على القيـام بمشاريع تجارية حرة، واستثمار ١٠٠ مليون دولار لتمويل مـشاريع صـغيرة ومتوسـطة الحجم.و كذلك إقامة "حوار مساعدة الديمقراطية" بهدف تبادل المعلومات والعبـر التـي تـم استخلاصها فيما يتعلق بجهود إحلال الديمقراطية.

ثانياً: ملاحظات نقدية حول الطرح الأمريكي لقضية الديموقراطيـة فـي العـالم العربي:

١- انطلقت الرؤى الأمريكية لإصلاح العالم العربي من رد الفعل الأمريكي فيمـا بعـد أحداث سبتمبر في إطار الاستراتيجية الأمريكيـة الجديـدة نحـو العـالم العربـي والإسلامي كما سبق وتناولناها؛ والتي تقوم على حقيقة أن الأوضاع المتدهورة التي يعيشها العالم العربي تعد بيئة مناسبة لنمو الإرهاب، والذي بدورة يهدد السلم والأمن الدوليين وكذلك يهدد المصالح الغربية والأمريكية، ولذلك فإن الدعوة إلـى إصـلاح تلك الأوضاع وخاصة دفع التحول الديموقراطي في تلك الدول وسيلة للقضاء علـى تلك الظاهرة الخطيرة. وتلك الرؤية في حد ذاتها تواجـه العديـد مـن الإنتقـادات والسلبيات(٧٩).

٢- يرتبط بالنقطة السابقة أن الديموقراطية التي تسعى إليها الولايات المتحدة في العـالم العربي مرتبطة فقط بتحقيق المصالح الأمريكية في محاربتها لمـا تـسميه بمنـابع وأسباب الإرهاب في العالم العربي ولم تكن رغبة حقيقية لدمقرطة المنطقة، أضـف إلى ذلك كون الحرب على الإرهاب في حد ذاتها لـم تكـن إلا غطـاء للأهـداف الإمبراطورية الأمريكية والتي يفرضها تيار اليمين المتشدد المهيمن داخـل الإدارة الأمريكية مستغلاً أحداث سبتمبر لتنفيذ تلك المخططات الإستراتيجية بالهيمنة علـى منطقة الشرق الأوسط إقتصادياً وسياسياً، وهنـا مكمـن الخطـورة والحـذر مـن الأطروحات الامريكية.

---

(٧٩) أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، الـسياسية الدوليـة، العدد١٥٨، أكتوبر٢٠٠٤، ص٤٢- ص٤٧.

٣- الخطأ الامريكي في حصر الأسباب المؤدية للإرهاب في كونها الأوضاع العربية بمختلف أبعادها، وأهملت تماماً تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على نمو مثل هذة الظاهرة، ولعلني أتفق مع الكثير من الأراء العربية عندما أشير إلى أن الأوضاع العربية لم تكن سبباً للإرهاب، ولكني اختلف معهم في أن يكون الصراع العربي الإرائيلي أو القضايا القومية بصفة عامة ذريعة للتملص من الإصلاح وتأجيله إلى أجل غير مسمى.

٤- شكلت فكرة الحرب على الإرهاب الركن الاهم في الإستراتيجية الأمريكية، ولذلك تواجه الولايات المتحدة في طرحها لقضية الديموقراطية أزمة للمصداقية، لأن واشنطن تعاملت مع نظم قد تكون غير ديموقراطية بالتعريف الأمريكي مثل باكستان وأوزباكستان في إطار تعاونهما في الحرب على الإرهاب، ولذلك كان هناك تغاضي عن الأوضاع السياسية لتلك الدول، في مقابل عدم الإعتراف الأمريكي بدول وسلطات ديموقراطية؛ مثل التجاهل الأمريكي للقيادة الفلسطينية السابقة من خلال رفضها التعامل مع عرفات الممثل الشرعي للسلطة الفلسطينية، وكذلك الإزدواجية الأمريكية في التعامل بين النظم العربية بصفة عامة والنظام الإسرائيلي، والذي يعد دولة إرهاب بالتعريف العربي، ولكنها نظام ديموقراطي بالتعريف الأمريكي.

٥- يرتبط بالنقطة السابقة أن النظم الحاكمة في عديد من الدول العربية والآسيوية اتخذت من شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين، وهو ما ظهر بوضوح في القوانين والقرارات التى أصدرتها هذه النظم، والإجراءات التي اتخذتها في حق بعض قوى وفصائل المعارضة. وقد أكد تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٢ على هذه المسألة بوضوح، حيث رصد الكثير من مظاهر التراجع في سجل حقوق الإنسان في عديد من دول العالم، بما في ذلك دول عربية معروفة بسجلها السيىء قبل أحداث سبتمبر، وهو ما يعنى أن الأمور فيها أصبحت أكثر سوءاً؛ تحت رعاية وتوجيه الولايات المتحدة حيث أن ذلك في إطار الحرب على الإرهاب. ومن نفس المنطلق فإن الإدارة الأمريكية تطالب دولاً عديدة منها دول عربية وإسلامية بإتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية، والمشكلة أن بعض هذه التنظيمات مشروعة ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة، بل ولها تمثيل في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان. وبهذا المعنى فإن واشنطن لا تقيم وزناً لأسس الشرعية السياسية في الدول الأخرى، كما أن إقدام النظم المعنية على تنفيذ

مطالب واشنطن بشأن التحرك ضد تنظيمات مشروعة من شأنه خلق مشكلات وصراعات داخلية في هذه الدول، قد تصل إلى حد الحرب الأهلية في بعض الحالات، الأمر الذى يجعل كيان الدولة ذاته مهدداً، مما يضر في المقام الأخير بقضية الديمقراطية وإمكانيات التحول الديمقراطي في هذه الدول.

٦- إن الطرح الأمريكي لرؤية سياسية عن الديموقراطية في العالم العربي يواجه أزمة للشرعية، ففى ضوء ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولى لايبدو لهذا المشروع الامريكى لتغيير الاوضاع في الشرق الاوسط الكبير أية مشروعية، فيعد مخالفاً للقوانين والأعراف الدولية التي تقضي بعدم التدخل الاجنبي في الشئون الداخلية للدول وذلك إنطلاقاً من مبادئ السيادة المتعارف عليها دولياً، ولكنها سياسات القوة التى استندت اليها الولايات المتحدة عبر تاريخها للتدخل في شؤن العالم وفرض هيمنتها تحقيقا لمصالحها مع حرصها على تغليف ذلك بغلاف من المثاليات والقيم: الديموقراطية، السلام، الحرية، العدالة..الخ. ومن نفس المنطلق فإنها تجاهلت الجانب المعني وهو الطرف العربي وجعلته مجرد أداة للتنفيذ. وفىهذا الاطار تلجأ الولايات المتحدة الى إستخدام مفهوم "بناء الامة" لوصف التدخل الامريكى المفروض بدلاً من مفاهيم اخرى اكثر صدقا في هذا المجال مثل تاديب الامم الذى استخدمه مؤلفان أمريكيان هما دارة ميلار وستان جوثرى لوصف التدخل الامريكى المفروض في كتاب صدر حديثاً بعنوان" تأديب الامم: قوة الحقيقة في تغيير الثقافات"[٨٠].

٧- التناقض في سياسة واشنطن بين الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية، وتكريس اللاديمقراطية داخل الولايات المتحدة، وعلى صعيد التعامل الدولي؛ ففي أثناء طرحها للديموقراطية؛ تنتهك الولايات المتحدة المبادئ الأساسية للديموقراطية وحقوق الإنسان فمنذ أحداث سبتمبر شهدت أمريكا حالة من الذعر الأمني الرسمي والشعبي والتي إستغلتها الإدارة الامريكية لكي تتحكم في التوجهات الامريكية نحو المواقف التي تلت تلك الفترة، بالإضافة إلى القوانين الامريكية التي صدرت مقيدة للحقوق والحريات الإنسانية، وكذلك إعلان حالة الطوارئ في البلاد وأيضاً السلطات الواسعة التي منحت للجهات الأمنية. فحسب بعض الدراسات فإن قانون مكافحة الإرهاب رقم (٥٦) للكونجرس (١٠٧) الصادر في أكتوبر ٢٠٠١، والمعروف بقانون حب الوطن يعتبر من أبرز القوانين التي صدرت في هذا السياق، حيث وسع من صلاحيات أجهزة الأمن والأجهزة التنفيذية بصفة عامة، مما تترتب

---

[٨٠] خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، السياسية الدولية، العدد١٥٦، أبريل٢٠٠٤، ص٩٨- ص١٠١.

عليه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية، خاصة وأن القرارات التنفيذية التي صدرت في إطار هذا القانون قد أضافت المزيد من القيود سواء فيما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية، أو التنصت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحامين، أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين من المهاجرين إذا ما رأت وكالة الهجرة الأمريكية أنهم يمثلون خطراً على المجتمع، أو يخشى من هروبهم إلى خارج البلاد، وهو ما يشكل نوعاً من الالتفاف حول أحكام القضاء وتهميشها. أضف إلى ذلك التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق والذي يعد في حد ذاته إنتهاك للقانون الدولي والشرعية الدولية التي خرقتها الولايات المتحدة ضاربة قرارات الأمم المتحدة والإحتجاج الدولي في ذلك الوقت بعرض الحائط، حتى كان الحديث عن نهاية وإنهيار دور الأمم المتحدة والنظام العالمي.

٨- إن الطرح الأمريكي للديموقراطية في العالم العربي يتضمن العديد من أسباب القوة والتأثير في المنطقة العربية؛ فالولايات المتحدة تسيطر على تفاعلات النظام الدولي بمختلف أبعادها في ظل النظام العالمي أحادي القطبية، وكذلك حظيت الرؤى الأمريكية بالتأييد الدولي بناء على ما حظيت به من تأييد مجموعة الثماني والاتحاد الأوربي والناتو، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تحظى بتأييد بعض الأطراف العربية، وإن لم يكن تأييد كامل ولكنه على الأقل تعامل مرن مع هذة الرؤى، وأخيراً إعتماد الأفكار الأمريكية على بيانات تقريري التنمية الإنسانية العربية، فالأول دشن داخل جامعة الدول العربية، والأخر دشن في عمان ونشر في الجامعة العربية الأمر الذي منح تلك الاطروحات قدراً من المصداقية على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التقرير الثالث عن التنمية البشرية في العالم العربي، فبعد أن إعتمدت الولايات المتحدة على التقريرين السابقين في طرحها لقضية الديموقراطية في العالم العربي؛ تحدث التقرير الثالث عن عدم الثقة في جهود إدارة بوش لنشر وترويج الديموقراطية في العالم العربي مع التشكيك في الأهداف الحقيقية من وراء ذلك، وندد التقرير بالممارسات الأمريكية في العراق المحتل.

٩- إن عدم التنبه العربي إلى التحـول فـي الإسـتراتيجية الأمريكيـة نحـو قـضية الديموقراطية في العالم العربي حتى من قبل أحداث سبتمبر بتأثير من تيار اليمـين المتشدد، أدى إلى ضياع فرصة خروج تلك النظم من خانة رد الفعل حتى وإن كان ذلك من الناحية الشكلية وليس الواقعية، فقد كانت من الممكن أن تحفظ ماء وجههـا بالإقدام على خطوة ولو ضئيلة في مسيرة التحول الديموقراطي حتى لا تكون كل ما أقدمت عليه مجرد ردود أفعال، وعلى الجانب الاخر أدى الثبات العربي إلى ترسيخ عنصر التحول الديموقراطي في العالم العربي في الإستراتيجية الأمريكية حتى تمت صياغته في وثيقة الأمن القومي الامريكي، بل وتمادي الخطاب الأمريكي في طرح أفكاره على المنطقة العربية إلى أن وصلت لصورتها الأخطر فـي طـرح نمـوذج للتحول الديموقراطي على الطريقة الامريكية، وليس مجرد الحث على القيـام بـه، والذي ينطوي على تأثيرات خطيرة على المنطقة العربية.

المبحث الثاني

الرؤية العربيه للتحول الديموقراطي: رد الفعل

لقد ظل المشهد السياسي في العالم العربي ساكناً ولفترة طويلة من الوقت، فلقد تعرضنا من قبل للواقع السياسي الذي يعيشه العالم العربي وأشرنا إلى أن ضرورة وحتمية الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي حتى نستطيع تحقيق الإزدهار والتقدم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وأشرنا أيضاً إلى معوقات التحول الديموقراطي في العالم العربي. وإن لم ننف أن هناك بعض النظم العربية التي تنبهت إلى حتمية هذا الإصلاح وتقدمت في مسيرة التحول الديموقراطي بدرجة أو بأخرى، إلا أن الصورة الأعم عن التغيير في الواقع السياسي العربي أنه لم يأت إستجابة للمطالب الداخلية للإصلاح والتي طالما ما تواجدت دون جدوى أي أنه لم يأت كفعل، إلا أنه جاء في معظمه كإستجابه عربية للضغوط الخارجية بصفة عامة، والمطالب الأمريكية لإصلاح الواقع العربي بصفة خاصة. ونتعرض فيما يلي للرؤية العربية عن الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي في العالم العربي في إطار مرحلة الإستجابة ورد الفعل.

أولاً: البدائل العربية لقضية الديموقراطية في العالم العربي:

١- في البداية نتناول "إعلان صنعاء"؛ وهذا لا ينفي وجود مطالب ورؤى عربية عن التحول الديموقراطي من قبل ذلك، ولكن تلك الأطروحات السابقة إما كانت على المستوى الغير رسمي الغير مسموع، أو إنها مجرد أفكار ومبادئ دون الإعلان عن برنامج عمل معين حتى وإن كان مفتقراً لأليات التنفيذ.

عقد في صنعاء، يومي ١١-١٢يناير٢٠٠٤، مؤتمر صنعاء الحكومي الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، بمشاركة وفود حكومية وبرلمانية من الدول العربية ودول الجوار الإفريقية والآسيوية، وحضره ممثلون عن المجتمع المدني وعدد من الخبراء المختصين من داخل الإقليم وخارجه، والذي نظمته حكومة الجمهورية اليمنية بالتعاون مع منظمة "لا سلام بدون عدالة". وقد شارك في المؤتمر ستمائة وعشرون مشاركاً من اثنين وخمسين دولة، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى العشرات من منظمات المجتمع المدني[٨١].

---

[٨١] للمزيد من التفاصيل أنظر: نص إعلان صنعاء، يناير ٢٠٠٤،www.islamonline.net

وناقش المؤتمر قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المجتمع المدني وسلطة القانون في العالم العربي والعمل على دعمهما وحمايتهما، ودور المحكمة الجنائية الدولية، وانتهى المؤتمر بصدور إعلان صنعاء الذي يعد وثيقة تاريخية هامة في هذا الجانب. توصل المشاركون إلى إجماع واسع حول عدد من المبادىء أهمها:

١- أن التنوع والاختلاف والخصوصية الثقافية والحضارية والدينية هي حق من حقوق الانسان، المعترف بها عالمياً، وان هذا التنوع يجب ألا يكون مصدراً للصراع بل للحوار الهادف الى مد جسور التواصل والتفاهم بين الاديان والحضارات.

٢- يكفل النظام الديمقراطي حماية الحقوق والمصالح للجميع بدون تمييز. وبصفة خاصة حقوق ومصالح تلك الفئات الضعيفة والمهمشة والمعرضة للإقصاء.

٣- لا تتحقق الديمقراطية لمجرد وجود المؤسسات أو القوانين ولكنها تتطلب الممارسة العملية للسلوك الديموقراطي في الواقع.

٤- أن من أساسيات النظام الديموقراطي وجود هيئات تشريعية منتخبة دورياً تمثل المواطنين تمثيلاً عادلاً وتحقق المشاركة الشعبية، وهيئات تنفيذية مسؤولة وملتزمة بقواعد الحكم الرشيد، وسلطات قضائية مستقلة تضمن العدالة.

٥- أهمية دعم الحوار الديمقراطي وتحفيز المشاركة والتنمية السياسية والديمقراطية وتشجيع تبادل وجهات النظر والتجارب فيما بين دول المنطقة.

٦- إن تعزيز البناء والأداء الديمقراطي وحماية حقوق الانسان يتطلب التخلص من الاحتلال الأجنبي، واختلال موازين العدالة الدولية وسوء إدارة السلطة واستغلالها، والفساد، والفقر واالبطالة والتمييز، وقصور نظم التعليم، والجرائم المخالفة لإحكام القانون الدولي.

٧- الإعلام الحر المستقل ضرورة لتدعيم مبادىء الديمقراطية وحمايته.

٨- أن من متطلبات الديمقراطية السليمة ومقتضيات احترام حقوق الانسان ضمان الحق في حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام اليها وتوفير الاطار القانوني والبيئة المناسبة لعملها.

٩- إعتبار القطاع الخاص شريكاً حيوياً في تدعيم الأسس الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان

وإنطلاقاً من هذه المبادئ فإن الوفود المشاركة إتفقوا على:

العمل الجاد على تطبيق المبادئ والأسس التي تقوم عليها الديموقراطية، والعمل على تعزيز وحماية حقوق الانسان بما فيها الحقوق الأساسية للشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير، واستقلال وعدالة القضاء، بالإضافة إلى تقوية وتمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها وحمايتها من كافة اشكال الاستغلال والتمييز. وكذلك كان التأكيد على تعزيز دور المؤسسات القانونية الدولية كوسيلة هامة لتشجيع احترام القانون الانساني الدولي وحقوق الانسان ومساندة المحكمة الجنائية الدولية. وأيضاً أكد المشاركون على ضرورة انهاء الاحتلال للاراضي العربية باعتبار الاحتلال مبدأ يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان. وأخيراً العمل على تطوير آليات التعاون والحوار الديموقراطي بين الحكومات المشاركة وتشكيلات المجتمع المدني والعمل على إنشاء المنتدى العربي للحوار الديموقراطي كأحد الآليات الرامية الى تحفيز الحوار بين مختلف الأطراف والاتجاهات تعزيزاً للديموقراطية وحقوق الانسان.

وفي إعتقادي فإن إعلان صنعاء يعد بحق وثيقة تاريخية في تناول موضوعات الديموقراطية وحقوق الإنسان، وخاصة كونها تأتي كوجهة نظر عربية تستبق الرؤية الأمريكية للديموقراطية في مشروع الشرق الأوسط الكبير ولكنها في نفس الوقت لم تستبق التوجه الأمريكي في طرح قضية الديموقراطية في العالم العربي كجزء من الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، وعلى الرغم مما تحويه هذة الوثيقة من مبادئ وأفكار إلا أن الجانب التنفيذي فيها يفتقر إلى الأليات والمتابعة وهو ذات الإنتقاد الذي طالما لازم التحرك العربي في القضايا المصيرية.

وكما أشرنا فإن عدم التنبه العربي إلى التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو قضية الديموقراطية في العالم العربي حتى من قبل أحداث سبتمبر بتأثير من تيار اليمين المتشدد، أدى إلى تمادي الخطاب الأمريكي في طرح أفكاره على المنطقة العربية إلى أن وصلت لصورتها الأخطر في المشروع الأمريكي والذي أخذ صبغة رسمية عن الشرق الأوسط الكبير بأبعادة الجيوسياسية الخطيرة على العالم العربي.

٢- لقد كانت الإستجابة الأولى على الصعيد العربى للشكل الاملائى لمشروع الشرق الاوسط الكبير أنه اثار سخط معظم الدول العربية، واذا كان المسؤلون العرب قد اقروا بالحاجة الى اصلاحات واسعة في دولهم ومؤسساتهم شريطة ان تتم في صورة متدرجة وضمن الظروف الخاصة بكل منها ومن دون تدخل خارجى، هذا الإقرار الذي لم يكن له وجود من قبل رغم الواقع السياسي المتخاف الذي تعيشه الدول العربية.

ولقد كان في مقدمة الدول العربية التى اتجهت لاعلان رفضها الأمريكيـة الامريكـى المطروحة على العالم العربي مصر والسعودية فقد اكد بيان سعودى مـصرى صـدر عـن المحادثات التى اجراها قادة المملكة مع الرئيس مبارك في الريـاض عقـب الاعـلان عـن المشروع على "عدم قبول زعماء البلدين لفرض نمط اصلاحى بعينه علـى الـدول العربيـة والاسلامية من الخارج مؤكدين ان الاهتمام بتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الوسط يستلزم ايجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الامة العربية والاسلامية وعلى راسها القضية الفلـسطينية وقضية العراق".

كذلك أشار البيان إلى ان الدول العربية تمـضى علـى طريـق التنميـة والتحـديث والاصلاح بما يتفق مع مصالح شعوبها وقيمها وتلبيـة لاحتياجهـا وخـصوصيتها وهويتهـا العربية. كذلك اعربت سوريا عن رفضها القوى للمشروع الامريكى الـذى اعتبرتـه يـذكر بالوضع الذى يسبق الحرب العالمية الاولى عندما كانت الدول الكبرى تبحـث عـن تمزيـق المنطقة واقتسامها. وفى هذا الاطار أكد نائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام "ان أى مدخل للتعاون بين العرب وأى جهات خارجية من أجل الاصلاح يجـب ان ينطلـق مـن تـصفية الاحتلال الاسرائيلى وتطبيق قرارات الامم المتحدة، وبعدها تنطلق المنطقة بشكل جدى باتجاه الاستقرار والامن" وأضاف أن أحداً لايستطيع أن يفرض على العرب شيئاً.كذلك اعلن رئـيس الوزاراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى صراحة رفضه للمبادرة واعلن عـن مخاوفـه مـن تطبيقها[٨٢].

على الجانب الاخر، فإن هناك بعض الدول العربية التى اتخذت موقفاً مرناً أو غيـر واضح من المبادرة الامريكية مثل الكويت وقطر والمغرب والأردن والعراق، فعلـى سـبيل المثال ادلى وزير الخارجية القطرى بتصريحات خلال اجتماعات وزراء الخارجيـة العـرب ترجمت موقفا قطريا مؤيدا لفكرة التعاطى مع المبادرة الامريكية حين اشار الى ضرورة عدم رفض هذة المبادرة ودراستها.

كذلك ايد الموقف اليمنى فكرة التعاطى مع المبادرة الامريكية فقد اكد الرئيس اليمنـى على عبد الله صالح ان عصر الديموقراطية قد بدأ وانتهى عصر الديكتاتوريات، ودعـا الـى قبول الاصلاحات الامريكية قائلا"فلنحلق رؤوسنا قبل ان يحلقوا لنا"

---

[٨٢] محمد سيد أحمد، إشكاليات الإصلاح والديموقراطية، الأهرام، ٢٠٠٤/٣/٤.

وعلى الرغم من التخبط في رد الفعل العربي، فإن الجميع قد أكد على رفض عملية الفصل بين الاصلاحات المطلوبة وموضوع الصراع العربى- الإسرائيلى نظراً لقناعتهم بالترابط بين المسألتين، فالادارة الامريكية تطرح موضوع العنف في المنطقة والمدرجة تحت عنوان"الارهاب" بما في ذلك المقاومة الوطنية الشرعية ضد الاحتلال الاسرائيلى على انها ناشئة عن غياب الديموقراطية والتوجهات الاصلاحية، وهذا التقسيم يسقط تلقائياً ابرز عوامل عدم الاستقرار بالمنطقة وهو الصراع العربى الاسرائيلى. وفى المقابل تبرز الدول العربية اجماعاً على ان النزاع القائم في فلسطين يحول دون إرساء وضع مستقر بالمنطقة تستعيد في اطاره عمليات التنمية والتطوير ديناميكيتها الطبيعية، ورفضت ادارة بوش هذا المنطق واصرت على معالجة اوضاع المنطقة بمعزل عن الصراع العربى- الاسرائيلى وتأثيراته العميقة، إلا أنها عدلت عن موقفها في الشكل المعدل للمشروع والذي صدر عن قمة الثماني في شكل وثيقتين تتمتعان بالتأييد الدولي.

وعلى الصعيد غير الرسمى، فإذا كان القليل من النخبة المثقفة قد اعتبر أن التغيير لابد أن يأتى من الخارج بعد ان إتضح صعوبة تحقيقه من الداخل، وإن المشروع الامريكى سوف يحرك على الاقل المياه الراكدة، فان الاغلبية من هذه النخبة وتشاركها معظم الشعوب العربية اعربت عن رفضها للمبادرة الامريكية وهو رفض لاينبع من عدم الرغبة في الديموقراطية والحرية بقدر ماينبع من عدم الثقة في الولايات المتحدة الامريكية وإدانة سياساتها في المنطقة خاصة الاحتلال الامريكى للعراق وسياساتها ازاء الصراع العربى الاسرائيلى. وفى هذا الاطار فقد أوضح استطلاعاً للرأي أن ٩٦% من العرب يعتبرون الولايات المتحدة خصماً، كذلك أوضح إستطلاعاً للرأى أجرته مؤخراً مؤسسة امريكية أن ٩٤% من المصريين لايثقون بالولايات المتحدة الامريكية.

وإن كان إعلان صنعاء جاء في المنطقة بين الإهتمام الأمريكي بدفع الديموقراطية في العالم العربي وبين الإملاء الأمريكي لشكل الديموقراطية المطلوبة في المنطقة المسماة الشرق الاوسط الكبير، فإنه في حد ذاته يصنف ضمن محاولة عربية لحفظ ماء الوجه، وفيما يلي نتناول الأفكار والمبادرات العربية التي تُصنف ضمن "رد الفعل العربي" ومحاولة طرح فكرة الديموقراطية المنسية لإنقاذ العالم العربي من البراثن الامريكية.

٣- فقد اتجهت مصر نحو اتخاذ خطوة ايجابية في التعامل مع المشروع الامريكى فاطلقت مبادرة مضادة للمشروع الامريكى في ١مارس٢٠٠٤، وقد عرض وزير الخارجية المصرى الأسبق أحمد ماهر هذة المبادرة الرسمية على وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا بالقاهرة في دورة خاصة لمناقشة مشروع تطوير الجامعة العربية الذى كان من المقرر عرضه على القمة العربية في تونس والتي تم تأجيلها إلى شهر مايو.

ربطت المبادرة المصرية بين الاصلاح السياسى في العالم العربى والثقافـة المحليـة والتقاليد الدينية، وكذلك تحقيق العدل للفلسطينيين عن طريق إنهـاء الاحـتلال الاسـرائيلى، وإحترام سيادة الشعوب العربية والحفاظ على وحدتها الاقليمية وسلامة اراضيها، واقترحـت الوثيقة المصرية ايضا على الدول العربية تأكيد عزمها على الاستمرار في عمليات التحـديث والاصلاح التى تضطلع بها المجتمعات العربية استجابة لرغبة وحاجات شعوبها. فلقد نـصت الوثيقة المصرية على أن "العرب يؤكدون عزمهم على استمرار عمليات التحديث والإصـلاح التي تضطلع بها المجتمعات العربية استجابة لرغبـة وحاجـات شـعوبهم ودعمهـم لجهـود المنظمات الشعبية الوطنية المستنيرة لدعم التحديث والتطوير والإصلاح في إطار الشرعية".

وتضيف أنهم يؤكدون أيضاً "ترحيبهم بالتعاون مع الدول الصديقة المستعدة للتفاعل مع حركهم الأصيل على أساس من الندية الكاملة وعدم محاولة فرض نموذج معين وتجنـب مـا تعارض مع التوجهات المنبثقة من الثقافة الذاتية والتقاليد الدينية والقومية المستنيرة لمجتمعاتنـا العربية". وتفيد الوثيقة أن العرب يعتقدون أن "توفير المناخ الضروري لنجاح حركة التحـديث التطوير والإصلاح يتطلب توفير العدالة والقضاء على كافة مشاعر الإحباط واليأس من خلال سوية القضية الفلسطينية على أساس إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المـستقلة".وفـي شارة ضمنية إلى الغزو الأمريكي للعراق، تربط الوثيقة بين الإصلاح وبين شرط آخـر هـو "احترام سيادة الشعوب العربية والحفاظ على وحدتها الإقليمية وسلامة أراضيها".

٤- ومن جهة أخرى، تنص المبادرة المصرية-السعودية المشتركة التي تحظـى بتأييـد سوري على أن الزعماء العرب يستهدفون "استنهاض المواطنين عن طريق توسـيع المشاركة السياسية وإنجاز الإصـلاحات الـضرورية فـي المجـالات الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وتضيف أن الحكومات ستقيم "الهياكل اللازمـة لتنفيذ ذلك، وتهيئة الظروف الضرورية لتمكين الشعب العربي من أداء دوره الحقيقي في الاقتصاد العالمي"

٥- وفى تحرك إيجابى وخطوة واسعة نحو حصر المتطلبات والأليات اللازمة للتحـول الديموقراطي في العالم العربي، عقد مؤتمر قـضايا الاصـلاح العربـي: الرؤيـة والتنفيذ[٨٣]، في مكتبة الاسكندرية في الفترة من ١٢إلى١٤مارس٢٠٠٤ بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي في الوطن العربـي، ولقـد قـدم مـؤتمر الاصلاح بالاسكندرية وثيقة تضمنت اكثر من ٦٤ توصية تـشكل رؤيـة اعـضائة لاصلاح عالمنا العربى اعدها وبحثها ١٥١ شخصية من ١٨ دولة عربية. وقد انتهت

---

[٨٣] نص وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي أنظر: (ملحق ٣) في هذة الدراسة.

مناقشاتهم الي ضرورة الاعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الاصلاح امـر ضـروري وعاجل, ينبع من داخل المجتمعات العربية, ويستجيب إلي تطلعات ابنائها في بلـورة مشروع شامل للاصلاح, يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر علي حدة, وينتظم في نسق عام يحـدد القواسم العربية المشتركة, بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يـدفع خطـوات الاصلاح الخاصة به الي الامام, ويزيد من الوجود العربي علـي الـساحة الدوليـة ويبعده عن التقوقع والتمحور علي الذات. و في نفس الوقـت كـان التأكيـد علـى محورية إيجاد حلول للقضايا الإقليمية المفروضة على الساحة العربية وأهمها الحـل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، والتأكيد على ضرورة وحدة الأراضي العراقـة وتحريرها. وتناوات وثيقة الإصلاح الصادرة عن المؤتمر الأبعاد التالية:

أولا : الإصلاح السياسي: وعرفته الوثيقة بأنه جميع الخطوات المباشرة, وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها علي عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسـسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما, وفي غير ابطـاء او تردد, وبشكل ملموس, في طريق بناء نظم ديموقراطيـة. وقـدمت مجموعـة مـن المبادئ التي يقوم عليها الإصلاح السياسي من أهمها:

١- الاصلاح الدستوري والتشريعي: والذي يتضمن الفصل بين الـسلطات التـشريعية والتنفيذية فصلاً واضحا صريحاً، وتجديد اشكال الحكم بما يضمن تـداول الـسلطة بالطرق السلمية دورياً، إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطيـة، وإلغاء مبدأ الحبس او الاعتقال بسبب الرأي في كل الاقطار العربية.

٢- اصلاح المؤسسات والهياكل السياسية: وكانت الإشارة إلى أن النظـام الـديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية, تتمثل في الفروع الثلاثـة المعروفـة مـن تنفيذيـة وتشريعية وقضائية, فضلا عن الصحافة والاعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني, فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان ادائها الديمقراطي السليم.

٣- ضرورة الغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلـدان العربية, والغاء المحاكم الاستثنائية ايا كانت اشكالها ومسمياتها.

٤- اطلاق حريات تشكيل الاحزاب السياسية في اطار الدستور والقانون.

٥- تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل علي منظومة المواثيق الدولية والعربية.

٦- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية, ذلـك لأن هـذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي, والتجسيد الواضح لحرية التعبير.

٧- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

٨- تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدي وسائل الديمقراطية الأساسية.

ثانيا : الإصلاح الاقتصادي يشمل الإصلاح الاقتصادي جميع التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني, والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق, بما يمكنه من الانتعاش والازدهار, وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية, واندماجه في الاقتصاد العالمي.

ثالثا : الإصلاح الاجتماعي ويقتضي ذلك العمل علي تحقيق عدد من الأهداف أهمها: ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي, هذا العقد من شأنه أن يحدد علي وجه قاطع حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن, كما يحدد بشكل حاسم حقوق المواطن العربي وكيفية الحفاظ عليها. والعمل علي تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية, الأمر الذي يتطلب صياغة سياسات فعالة, تضمن عدالة توزيع الثروة وعوائد الانتاج في مجالاته المختلفة.

رابعا : الإصلاح الثقافي: وضع المشاركون في المؤتمر المشكلات والتحديات الثقافية القومية والقطرية في اعتبارهم, وذلك من منظور يؤكد مجموعة من الأولويات الثقافية التي لا يمكن اغفالها. ومن أهمها: العمل علي ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي، والمضي قدماً في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها، وتهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلميا, والعمل علي إلغاء أشكال الرقابة علي النشاط الفكري والثقافي، ودعم العمل الثقافي علي المستوي القومي, وتجسيد مبدأ الاعتماد المتبادل في اقتصاديات الثقافة، والحفاظ علي اللغة العربية وتحديث آليات تكيفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات.

خامسا : آليات المتابعة مع المجتمع المدني: وضع المشاركون مجموعة مترابطة من آليات التنفيذ تتيح متابعة ما تم التوصل اليه من مقترحات وتوصيات. وفي هذا الصدد, كان التركيز علي دور المجتمع المدني العربي في الإصلاح, خصوصاً في جميع مجالات التنمية المستدامة, وحددوا عدد من الاجراءات أهمها: تأسيس منتدي الإصلاح العربي في مكتبة الاسكندرية, إختيار مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي عدداً من نماذج الجمعيات غير الحكومية لعرض نشاطاتها وبيان مردودها الاجتماعي في مؤتمر عربي عام لإبراز دور المجتمع المدني في التنمية، بالإضافة

إلى عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد لمناقشة الفكر الإصـلاحي وعـرض التجارب الناجحة في هذا المجال علي المستويين: العربي والعالمي، وأخيـراً عقـد ندوات عربية إقليمية تناقش موضوعات محددة في مجـالات الاصـلاح المختلفـة وتشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر علي الأقل لمراجعة ما تم تنفيذه.

وفي رأيي أن وثيقة الإسكندرية، وبغض النظر عن إنها جاءت في سـياق رد الفعـل العربي على المبادرات الخارجية للإصلاح، إلا أنها تعد بحق وثيقة مرجعية شاملة لإصـلاح العالم العربي سياسياً وإقتصاداً وثقافياً وإجتماعياً، وتبرز أهمية تلك الوثيقة من إنهـا صـادرة عن لفيف من المثقفين والمفكرين العرب يمثلون المجتمع المدني العربـي، ومـن مراعاتهـا لخصوصية كل دولة عربية، وأخيراً والاهم من أنها تناولـت الإصـلاح شـكلاً ومـضموناً وتطرقت إلى عدد من الآليات الفعالة للتنفيذ.

٦- أما عن جامعة الدول العربية والتي تمثل نواة النظام الإقليمي العربية بل تمثـل مـا تبقى من القومية العربية تعثرت هي الأخرى فالعرب مجتمعين قد اختاروا الصمت، فلقد كان الطرح الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير قبل شهر مـن الموعـد المقرر لإنعقاد القمة العربية، وبذلك فقد إستطاعت الولايات المتحدة أن تطرح قضية الإصلاح والديموقراطية على الأجندة العربية، وجدير بالذكر أن الخلافات العربية- بشان قضية الاصلاح برزت في اطار الاجتماعات التحضيرية لوزاراء الخارجيـة العرب في تونس قبيل انعقاد القمة.

وقد اتسعت هوة هذة الخلافات خاصة مع الضغوط المباشرة وغير المباشـرة التـى مارستها الولايات المتحدة لادخال اصلاحات جذرية على النظم العربية وفقـاً لمـا ورد فـي مشروعها عن الشرق الاوسط الكبير، وقد تأثرت بعض الحكومات العربية بهـذة الـضغوط ورغبت في اتخاذ موقف مرن من المشروع الامريكى وهو ماعارضـته حكومـات عربيـة اخرى. وقد ساهمت هذة الخلافات الى جانب خلافات اخرى بشأن قضايا عديدة، منها إصلاح الجامعة العربية، والوضع في العراق وفلسطين عقب إغتيال الشيخ ياسين، إلى جانب الأزمات التى تعانى منها العلاقات بين الدول العربية، في تأجيل القمة العربية وهو مـاعتبره الـبعض مؤشراً على نهاية الجامعة العربية إن لم يكن إنهيار الامة العربية، فـي حـين رأى الـبعض الاخر أن عدم إنعقادها لايعنى اطلاقاً نهاية أمال الامة في الوحدة والتضامن.

ولقد انعقدت القمة في تونس من٢٢إلى٢٣مايو٢٠٠٤، وأصدرت مجموعة من الوثائق والبيانات والقرارات وهي: وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية، وبيان بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، البيان الختامي، إعلان تونس، قرارات القمة (٢٧ قراراً) وتناولت مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ونحن هنا بصدد إعلان تونس الخاص بالرد العربي الجماعي على الطرح الأمريكي للديموقراطية في العالم العربي؛ حيث صدر هذا الإعلان كوثيقة عربية عن الإصلاح وجاء فيه التأكيد على ان الإصلاح والتطوير نابع من الإرادة الداخلية للدول العربية لهدف تحقيق النهضة الشاملة وتعزيز قدرتها على التفاعل مع التحولات التي يشهدها العالم، وكذلك التأكيد أن هذا التقدم المنشود في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ينبع من الخصوصيات الثقافية والدينية للعالم العربي مع مراعاة وتيرة التغير في كل مجتمع، وتم التوصل إلى عدد من الإجرائات الضرورية اللازمة للإصلاح في الدول العربية، من أهمها:

١- تكثيف جهود الاصلاح في البلاد العربية في إطار استراتيجية عربية للتطوير والتحديث بما يتفق مع القيم والتقاليد الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وامكانياتها وقدرة مجتمعها على استيعاب الاصلاحات.

٢- تعميق أسس الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

٣- اعتماد مقاربة مشتركة تكرس اندماج اقتصادات البلدان العربية على أسس راسخة وثابتة من خلال تنمية الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية البينية.

٤- بلورة استراتيجية متكاملة وشاملة لتحديث البنية الاجتماعية للدول العربية من خلال تطوير التعليم والتدريب في البلدان العربية لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية في العالم.

٥- مواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها تعزيزاً لمساهمتها في دفع عملية التنمية الشاملة.

٦- السعي الى اقامة شراكة بين الدول العربية والمجموعات والأطراف الدولية الفاعلة من خلال التنسيق والتعاون مع المجموعة الدولية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، واضطلاع المجموعة الدولية بدورها وفقا لمبادئ الشرعية الدولية تجاه القضايا المصيرية التي تعيق التنمية في المنطقة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي للأراضي السورية واللبنانية من أجل إحلال سلام عادل وشامل، وكذلك الاستفادة بما يمكن ان تقدمه المجموعة الدولية من خبرات وتجارب في تنفيذ برامج الاصلاح.

ثانياً:ملاحظات نقدية حول البدائل العربية للتحول الديموقراطي في العالم العربي:

١- رد الفعل العربي والإختلاف في المواقف العربية؛ جاءت الإستجابة العربية الأولى للطرح الأمريكي لقضية الديموقراطية في العالم العربي في شكل رفض عام وعدم تقبل صيغة الإملاء الأمريكية على المنطقة العربية، ولقد إختلفت درجات هذا الرفض من رفض تام إلى الرفض المرن، ويدل هذا الموقف على الفجوات والتصدعات في النظام الإقليمي العربي، والغير قادر على ترجمة كلمة موحدة في رد الفعل على الضغوط الأمريكية.

٢- لا تعدو تلك المبادرات والأفكار العربية من كونها ردود أفعال للاطروحات الأمريكية والتي خلخلت أركان الفكر العربي، بل هي تعبير صريح عن حال الإرتباك التي سادت أوساط الحكم العربية من جدية وقوة الطرح الأمريكي لتلك الأفكار ولذلك جاءت تلك المبادرات ركيكة لا تلتزم بخطوط فكرية واضحة، يدعم ذلك تعدد تلك المبادرات وتشرذمها فيما سمي بحمى المبادرات العربية، حيث سارعت الدول العربية بطرح عدد من "البدائل" للأفكار الأمريكية، وبناء على ذلك ففي طرح فكرة التحول الديموقراطي في العالم العربي كانت الأفكار الأمريكية هي المتغير المستقل والإستجابة العربية هي المتغير التابع أو رد الفعل. وتأكيداً على وجهة النظر التي تتبناها هذة الدراسة من كون التحرك العربي جاء في الجانب الأكبر منه كرد فعل وإستجابة للضغوط الأمريكية ولم يكن إستجابة للواقع السياسي الداخلي وإلا كان قد كان تم من قبل، هو ما أكد عليه مسئول مصرية من أن المبادرة المصرية رد مباشر على الأفكار الأمريكية التي لقيت معارضة شديدة في المنطقة بسبب الشكوك التي تحيط بنوايا الإدارة الأمريكية، ربما المقصود هو أن التحرك العربي جاء ليرفض فرض رؤية أمريكية على المنطقة العربية وتحويلها إلى الشرق الأوسط الكبير، ولتأكيد أن الإصلاح والتحول الديموقراطي لا ينبع إلا من الداخل، إلا أنه وفي كل الأحوال فلقد كان رد الفعل العربي تلى الفعل الأمريكي.

٣- إفتقرت الأفكار العربية حول الإصلاح عنصر الموضوعية، حيث كان التركيز على أهمية الأبعاد الثقافية والإجتماعية للمجتمعات العربية، وكذلك التأكيد على أن ينبع الإصلاح من الداخل، بالإضافة إلى الربط بين التقدم في طريق الإصلاح والتطور على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما جعل تلك المبادرات تأخذ الموقع السلبي على طول الخط، فاهتمامها بتلك العناصر كان أكبر من اهتمامها بالعنصر الأساسي وهو مبادئ وألية التحول الديموقراطي في العالم العربي. ولعل ذلك لا ينفي أهمية وحيوية تلك الأبعاد في الرد العربي على الأفكار الأمريكية.

٤- كشفت تلك المبادرات والرؤى العربية عن حالة التخبط والتخلف السياسي التي يعيشها العالم العربي بصفة عامة، وعدم قدرته على التعامل مع متطلبات ومتغيرات خارجه عن سيطرتة بصفة خاصة، فلقد وجدت النظم العربية نفسها أمام ضغوط خارجية قوية لم تستطع التجاوب معها بشكل يدعم من الموقف العربي، بل كانت الإستجابة العربية غير مستندة على أي اساس علمي؛ حيث اكتفت في معظمها بالتأكيد على الرفض المبني على أسباب غير موضوعية.

٥- الإصلاح الفوقي: أغلب المبادرات العربية لم تشر إلى دور المواطن العربي في ديناميكية الإصلاح ولكن كان التركيز على ما ستقوم به الحكومات والنظم العربية في هذا الصدد مهملين وجود أي فاعل أخر في عملية التحول الديموقراطي، بالإضافة إلى الإهتمام بفكرة الإصلاح على المستوى العمل العربي المشترك ربما بدرجة أكبر من الإهتمام بالإصلاحات القطرية الداخلية.

٦- رغم ما توصلت إليه هذة المبادرات من مبادئ تحث على الديموقراطية؛ لطالما تطلعت إليها الشعوب العربية إلا أن أغلبها مجرد إقتراحات نظرية بعيدة عن متطلبات الواقع العربي، أضف إلى ذلك إفتقار هذة المبادرات إلي أليات التنفيذ، وتركيزها على المبادئ العامة عن الديموقراطية.

المبحث الثالث
التحول الديمقراطي في العالم العربي
وحدود الدور الأمريكي

أولاً: مدى مصداقية الولايات المتحدة في تبني هدف إنجـاز تحـول ديمقراطـي حقيقي في العالم العربي:

بغض النظر عن تباين أشكال الأنظمة السياسية في الوطن العربـي يبـدو أن نقطـة الالتقاء الأساسية تتمثل في سؤال الديمقراطية التي تعد ليس فقط نموذجاً نظرياً لضبط نطـاق الفعل السياسي، بل كذلك إطاراً جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير، وإذا كانت التنمية فـي البلدان العربية لاتزال مطلباً وغاية، فإن ركنها الأساسي يتمثل في سندها السياسي والعقائـدي المجسد في أعمال الديمقراطية كأساس تنموي إستراتيجي. وهو واقع ما إنفك يراوح مكانه في الوطن العربي الذي لم يحسم أي من مكوناته بعد، فالدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة مـن شيوع ظواهر التسلط والاستبداد، حيث لا تزال محكومة بنظم أوتوقراطيتة غير ديمقراطيـة، تأخذ بدرجات من الإنفتاح السياسى وبأشكال من التعددية السياسية المقيدة، مما يجعل الـوطن العربى أقل مناطق العالم من حيـث درجـة التطـور علـى طريـق المـشاركة الـسياسية والديمقراطية، بل أن هناك من يعتبره بمثابة الاستثناء في موجة التحـول الـديمقراطى التـى تجتاح العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

لطالما كانت الديموقراطية والإصلاح السياسي مطلب شعبي وقومي في العالم العربي، وكثيراً ما طرحه مثقفون عرب وتيارات وتنظيمات حزبية ونقابية ومهنية وجمعيات ومراكـز لحقوق الإنسان في الوطن العربي، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الديمقراطية تأتى في مقدمـة المتطلبات الرئيسية لتمكين الوطن العربي من الخروج من المأزق التاريخي الذي يمـر بـه، وحالة التردي والتراجع التي يعيشها، سواء علي الصعيد الوطني، أو على صـعيد العلاقـات العربية- العربية، أو على صعيد موقعه في النظام العالمي. وعلى الرغم من الإدراك الرسمى والشعبي لأهمية وحيوية الإصلاح إلا أن الديموقراطية لم تتحقق على أرض الواقـع، حيـث تعددت أسباب غياب الإصلاح الحقيقي في النظم السياسية العربية وإرتـبط بـذلك التجاهـل الأمريكي لتلك القضية في منطقة العالم العربي.

ولقد كان التجاهل الأمريكي لقضية الديموقراطية في العالم العربي مبنياً على محـددات تلك المرحلة من الوقت والمصالح الأمريكية، وفي هذا السياق فبعد مرحلة من الرغبة الأمريكية في الإبقاء على الوضع الراهن لسبب أو لأخر تحولت الإسـتراتيجية الأمريكيـة نحـو الـدفع بالإصلاح والتغيير في معالم الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للعالم العربي بما في ذلك قضية التحول الديموقراطي؛ ولقد كان ذلك التحول كما ذكرنا من قبل ناتج عن تفاعل عدد مـن المحددات وأهمها في إعتقادي المحدد القديم ذو التأثير المتجدد؛ وهـو دور اليمـين المتطـرف المسيطر داخل الإدارة الأمريكية الحالية بشقيه الديني والسياسي، والذي تتضمن أفكاره الهيمنـة الأمريكية في العالم من خلال ثلاثية القوة والثروة والدين؛ حيث تشن الولايات المتحدة الحـرب المقدسة ضد الشيطان القابع في قلب العالم العربي، أو الذي قد يظهر في أي بقعة من بقاع العالم معوقاً لامتداد "أمريكا الرسالة" التي تعبر عن الإرادة الإلهية، والسيطرة على ثروات العالم مـن أجل الحفاظ على الهيمنة والتفوق الامريكي، ويرتبط ذلك بإستخدام القوة كوسيلة أساسية للتنفيـذ والحفاظ على الإمبراطورية الأمريكية الخطط والأهداف القديمة والتي قُدر لها أن تُطـرح مـن جديد بعد أحداث سبتمبر. ومن خلال ذلك كانت أهداف هذا التيار تنصب نحـو الهيمنـة علـى المنطقة العربية تحقيقاً للمصالح الأمريكية، ولمواجهة ما يسمى بالشرور في تلك المنطقـة مـن العالم. ولعل هذا التيار كان يقبع ولفترة خلف الستار منتظراً لدوره والذي يحتاج لعامل مـساعد حتى يستطيع تنفيذه حتى لا يقف أمامه عقبات من أي نوع، ولقد كانت أحداث سبتمبر.

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثلت نقطة تحـول فـي مـسار الإسـتراتيجية الأمريكية نحو العالم العربي؛ فالتعريف الأمريكي للإرهاب جعل من الظـروف والمحـددات السياسية والإقتصادية في العالم العربي والإسلامي سبباً لهذا الإرهاب. وبناء على ذلك قـادت الولايات المتحدة ما سمي بالحرب على الإرهاب، وهي الركن الأساسي الـذي قامـت عليـه توجهات السياسة الامريكية حتى وقتنا هذا، بل وتعد الحرب على الإرهاب إحـدى الأركـان الهامة في السياسة الدولية للقرن الحادي والعشرين، ولقد كانت تلك الحملـة والتـي تقودهـا أمريكا علناً، ويقودها اليمين الأمريكي المتطرف من وراء الكواليس، متعددة الأبعاد والأهداف؛ والتي من بينها القضاء على منابع الإرهاب في المنطقة العربية، وهذا الهدف في حد ذاته ينفذ على مستويات مختلفة والتي من بينها الدفع بالإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي من أجل القضاء على الأسباب التي ينشأ بسببها الإرهاب على حد الـزعم الأمريكـي. ولقـد اتبعـت الولايات المتحدة أسلوبين لتنفيذ هذة الإستراتيجية: الأول التغيير من أعلى من خلال إسـتخدام القوة العسكرية كما قامت بغزو أفغانستان والعراق. الثاني: التغيير من أسفل من خلال طـرح خطط ومشاريع للإصلاح المتعدد الجوانب لتغيير الواقع العربي.

وتتمحور إحدى القضايا الهامة بهذا الخصوص حول مدى استعداد الولايات المتحـدة الأمريكية للقبول بديمقراطية تقود إلى وصول حركات إسلامية للسلطة أو تسمح لها بالمشاركة الفعلية والفعالة فيها، فضلاً عن مدى استعدادها للقبول بوجود نظام ديمقراطيـة فـي المنطقـة العربية تلتزم بتطبيق آليات وإجراءات قانونية ومؤسسية في الـشفافية والمـساءلة والمراقبـة للحكام، ويصبح للبرلمانات وأجهزة الإعلام والرأي العام فيها دور فاعل ومؤثر فـي عمليـة صنع القرار، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في النمط الذي اعتادت واشنطن أن تتعامل بـه مع النظم الموالية لها في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بسهولة تمرير القرارات ذات الـصلة بالمصالح الأمريكية في النفط والتسهيلات العسكرية وصفقات السلاح. وفى هذا السياق يمكـن طرح عديد من التساؤلات مثل: هل ستقبل واشنطن بديمقراطية يجري في ظلها استفتاء شعبي على إستمرار القواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لها في هذه الدولة العربية أو تلك؟ وهل ستقبل بديمقراطية يستطيع البرلمان فيها أن يتخذ قرارا برفض تجديد إتفاقيـات عـسكرية أو إتفاقيات خاصة بقواعد وتسهيلات عسكرية، أو رفض منح قواعد وتسهيلات جديدة للولايـات المتحدة الأمريكية على غرار رفض البرلمان التركي السماح لها بنشر قوات أمريكيـة علـى الأراضي التركية خلال الحرب ضد العراق؟ وهل ستقبل واشنطن بوجود نظام ديمقراطي في العراق يعكس حقيقة موقف الشعب العراقي من تطبيع العلاقات مع إسرائيل في حالـة عـدم التوصل إلى سلام؟ وتعتبر الحالة العراقية ذات دلالة هامة بهذا الشأن، والتي قادت الإنتخابات فيها إلى تنصيب رئيس كردي للعراق بعد أن كان الحديث عن رئيس شيعي بصفتهم الأغلبية؛ ولكن هذا يتعارض والمصالح والأهداف الأمريكية هناك.

وفي ضوء ما سبق، يتعين الإشارة إلى أنه قد أصبح من بين أولويات واشـنطن فـي مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر هو العمل مع النظم التي تدور في فلكها بشأن محاربة الإرهـاب وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه النظم، وهل هي ديمقراطية أم سلطوية، كما أنها مارست - وتمارس- ضغوطاً على عديد من الدول لاتخاذ إجراءات غيـر ديمقراطيـة ضـد أحـزاب مشروعة داخلها، وضد حرية الإعلام فيها بذريعة محاربة الإرهاب.

وبإيجاز، فإن خبرة واشنطن في التعامل مع ملف الديمقراطية في الوطن العربي فـي مرحلة ما قبل ١١ سبتمبر قد جسدت حالة واضحة من التناقض بين المبادئ والمصالح، وهى غالباً ما ضحت بالمبادئ من أجل المصالح، أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح على نحو ما سبق ذكره، ولذلك فإن الطرح الأمريكي بشأن دعم الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ينطوي على تطبيق نوع معين من الديمقراطية وهو الذي يتفـق والمصالح الأمريكية في المنطقة، حيث أن الديمقراطية الحقيقية يمكن أن تكون على حـساب

هذه المصالح بدرجة أو بأخرى، وبخاصة في ظل حالة الكراهية التي تسود المنطقة للسياسات الأمريكية والأفكار الإمبريالية التي يصيغها المحافظون الجـدد المـسيطرون داخـل الإدارة الأمريكية.

وبناء على الحقائق السابقة؛ وعلى الرغم من أن المبادرات الأمريكية الخاصة بالتحول الديموقراطي في العالم العربي أشارت إلى النواقص السياسية التي يتسم بها العـالم العربـي، وكذلك تضمنت عدد من القيم والمتطلبات التي بالفعل يحتاجها العالم العربي، وذلك في إطـار الإقتناع الرسمي والشعبي بضرورة وأهمية الإصـلاح، إلا أن الطـرح الأمريكـي لقـضية الديموقراطية في العالم العربي أدى إلى إحداث نوع من الفوضى الفكرية والسياسية في العالم العربي؛ فتضمن إثارة قضية التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية للدول العربية، بما يحملـه ذلك من تعارض مع مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وإنتقاص لسيادة تلـك الـدول، علاوة على زيادة أسباب الكُره العربي للولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك فقد أثار المخاوف من أن يكون هذا المطلب بديل عن معالجة أسباب العنف الحقيقي في المنطقة العربية؛ وهـي الصراع العربي الإسرائيلي والذي يشكل مشكلة المشاكل العربية. وعلى وجه العمـوم فـإن الحقيقة أن الطريق الأمثل لمواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية هـو عـن طريـق الديموقراطية الحقيقية، والتي ستكشف لواشنطن مدى حجم الإعتـراض الحقيقـي لتوجهاتهـا العالمية؛ وخاصة نحو المنطقة العربية.

وخلاصة القول أن المصلحة؛ والمصلحة الأمريكية فقط هي التـي تـدفع الولايـات المتحدة لطرح قضية الديموقراطية في العالم العربي، ولذلك يبقى تساؤل هام وهو مـا هـي الأهداف والدوافع الحقيقية للمطالبات الأمريكية الملحة والضغوط الأمريكية القويـة بـإجراء إصلاح شامل في العالم العربي؟ وفي الحقيقة أن الإجابة على هذا التـساؤل معقـدة للغايـة؛ كنتيجة لغموض طبيعة ومدى الأهداف الأمريكية البعيدة، فإن كانت الغاية النهائية هي إقامـة الإمبراطورية الكونية الأمريكية، فيتضمن ذلك تعدد وغموض الأهداف؛ ولكـن فـي إطـار الجانب الأوضح من الصورة يمكن أن نطرح عدد من المحاور التي تشكل مصالح أمريكية في تغيير الخريطة السياسية في العالم العربي:

١- **المصلحة الإستراتيجية:** تغير التوجه الأمريكي من دعم نظم قائمة على التسلط إلـى دعم أنظمة قائمة فريق صغير من الأفراد يمثلون نخباً مختارة بعناية تأتي من خلال إنتخابات محكمة تماماً، وهذا النظام يوصف باليولياركي، وهو مصطلح مشتق مـن النظام الأوليجاركي الذي يعني حكم النخبة، وفي ظل هذا الوضع يجـري التـرويج

للديموقراطية عبر مجموعة متنوعة من عناصر المجتمع المدني بتوجيه وتمويل من الحكومات الغربية وخاصة الولايات المتحدة، وجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية من أجل الديموقراطية في الولايات المتحدة تلعب دور كبير في هذا المضمار حيـث أن أنشطتها واسعة النطاق في مختلف أنحاء العالم. وهذا النظام البوليـاركي المرشـح للتعميم يقوم على :

أ- أن النخبة الحاكمة على صلة للغرب وموالية له.

ب- الإنفتاح المؤسسي نحو المشاركة الشعبية في إطار طرق حصرية واضحة.

ج- شفافية الإنتخابات تجرى ضمن خيارات مخطط لها وينبغـي التأكـد مـن أن النخبة التي تخوضها هي وحدها المسموح بها.

د- يواجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية وإستطلاعات الـرأي العام.

ه- أن تكون الحياة العامة غير مسيسة بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي ومـا هو إقتصادي؛ فالسياسة تدار بواسطة محترفين وبواسطة مؤسسات المجتمـع المدني في حين يتحول باقي الناس عملياً إلى مشاهدين يشاركون بين الحـين والأخر في إنتخابات مخطط لها بدقة وينشغلون بأمورهم الحياتية والمعيشية.

ومن المفروض أن يودي ذلك في النهاية إلى خلق قوى سياسية توصف بأنها عصرية وديموقراطية، وفي سياق الشرق الأوسط فإن ذلك يترجم بالطبع إلى خلق نظم مؤيدة للولايات المتحدة، وهنا تجدر الإشارة أن هناك من ربط بين تلك الأهداف الأمريكيـة والحـرب علـى العراق والتي مثلت إستخدام الأداة العسكرية في تنفيذ الأهداف الأمريكية حيث كان التغيير في هذة الحالة من أعلى، فتأتي المبادرات الأمريكية لتعزيز الديموقراطية كأداة للتحول من أسفل.

٢- **المصالح الإقتصادية:** فمن العناصر الهامة في فكر الإمبريالية الامريكية هو الثروة، فمن خلالها تقوم الإمبراطورية الأمريكية وعلى أساسها تحقـق أهـدافها، وتحـاول الولايات المتحدة من خلال ذلك فرض النمـوذج الإقتـصادي الملائـم للمـصالح الأمريكية بالمنطقة، وتحويلها إلى منطقة نفوذ إقتصادي لها بما يدعم مصالحها فـي سياق الهيمنة الإقتصادية مع أوربا واليابان، إلى جانب دمج الإقتصاد الإسرائيلي في المنطقة العربية، هذا بالإضافة إلى السيطرة على النفط في منطقة الـشرق الأوسـط بدأته بإحتلال العراق صاحب أكبر ثاني مخزون نفطي في العالم.

٣- **المصالح الجيوسياسية:** تعد إسرائيل الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحـدة، ولعل هذا المجال لا يحتاج للتدليل على صحته؛ فالولايات المتحدة تسعى إلى ضمان أمن وسلامة إسرائيل داخل المحيط العربي، والعمل المستمر على تفوقها الإقتصادي والعسكري لتكون في موضع أعلى من العالم العربي مجتمعاً، وبناء على ذلك فـإن من تبعيات تغيير نظام المنطقة خلق البيئة السياسية الملائمة لتلك الأهداف.

٤- **المصالح الداخلية:** توقيت طرح قضية الديموقراطيـة كجـزء مـن الإسـتراتيجية الإمبريالية للمحافظين الجدد، فبعد أحداث سبتمبر فتح أمامهم مجالات تشكيل وتوجيه الرأي العام الأمريكي؛ بل والعالمي بداية بقيادة العالم للحرب علـى الإرهـاب فـي أفغانستان والعراق، ثم طرح تلك القضية لتمثل تجديد في الخطاب الأمريكـي عـن الإرهاب، وفي نفس الوقت الذي تزايدت فيه المخاوف من الفـشل الأمريكـي فـي العراق، حيث قامت بتحويل أهدافها المعلنة والمبـررة لـشن تلـك الحـرب غيـر المشروعة من التخلص من أسلحة الدمار الشامل إلى السعي لإقامة نظام ديموقراطي في العراق.

ثانياً: مفهوم النموذج السياسي التكيفي ومخاطر التدخل الأمريكـي فـي العـالم العربي:

إن التجربة السياسية لأي مجتمع بصفة عامة، ودرجة الديموقراطية التي يتمتـع بهـا شعب ما بصفة خاصة ما هي إلا نتيجة؛ تلك النتيجة تأتي من العديد من التفاعلات المتـشابكة والمتعددة الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى الأبعاد الجغرافية والخلفية التاريخية لهذا المجتمع؛ حتى تؤول في النهاية إلى نمط معين منفصل من التطور السياسي يتفق والطبيعة التي إنطلق منها ومن الظروف الداخلية للدولة المعنية بهذا التطور السياسي أي كان شكل النموذج السياسي الذي وصل إليه هذا المجتمع سواء ديموقراطي أم ديكتاتوري. وبنـاء على ذلك فإن هذه التجربة السياسية قائمة على عملية معقدة من التكيف السياسي للمجتمع مـع مجموعة متشابكة من العناصر والقيم السياسية خلال فترة طويلة من الوقت والذي يعني ترسخ جذور هذا الإطار السياسي في ضمير المجتمع.

وذلك يقودنا إلى حقيقة أن التغيير لابد من أن يقوم على تجربة سياسية تنطلـق مـن الخلفيات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والجغرافية والتاريخية للمجتمع، وتأخذ الخطـوات الزمنية والمرحلية الطبيعية اللازمة لنضجها واستمراريتها في هذا المجتمع، وهذا هو ما يؤدي إلى إصباغ صفة الرسوخ على تلك البيئة السياسية بما تضمنه من قيم وعناصر ينـشدها هـذا

المجتمع، فلقد أكدت وتؤكد- خبرة الانتقال إلى الديمقراطية أو التحـول الـديمقراطي علـى الصعيد العالمي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين على أن دور العوامل الخارجيـة كان مساعداً أو ثانوياً في الغالبية العظمى من الحالات، فالعوامل الخارجية قـد يكـون لهـا تأثيراتها الهامة في مساندة عملية التحول أو تسريعها، إلا أن إدارة هـذه العمليـة وضـمان استمراريتها وترسيخها يتوقف بالأساس على عوامل وإعتبـارات داخليـة تتعلـق بـشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي وترسيخ الديموقراطية سواء كانت إقتـصادية أو إجتماعيـة أو سياسية أو ثقافية، وما يرتبط بها من ظهور وتبلور قوى سياسية ديمقراطية تناضل من أجـل تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى مفهوم "النموذج السياسي التكيفي" ويعني أن تلـك العملية الديناميكية الزمنية والتي تتكيف من خلالها مختلف القوى السياسية والشعبية للمجتمـع على بيئة سياسية لها خصائصها وسماتها المميزة، والتي قد تتضمن العديد من الفجوات الغير ديموقراطية، ولكنها مترسخة في جذور هذا المجتمع، لأنها ناتجة عن التجربة السياسية التـي عاشها، والتي في حالة النظم العربية تتـضمن عناصـر الإحـتلال الأجنبـي، والثـورات، والحروب، التبعية السياسية للدول الأجنبية، بالإضافة إلى عدد من السمات العامة والمـشتركة للنظم العربية على المستوى الداخلي كالتخلف الإقتصادي والفقر، شخصنة الـسلطة، ضـعف الإطار المؤسسي وفقدانه للتوازن، غياب المعارضة السياسية الفعالة.. إلخ، وفي نفس الوقـت فإن هذا التكيف على درجة أو أخرى من سلم الديموقراطية أو حتى إن كانت شكل من أشكال الديكتاتورية؛ لا ينفي أن تلك النظم قد تأقلمت على سلبيات لا حصر لها، ولا ينفـي طمـوح وحق الشعوب والقوى السياسية العربية في أن تعيش في إطار بيئة سياسية كاملة الديموقراطية توفر لها حياة كريمة وتقدم إقتصادي وإجتماعي وإستقرار سياسي، ولكن كل ما في الأمر أنها لن تصل إلى نموذج ديموقراطي قوي وحقيقي إلا بالمرور بمراحل سياسية وزمنية تنضج فيها عناصر وقيم هذا النموذج المنشود.

وهكذا، فإن التحول الديموقراطي هو عملية تعبر عن صيرورة إجتماعية وسياسـية، ولابد من خلق وإنضاج شروطها الداخلية، سواء أكانت اقتصادية (معدل معقول مـن التنميـة الاقتصادية)، أو إجتماعية (العدالة الاجتماعية، وتقوية المجتمع المدني، وتكريس الديمقراطيـة على صعيد المجتمع)، أو ثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية)، أو سياسية (تفكيـك الهياكـل السياسية للاستبداد، وتنمية القوى الديمقراطية، وإستعداد النظم الحاكمة لتقاسم السلطة مع قوى سياسية أخرى)، ولذلك فهي أوسع من مجرد إقرار تعددية حزبية أو إجراء انتخابات دوريـة، حيث تتضمن إلى جانب ذلك توفير أسس وضمانات إحترام حقوق الإنـسان، وإقـرار مبـدأ

التداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، وتكريس أسس الشفافية والمساءلة والمحاسـبة في العمل السياسي. ومن هذا المنطلق فإن عملية التحول الديمقراطي تستغرق وقتـاً طـويلاً نسبياً حتى يتم ترسيخ الديمقراطية.

وعلى النقيض فإن الواقع يشهد بأن تحقيق الديمقراطية الحقيقية في العالم العربي تحقق برغبة أو بقرار من واشنطن في شكل عدد من المبادرات والأفكار التـي تناولهـا الخطـاب السياسي الأمريكي على كافة المستويات لترويج أهمية تلك القضية في إطار مواجهة العنـف والتطرف النابع من تلك المنطقة من العالم على حد الزعم الأمريكي، والتي لا يهدف طرحهـا للديموقراطية في حد ذاتها؛ وإنما لأهداف ومصالح إمبريالية أبعد وأوسع نطاقـاً، حتـى وإن أسهمت توجهاتها بهذا الخصوص في تحريك الجمود في مسيرة الإصلاح السياسي في بعـض الدول العربية، من خلال إزالة تلك التوجهات والضغوط الأمريكية لعوائق الإصلاح في العالم العربي؛ وذلك بعد أن وجدت النظم العربية نفسها أمام ضغوط جدية مـن الخـارج والـدول الغربية التي طالما تغاضت من قبل عن الممارسات السياسية في تلك الدول، وفي هذا الحـال لن يكون هناك سبيل إلا بالتوجه نحو الديموقراطية والإصلاح السياسي، وهنا نستنتج مدى قوة التأثير الولايات المتحدة الأمريكية على مسيرة التحول الديموقراطي في العالم العربي.

وفي هذا السياق، فإن الولايات المتحدة لها دور هام في دفع وتقوية عمليـة التحـول الديمقراطي في الوطن العربي، ولكن في نفس الوقت فإن كانت الغاية تحقيق عدد من المصالح الإمبريالية، فالهدف سيكون حقن المنطقة العربية بنموذج أمريكي من الديموقراطيـة، وهـذا يقودنا إلى الحديث عن خطورة الإصرار الأمريكي على إجراء إصلاحات وتحولات جذريـة في العالم العربي حيث أن ذلك قد يؤدي إلى إنهيار كامل لمسيرة الإصلاح إن وجدت؛ وبنـاء على ذلك كان هناك من رفض التدخلات الأمريكية في مسيرة الإصلاح العربية بما في ذلـك الأنظمة العربية ذاتها، وليس رفض القيم والأهداف التي جاءت بها المبادرات الأمريكية؛ وذلك في إطار عدد من المحددات:

أولاً : إن كانت الولايات المتحدة تنطلق في أطروحاتها من أسـاس محاربـة الإرهـاب بالتعريف الأمريكي، فإن الإرهاب ولكن بالتعريف الحقيقي سيكون نتيجـة ملازمـة لتلك الضغوط والتدخلات الأجنبية، وخاصة الأمريكية في الشئون الداخلية في العالم العربي والإسلامي، فلقد عانت الدول العربية من تلك الظاهرة لفتـرة طويلـة مـن الوقت، ولكن بإتباع عدد من السياسات الأمنية الحازمة إستطاعت بدرجة أو أخـرى أن تقلل إن لم تمنع تلك الظاهرة، ولكننا في الوقت الراهن نشاهد إعادة إحياء لتلـك الظاهرة الخطيرة سواء ما حدث في مصر أو السعودية أو الجزائر، فلا بد مـن أن

نربط تلك الأحداث بما تشهده البيئة الدولية من ضغوط من أجل التحول الديموقراطي، والذي إتخذته الجماعات المتطرفة ذريعة لإحداث إضطرابات داخلية في النظم العربية

ثانياً : أوجدت تلك المبادرات فرصة ملائمة للقوى الرافضة للإصلاح السياسي، من خلال تركيزها على أهمية أن يكون الإصلاح من الداخل، وأن الدعوة الخارجية للإصلاح تتعارض مع القيم والتقاليد وتهدد الهوية العربية الإسلامية للمجتمعات العربية، وذلك أكثر من الإهتمام بإتخاذ خطوات فعلية نحو الإصلاح.

ثالثاً : إصباغ مسيرة الإصلاح في العالم العربي بأنها إستجابة ورد فعل للضغوط الأمريكية، والذي قد يؤدي إلى إتخاذ خطوات من الإصلاحات الشكلية لتهدئة سيل المبادرات والضغوط الأمريكية على المنطقة العربية، وأيضاً قد يقلل من قيمة وأهمية الخطوات الحقيقية للإصلاح التي قد تتخذها بعض الدول العربية والتي هي في الواقع أيضاً هي نتيجة للضغوط الأمريكية.

رابعاً : الإصرار الأمريكي على حقن المنطقة العربية بنموذج أمريكي للديموقراطية قد يواجه بالرفض التام، والجمود الكلي في مسيرة الإصلاح السياسي، والذي يضع النظم التي تختار هذا السيناريو تحت مطرقة الولايات المتحدة؛ والتي في هذة الحالة ستكشف عن نواياها الإمبريالية الحقيقية لأنها ستتجه من أجل تحقيق مصالحها إلى طريقة التغيير من أعلى، بعد فشل طرق التغيير من أسفل.

الفصل الرابع

التحول الديموقراطي في المغرب

(دراسة حالة)

المبحث الأول

النظام السياسي المغربي وبيئة التحول الديموقراطي

أولاً: ملامح عامة عن النظام السياسي المغربي:

١- **مركزية المؤسسة الملكية دستورياً وسياسياً:** نظام الحكم في المغرب هـو نظـام ملكية دستورية ديموقراطية إجتماعية طبقاً لنص الدستور، وتنطلـق الملكيـة فـي تصورها لمكانتها الدستورية من إعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحـضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة إعتماداً على شرعية تقليدية تمـزج بـين الدين والتاريخ؛ وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفهـا فـي خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم فـي المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه[٨٣].

ويتجذر النظام الملكي في التاريخ المغربي منذ قرون، فيحكم الأشـراف مـن أبنـاء الحسن بن علي المغرب على نحو متصل منذ عام ١٥١١م وقد حكـم الأدارسـة وهـم مـن الأشراف الحسنيين المغرب في الفترة ٧٨٩٩٢٦م ثم انتهت دولتهم حتى عاودوا حكم المغرب بعد سبعمائة عام، وبقيت المغرب مستقلة في عهد الأشراف ولم تخضع للدولة العثمانية كمـا حدث لجميع البلدان العربية، وكان يحكم أولا الأشراف السعديون من أبناء محمد حفيد الحسن واختفى آخر سلاطين السعديين عام ١٦٥٩ ليحل مكانهم الأشراف الفيلاليون الذين قضوا على الوجود البرتغالي في المغرب ودخلوا في حرب مع الفرنسيين عام ١٨٤٤ ومع الأسبان عـام ١٨٥٩ ثم فرضت الدولتان الحماية على المغرب إلى أن استقلت المغرب عام ١٩٥٦ في عهد الملك محمد الخامس من ملوك الأسرة الفيلالية. وبعد وفاة الملك محمد الخامس عـام ١٩٦١ انتقل الحكم إلى ابنه الحسن الثاني، والذي توفي في عام ١٩٩٩ عن عمر يناهز السبعين عاماً ليخلفه بطريقة طبيعية ابنه وولي عهده محمد السادس.

---

[٨٣] محمد سلمان، النخبة السياسية في المغرب، في: على الصاوي (محرر)، النخبـة الـسياسية فـي العـالم العربي، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية،١٩٩٦) ص٤٩٨.

ولذلك فهناك عدد من المرتكزات التاريخية التي يستند إليها النظام الملكي المغربي[٨٤]، والتي من أهمها: فكرة وأسلوب البيعة بين زعماء القبائل وكبار المسئولين والعلماء للملك كأمير للمؤمنين، وكذلك أن الملك يمارس دوره كحكم بين الفرقاء والقبائل وفئات الشعب، بالإضافة إلى أن الملك يمارس دوره كضامن لوحدة البلاد واستقرارها. وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة يبدو أن المكانة السياسية- الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعاً مهيمناً في الهرم الدستوري برمته، كما يجسد ذلك الفصل التاسع عشر الذي ينص على أن الملك هو "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة".

وإذا كان الفصل التاسع عشر[٨٥] من الدستور مفتاحاً مبدئياً لتبين مركز المؤسسة الملكية في البناء الدستوري، فهو يجسد أيضاً المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لإدارة دفة الحكم في البلاد دون أن تكون سلطتها محل نقاش أو موضع تقليص فعلي بمناسبة المراجعات الدستورية الأساسية لسنوات ١٩٧٠ و١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦، علاوة على أن الملكية تحتوي دستورياً على سلطة كبرى في مجال التعيين.

وتعتبر الثقافة الرعوية مناط تمثل النظام التقليدي أو "النظام المخزني" لعلاقة المؤسسة الملكية بالمجتمع وأيضاً بالطبقة السياسية التي تتحول إلى دعامة إسنادية بدل أن تكون طرفاً وازناً في القرار السياسي الذي يستحيل بذلك إلى قرار شبه مغلق، كما تتحول العلاقة بين الملكية والشعب إلى ارتباط عضوي لا يحول دونه حائل بما في ذلك المنظمات الوسيطة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية[٨٦].

وبناء على ما سبق فقد جسد النظام السياسي المغربي إستراتيجية سياسية مركزية تتمثل في محاولة ضبط المجال السياسي. من خلال ثلاث مستويات وهي: المستوى التنظيمي والمستوى السياسي والمستوى الرمزي؛ فعلى المستوى التنظيمي فلقد إعتمد النظام السياسي المغربي في مراقبته للمجال السياسي على الزعامات المحلية غير أن هذه الألية التقليدية للضبط السياسي أثبتت عدم فعاليتها، فتم إتباع عملية ضبط مركزي ومباشر للمجال السياسي من خلال تكثيف التواجد المركزي في شتى أنحاء المملكة وإحتواء المناطق الحساسة وزيادة عدد الأقاليم تحت ضغط الهاجس الأمني.

---

[٨٤] أحمد ثابت، التحول الديموقراطي في المغرب، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة،١٩٩٤)، ص٩- ص١٠.

[٨٥] الدستور المغربي الصادر في ١٣سبتمبر١٩٩٦، المادة ١٩.

[٨٦] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٣- ص٢٨.

أما على المستوى السياسي فلقد قام النظام السياسي المغربي على أساس سلطة إحتكار القرار: حيث أن هناك فاعل سياسي مركزي وهو الملك بمنزلاته الثلاثة، والذي يتمتع بسلطة إحتكار القرار السياسي والذي يتخذ ثلاثة أشكال: أولها الظهير الشريف(المرسوم الملكي) ويجسد الشكل الأول والأهم للقرار السياسي الملكي، إذ أن الظهير يعتبر مستودعاً للقرارات، وثانيها: الخطاب السامي والذي يعتبر الشكل الثاني للقرار الملكي ذلك الخطابات الملكية لا تعتبر مجرد إبداء للرأي بل تشكل قرارات سياسية. أما الشكل الثالث فيتمثل في الكلمات التوجيهية إذ أن هذة الكلمات تتمتع بقوة قانونية. ومن خلال هذة الأشكال الثلاثة يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة إحتكار القرار، غير أنه لا يحتكر سلطة القرار الروتيني أو التكتيكي ولكنه يحتكر سلطة القرار الإستراتيجي مثل النظام الملكي، الإسلام، وحدة تراب المغرب[٨٧].

أما المستوى الرمزي فيعني بتكييف السلوك والعقليات، حيث يعمل النظام السياسي المغربي على تكريس ودعم مكونات أيدلوجيته من خلال قنوات التنشئة المختلفة ولا سيما التعليم إنطلاقاً من الكتاتيب القرآنية والإعلام والمؤسسات الدينية الرسمية.

٢- هشاشة الإطار الدستوري : حيث يرتبط بمركزية الدور الملكي ضعف الإطار الدستوري المنظم للحياة السياسية المغربية؛ والذي صدر عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٧٠ أعلن الملك الحسن الثاني العودة إلى الحياة النيابية وصدور دستور جديد، ووقعت في تلك الأثناء محاولتان إنقلابيتان من المؤسسة العسكرية منيتا بالفشل، الأولى قادها الجنرال محمد المذبوح والكولونيل محمد عبابو في يوليو ١٩٧١، والثانية قادها وزير الداخلية الجنرال محمد أوفقير. بعد هذين المحاولتين صدر دستور جديد للبلاد في عام ١٩٧٢، والذي وسع نسبياً من هامش الديمقراطية، وفي عام ١٩٩٢ أجري استفتاء شعبي على إجراء تعديلات دستورية، ثم أدخلت تعديلات على الحياة النيابية المغربية في عام ١٩٩٦[٨٨].

---

(٨٧) محمد المعتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي، (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر،١٩٩٢)، ص١١٣، ص١٢٨.

(٨٨) خالد السرجاني، المؤسسة التشريعية في المغرب، في: أحمد الرشيدي(محرر)، الموسسة التشريعية في العالم العربي، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٠٦.

وبصفة عامة فإن الإطار الدستوري الحالي يفتقد للكثير من مؤشرات الديموقراطية سواء من خلال السلطات الواسعة في يد المؤسسة الملكية أو من خلال إنعدام التوازن المؤسسي وغيرها، والدليل على ذلك تركز مطالب المعارضة السياسية حول الإصلاح الدستوري كسبيل للإصلاح السياسي. ويشير البعض إلى وجود ثلاثة أنواع من الدساتير في المغرب: (دستور تاريخي) مصدرة الإسلام، و(دستور عرفي) تقليدي، و(دستور وضعي) يعبر عن الحداثة. وبناء على ذلك نجد أن الإطار الدستوري يدور في فلك المؤسسة الملكية والتي تستخدم تلك الأطر المتعددة المصادر لتأكيد محورية دورها في الحياة السياسية وذلك إستناداً إلى الطبيعة التوافقية للنظام السياسي المغربي.

٣- فقدان التوازن المؤسسي : فبناء على ما سبق يشير توزيع القوى داخل النظام السياسي المغربي إلى تفوق هائل لسلطة المؤسسة الملكية، وذلك مقابل ضعف شبه تام إلى حد الغياب للمؤسسات السياسية الأخرى. وتتجلى مظاهر الضعف في غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فالوزارة مسئولة أمام الملك بالاساس، في حين أن الملك لا يخضع لأي رقابة، بالإضافة إلى سلطته في وضع الدستور وتأويلة. وهكذا فإن تكريس الهيمنة الملكية كان من خلال ما يسميه البعض الطبيعة التوافقية للمؤسسة الملكية بالمغرب التي تستند إلى ركائز دينية، تاريخية، وعصرية في آن واحد[٨٩].

كما اتسمت الحياة السياسية في المغرب بأزمة مستحكمة على صعيد البناء المؤسساتي تجد أبرز تجلياتها في غياب إنتخابات محسومة ومعترف بها منذ عام ١٩٦٣حتى عام ٢٠٠٢، وهو ما شكل عقبة أساسية أمام تحقيق التراضي السياسي والحسم في قواعد ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي.

٤- ضعف السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية في المغرب من مجلسين : مجلس النواب ومجلس المستشارين؛ يتألف مجلس النواب الحالي من ٣٢٥ عضواً ينتخبون بالتصويت العام المباشر عن طريق الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة، وينتخب لمدة ٥ سنوات. ومجلس المستشارين يضم ٢٧٠ عضوا، وينتخب لفترة زمنية ٩ سنوات، حيث يتم انتخاب خمسي الأعضاء من قبل الشعب، ثلاثة أخماسهم من قبل المجالس المحلية.

---

[٨٩] محمد المعتصم، مرجع سابق، ص١٥٠- ص١٥٥.

ولقد جعل الدستور سلطة التشريع مشتركة بين المجلسين، ولكن بشكل عام فإن السلطة التنفيذية تغلب على السلطة التشريعية كما سبق وأشرنا حيث أن الدستور يعطي صلاحيات واسعة للمؤسسة الملكية والتي لا تتعرض إلى مسائلة أو رقابة، في حين نجد إنحصار في الصلاحيات المخولة للسلطة التشريعية.

فإن كان الإختصاص الأول للبرلمان هو إصدار التشريعات إ فإن الدستور المغربي يحد من تلك السلطة فالقانون الصادر عن مجلس النواب لا ينفذ إلا بأملا من الملك، والذي له الحق في أن يطلب قراءة ثانية بالنسبة لأي مشروع قانون اتخذ منه مجلس النواب موقفاً معارضاً، كما له الحق في إعلان الإستثناء أي حالة الطوارئ.

تعاقب على المغرب قبل المجلس الحالي ستة برلمانات؛ ولقد كانت السمة الغالبة عليها أنها لم تعكس توازنات القوى السياسية والإجتماعية داخل المجتمع المغربي، ذلك أن كل دورة من الدورات الإنتخابية كانت تتجه قوى معينة إلى مقاطعتها، حيث أن كافة البرلمانات عدا برلمان ١٩٧٧ قاطعتها أحزاب المعارضة، أما البرلمان ١٩٨٤ فلقد تضمنت عمليته الإنتخابية العديد من العيوب مما قلل من مصداقيتها.

٥- غياب التعددية السياسية : إن التعددية السياسية في المغرب تعتبر تعددية شكلية غير فاعلة في النظام السياسي، ولعل الإطار الحزبي المغربي له سمات خاصة؛ فقد جعلت الملكية من التعددية الحزبية مبدأ دستورياً ثابتاً يلخص مراهنتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية أولاً، ويجسد "الانتصار" السياسي الذي حققته الملكية في صراعها المضمر أو المكشوف مع المكونات الحزبية التاريخية ثانياً[٩٠].

وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن "نظام الحزب الوحيد غير مشروع"، كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم، وعلى المستوى التمثيلي يلاحظ أن الدستور المغربي ترك الباب مشرعاً دون أن يربط التمثيل الحزبي للمواطنين بالمسلسل الانتخابي. فتعامل الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع أو مدى تمثيلها لقاعدة انتخابية معينة، كما أن الحياة السياسية المغربية منذ الاستقلال عرفت فترات لم يكن فيها للإنتخابات أي موطئ قدم، ومع ذلك تعاملت الملكية مع المكونات الحزبية إنسجاماً مع تقييمها الخاص لمكانة كل حزب على حدة ولثقله السياسي، وترتبط الوظيفة التمثيلية للأحزاب

---

[٩٠] محمد سلمان، مرجع سابق، ص٦٧.

في مقام آخر بمهمة تأمين الوساطة داخل النظام السياسي. وهو ما لا ينسحب من منظور الملكية على منطق النسق السياسي المغربي الذي لا يقر بأي وساطة بين الملك والشعب خاصة أن "التمثيلية العليا" باتت مجسدة دستورياً وسياسياً في المؤسسة الملكية.

وبناء على ذلك فلقد شكلت طبيعة السلطة السياسية في هذا الخضم محدداً محورياً في تطور الحياة السياسية في المغرب، إذ لا يقابل تصورات المعارضة الحزبية لآليات تحقيق الديمقراطية إلا تمثل الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها، لاتصالها بآليات لإضفاء الشرعية ترتكز على البنيات التقليدية للحكم في محدداتها التاريخية -التراثية والسياسية- الدينية التي ترتهن بها أشكال "التحديث السياسي" في إطار مفهوم الملكية الدستورية الذي لا يمكن استحضاره إلا داخل النسق السياسي المغربي ووفق الضوابط التي حددت معالمها المؤسسة الملكية في سياق تعاملها مع المسألة الديمقراطية، فالنظام المغربي يضع حدوداً تقيد المعارضة إلى حد بعيد، وقد اتخذ الحكم سياسات ناجحة لإحتوائها، سواء كانت يسارية أو إسلامية.

يضم المغرب حوالي ٢٩ حزباً سياسياً متباينة الإتجاهات، وتتفاوت من حيث أهميتها وتاريخها في الحياة السياسية المغربية، ويعد بعض هذه الأحزاب إستمراراً لدور الحركة الوطنية التي قامت بدور كبير في عملية الإستقلال. ادعت تلك الحركة قدرتها على تغيير النظام الملكي، ومع عجزها الفعلي عن ذلك، شاركت فيه بشكل محدود وشكلت حركة تتماشى مع سياسات النظام. ومع إقتصار الحركة على الوظيفة المنبرية فقدت شعبيتها خاصة وأن الجماهير اعتقدت انها أداة من أدوات السلطة، والحقيقة أن الحركة الوطنية بكافة تياراتها (حزب الإستقلال، الاتحاد الإشتراكي، حزب التقدم والإشتراكية، منظمة الحركة الديموقراطية والشعبية) لها دور محدود وفقاً لتواجدها المحدود في البرلمان. وهذا يعني أنه مع انفصال كل التيارات عن المجتمع القومي التقليدي القديم فإنها أصبحت تمثل اليوم عدة إختيارات في شكل متصل يبدأ من اليمين القومي الذي يمكن وصفه بأنه ديموقراطي إسلامي (حزب الإستقلال) ويصل إلى الشيوعية الوطنية (حزب التقدم والإشتراكية) أو إلى الماركسية اللينينية مروراً بالإشتراكية الديموقراطية (الإتحاد الإشتراكي للقوى الشعبية).

أما باقي الخيارات المشروعة فلقد قامت بتوجيه من الحكومة وتحت رعايتها مثل الإتحاد الدستوري والجمعية الوطنية للمستقلين والحزب الوطني الديموقراطي، أو كانت حركات تعضدها السلطة وتدعمها مثل الحركة الشعبية التي كانت تكون أغلبية حكومية وتجمع عدة تيارات بدءاً من الليبرالية الأكثر تحرراً مروراً بنوع من العقلانية التقدمية في الوسط، وصولاً إلى الدفاع عن القيم الأصيلة والموروثة. ولكن كل تلك التيارات ظلت أحزاب أقلية

متميزة دون أن تكون لها جذور تاريخية بالإضافة إلى افتقادها إلى التنظيم الجماهيري. ومن ناحية أخرى استطاعت بعض الجماعات المشروعة التي ليس لها خط ايديولوجي واضح الحصول على بعض المقاعد في البرلمان. وخارج هذا الإطار السياسي المشروع، هناك تياران أصبحا كبش الفداء للنظام أحدهما في أقصى اليسار والأخر تيار إسلامي وهو العدل والإحسان.

وفي هذا السياق فإن الواقع السياسي إنعكس على طبيعة الممارسة الحزبية التي وسمت بمختلف أشكال رد الفعل ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه، دون أن يسائل ذاته أو يعيد تشكيل توازناته وفق منظور إستراتيجي أو إنطلاقاً من تصور براغماتي يوازن بين طبيعة النظام السياسي ومتطلبات الفعل الحزبي الطبيعي. وتقع الممارسة الحزبية المغلابية في إطار هيمنة منطق وسياق الأزمة على مجمل الممارسة الحزبية. وهو ما يمكن الوقوف عليه نسبياً من خلال معطيين متداخلين يتمثلان في أزمة المنافسة السياسية بصفة عامة وتشرذم المشهد الحزبي بصفة خاصة.

فتعداد ما يربو على الأربعين حزباً مع مطلع الألفية الثالثة -٢٦ منها شاركت في انتخابات سبتمبر٢٠٠٢ التشريعية- ينم في حد ذاته عن ديناميكية لا يمكن فهم تجلياتها خارج تطور النظام السياسي المغربي، كما أن مبررات الوجود أو مسوغات الحرص على التقوقع تختلف جذرياً عن الإطار الطبيعي للممارسة الحزبية في المنظومة الديمقراطية. وإلا كيف يمكن فهم تناسل أزيد من ٢٠ حزبا في الخمس سنوات الأخيرة دون أن يكون لها السند الشعبي أو الضرورة المجتمعية التي يمكن أن تبرر فعل الوجود، ويرجع فقدان الأحزاب لتمايزها إلى غياب البرامج السياسية، وعدم وجود سمات مميزة للحزب شكلياً وموضوعياً، بل أن هوية الحزب تتحدد بدوره السياسي حاكماً كان أو معارضاً.

ويرتبط التشرذم الذي تشهده الساحة السياسية المغربية أيضاً بغياب الرؤية الإستراتيجية للفعل التكتلي أو الجبهوي الذي يغلب عليه طابع المؤقت ورد الفعل والمواجهة القاصرة للأحداث السياسية، ولعل المصير الذي آلت إليه الكتلة الديمقراطية المشكلة أساساً من حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال كان دليلاً على هذا المعطى المعيب في تاريخ الممارسة الحزبية المغربية، إذ بموازاة ظهور الكتلة كقوة تفاوضية في ديناميكية الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب منذ مايو ١٩٩٢ تجلت حدودها الطبيعية مع تأسيس حكومة "التناوب التوافقي" بعد أن كانت أهم النزاعات والتباينات متمحورة حول طرفيها الأساسيين، أي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، اللذين فشلا في تدبير اختلافهما ولم يفلحا في تشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ رغم تصدرهما لنتائجها. فكان تعيين وزير أول

خارج المرجعية الحزبية بمثابة معاقبة لهما من الناحية السياسية على اعتبار أنهما لم يعطيا أي مدلول لما تحقق في هذه الانتخابات، بل أعادا إنتاج ما كان يشكل -إلى ماض قريـب- قـوام إستراتيجيتهما المطلبية على مستوى تخليق الحياة السياسية.

أما الديموقراطية الداخلية للأحزاب تعتبر البعد الغائب في الممارسة الحزبية المغربيـة رغم أن جميع الأحزاب تعطي الانطباع -بنسب متفاوتة- على حرصها على تفعيـل قوانينهـا الداخلية وممارسة نشاطها السياسي وفق الضوابط التنظيمية، وترتيباً على هاجس سلوك سياسي يوصف بالديمقراطية الداخلية. ويتخذ غياب الديموقراطية الداخلية للأحزاب أشكالاً عدة أهمهـا التضييق المفروض على التغيير والدماء الجديدة، فمع غياب عملية التجنيد السياسي تتبلور أزمة الخلافة السياسية للحزب، على نحو ما حدث في أعقاب وفاة عبد الرحيم بوعبيـد فـي ينـاير ١٩٩٢، والذي ظل أميناً عاماً لحزب الإتحاد الإشتراكي للقوى الشعبية منذ عام ١٩٧٥.

وخلاصة القول أن الإطار السياسي للحياة الحزبية في النظام السياسي المغربي قد يسمح بقدر من التعددية، وتلك التعددية تفاعلات مع مركزية دور المؤسسة الملكية من خـلال العلاقـة الخاصة بين الملك والشعب، بالإضافة إلى أن تلك التعددية تتم وفقاً لعدد من القواعد الغير رسمية:

- القبول بالمجال الملكي الخاص والذي لا تشير إليه الوثائق الرسمية.
- دمج المعارضة في تفاعلات النظام مشروط بقبولها قواعد اللعبة السياسية.
- عدم قبول وسطاء بين الملك والشعب بما في ذلك الأحزاب السياسية أو البرلمـان أو الحكومة.
- القبول باللعبة المخزنية القديمة القائمة على التفاوض بين القيـادات والحكـم حـول وسائل دعم مبادرات الملك لا حول الإختيارات.

٦- بطئ دورة النخبة السياسية : تتميز دورة النخبة المغربية بصفة عامة بتبـاطؤ فـي معدلها[٩١]، وهذا ناتج عن التفاعلات السياسية في المغرب القائمة على التوازن بـين التكتلات والنقابات والأحزاب المتنازعة، فإذا تمكن جزء من النخبة فرض سـيطرته تحالفت الأطراف الأخرى لتوازن تلك السيطرة، وهكذا تنتهي الحياة الـسياسية إلـى الدوران في حلقة من النخب والنخب المضادة والتي تتجاهل المطالب الجماهرية إلا لزيادة القدرة التفاوضية أمام الحكومة المركزية. ولقد فرضت الظـروف الـسياسية السائدة في المغرب من مطلع السبعينيات على النخبة السياسية الإلتفاف حول الملكية لحماية البلاد من ثلاثة أخطار أولها خطر إستيلاء العسكر على الحكم، وثانيها: خطر الأصولية الإسلامية، وثالثها: خطر تمزق الوحدة الترابية.

---

[٩١] المرجع السابق،ص٣٥٠.

٧- الإسلام السياسي في المغرب: برغم تمتع الملك بكل من الشرعية السياسية والدينية إلا أن ذلك لم يعن احتكاره للمجال الديني حيث نافسه تيار ديني تمثل في الجماعات الإسلامية المتعددة التي انتشرت في أرجاء المغرب مشككة في الشرعية الدينية للنظام، وبرغم تعبير هذة الجماعات عن موجة من موجات الرفض للنظام السياسي إلا أنها لم تمثل بأي حال من الأحوال بديلاً سياسياً للنظام الحاكم[٩٢].

لقد استطاع النظام السياسي المغربي رسم معالم الإسلام الرسمي من خلال النخبة الدينية التي مثلت أحد الدعائم لسلطته، وضمت مجموعة من رجال الدين الذين كانوا يمثلون قوام المعارضة الدينية القوية لمختلف أنظمة ما قبل الإستقلال، غير أنها تحولت بعد ذلك لمساندة النظام السياسي الذي يتسم بقوة المركز السياسي والديني للملك (أمير المؤمنين)، ورمز السيادة ومصدر القرارات لتمتعه بكل من السلطة الدينية والزمنية.

وبصفة عامة فإن المعارضة الدينية في المغرب تنقسم إلى اتجاهين؛ أحدهما "إصلاحي" توفيقي مثل حزب الإستقلال، والأخر "راديكالي" ثوري، وتتمثل القوى الإسلامية الصاعدة بشكل مجمل في جماعتين عريضتين هما: جماعة التوحيد والإصلاح والتي يتبعها حزب العدالة والتنمية، جماعة العدل والإحسان. ولقد تميز التيار الإسلامي في المغرب بشكل عام بعقلانية شديدة منطلقاً من أساس المطالب الشعبية هادفاً إلى تحقيق أهداف العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية ومن هنا كان أسم حزب العدالة والتنمية في المغرب والذي يتزايد دورة في الحياة السياسية بتزايد عدد المقاعد التي يحتلها في البرلمان.

وعموماً فإن نجاح النظام الملكي في دعم مكانته الروحية والسياسية، باستخدام منظومة الشرعية التقليدية أسفر عن محدودية الهامش الذي تتحرك فيه التيارات الإسلامية. وبالتالي فإن النجاح المتزايد لحزب العدالة والتنمية لا يخرج عن القواعد التي تحكم تفاعلات النظام السياسي المغربي، والتي تؤكد أن حرية الفعل هي في سبل تنفيذ الإرادة الملكية وليس مناقشة إختياراتها وتوجهاتها الإستراتيجية. جدير بالذكر أن الرأي الغربي ربط بين الأوضاع الإقتصادية في المغرب وتنامي التيار الإسلامي، وفي نفس الوقت الخوف من تلك القوى الإسلامية أدى إلى مباركة الدول الغربية للتحالف بين المؤسسة الملكية وتيار اليسار.

---

(٩٢) هدى ميتكيس، الحركة الإسلامية في المغرب ومرجعية مشتركة مع النظام، (مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص٧- ص٩.

ثم إننا لا ينبغي أن نسحب تجربة المغرب على التجارب العربيـة الأخـرى، فمـن الواضح أن الدول العربية التي تسيطر عليها نخب علمانية قد فـضلت مواجهـة المعارضـة الإسلامية الواسعة وسحقها، ولم تجد حاجة في سبيل تحقيق ذلك للتحالف مـع القـوى شـبه الديمقراطية، بل إنها في مواجهتها القاطعة للمعارضة الإسلامية أجبرت المعارضة العلمانيـة على الاصطفاف وراءها بتبعية واستزلام كاملين. وبالمقابل لم يكن بإمكان ملكية مثل الملكية المغربية أن تقوم بمثل هذه المواجهة أو تخاطر بها من دون أن تخسر الأساس العميق الـذي تقوم عليه، وهو التوحيد بين الشرعية التاريخية والشرعية الدينية لسلطة الأسـرة الـشريفية. وهنا لعب الطابع الديني للملكية دوراً غير مباشر في الدفع نحو الديقراطية. حيـث انهـا لـم تسحق الأطراف الإسلامية لأن الشرعية الملكية دينية.

وفي إطار هذا السياق السياسي فتتعـدد الـرؤى التـي تـصف النظـام الـسياسي المغربي[٩٣]، وتنحصر في وصفه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة، وأنه نظام يجمـع بـين أنواع ثلاثة من الديموقراطية هي البربرية والإسلامية والغربيـة، والتـي تتعـايش لتكـسب الديموقراطية المغربية طابعاً مختلطاً وأحياناً متناقضاً، ولكنه في الغالب غير مستقر سياسـياً، ومن ثم فهو يتسم بالطابع التحديثي لمظاهرة الخارجية الشكلية كالدستور والقـانون المكتـوب ووجود جهاز إدارة للدولة، ولكن يستمر الطابع الرعوي يهيمن على أدائه وألياتـه، وأيـضاً توظيف الحداثة لخدمة التقليدية والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولـة، وتزويـد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفـسه معهـا علـى أنـه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض.كما يوصف بأنه نظام يجمع بين نمطين من الـشرعية أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية، والثـانى مـستوحى مـن الديموقراطيـة الليبرالية. هذا وحاول النظام إضافة مصادر أخرى للشرعية مثل العقلانية القانونية كمـصدر أخر للشرعية بهدف زيادة فاعلية النظام. وبصفة عامة، تكمن الإشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ الحصول على الاستقلال في التوفيق بـين واقـع الملكيـة الحاكمـة وتحقيـق الديمقراطية كما هي متعارف عليها في المنظومة المرجعية، إذ إن التلازم بين الواقـع الأول والمطلب الثاني يكتسي بعداً تنازعياً لا جدال فيه، وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المـشهد السياسي الأيديولوجي في المغرب لفترة طويلة من الوقت.

---

[٩٣] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص٢٥.

ثانياً: بيئة التحول الديموقراطي في المغرب:

(١): المحددات الداخلية:

إن الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي لا ينبع من فراغ، وإنما من خلال بيئة سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية معينة تتفاعل عناصرها معاً لتتحدد من خلالها عملية التحول الديموقراطي شكلاً ومضموناً، وبناء على ذلك فإن دراسة عملية التحول الديموقراطي في المغرب يتطلب بالضرورة دراسة التفاعل بين توجهات الفاعلين الأساسيين في تلك العملية، وكذلك المحددات الرئيسية لها، والتي تشكل الملامح العامة للتحول الديموقراطي في المغرب.

أ- **رؤية المؤسسة الملكية للإصلاح:** مواجهة النظام المغربي للعديد من الصعوبات والضغوط الداخلية والخارجية إضافة إلى تراكم كل من المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية قادت إلى قناعة المؤسسة الملكية بضرورة الإصلاح؛ بما لا يمس محورية دورها في الحياة السياسية، وبذلك فقد أضفت المؤسسة الملكية على التحولات الديموقراطية طابعاً خاصاً من خلال إدراكها الخاص لمفهوم الديموقراطية، ولقد أثرت على مسار تلك العملية من خلال التحولات في رؤيتها الإستراتيجية في عملية التحول الديموقراطي[٩٤].

وفي هذا السياق، نجد إدراك الملك الحسن لمفهوم الديموقراطية يشير إلى عدم ضرورة الأخذ برأي الجميع وعدم إقتضائها العمل برأي الأغلبية والتي قد تخطئ أحياناً، وإنما تعني الإعتراف بصواب رأي الأقلية وتبني رأيها[٩٥]، وعلى نفس الصعيد حرص العاهل المغربي على المبادرة بتحقيق بعض الإصلاحات الديموقراطية متنازلاً عن بعض إختصاصاته بما عكس إرادة التحول من أعلى، وذلك بناء على الإدراك بأن الديموقراطية تستند على الإقناع والحوار الذي يجب أن يتسم بالمرونة بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة[٩٦]. ويتضح هذا النهج الملكي من خلال تعامل الملك مع مطالب أحزاب الكتلة الديموقراطية عام ١٩٩٢، حيث تقدم الملك بمبادرة تشير إلى عزمه إدخال تعديلات على الدستور، وهو ما دفع البعض بالإعتقاد أن المغرب تعيش في مرحلة إنتقالية بإرادة المؤسسة الملكية.

---

(٩٤) هدى ميتكيس، الحركة الإسلامية في المغرب ومرجعية مشتركة مع النظام، مرجع سابق،ص١٥- ص٢٠.

(٩٥) هدى ميتكيس، التطور الديموقراطي في المغرب وآفاق التسعينيات، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٠)، ص٥- ص٩.

(٩٦) الحسن الثاني، ذاكرة ملك،(الشركة السعودية للأبحاث والنشر،١٩٩٢)، ص٥٩.

هذا وقد تقاربت وجهة النظر الملكية مع مختلف القوى السياسية حول مفاهيم التوافـق والتراضي والتناوب وإن ظلت الإختلافات قائمة حول أسس وأليات هذا الإصلاح. فالمؤسـسة الملكية تسعى وراء عدم المساس بمحورية دورها في الحياة السياسية، بينمـا بقيـة أطـراف المعادلة السياسية وفي ظل ادراكهم لهذة الحقيقة؛ تركزت مطالبها الإصلاحية حـول الجانـب الدستوري والذي لا يتواكب مع التطورات السياسية والإجتماعية في المغرب. ومـن جانبهـا أعادت المؤسسة الملكية النظر في توجههـا الإصـلاحي حيـث اعتبـر الملـك الحـسن أن الديموقراطية المجدية والنافعة هي تلك التي تعمل كالميزان[٩٧]، وهـو مايقتـضي التوافـق والتراضي السياسي والذي طالما افتقر إليه النظام قبل التسعينيات.

هذا وقد جاء تعديل دستور ١٩٩٢ بمثابة محاولة لتجاوز أزمة التوافق، وإن لم يـرق إلى طموحات مختلف القوى السياسية فيما يتعلق برؤيتها للإصلاح. على هذا النحـو طـرح الملك مشروع التناوب كمخرج لهذة الأزمة وكانعكاس لمرحلة الإنتقال الديموقراطي، وذلـك من خلال دعوة المعارضة لتشكيل حكومة في إطار ميثاق سياسي يجمع بين كل من المؤسسة الملكية والمعارضة، وهو ما جسد إقتصار الرؤية الملكية لعملية التحول الـديموقراطي علـى مفهوم التناوب السياسي دون التداول مع عدم المساس بصلاحيات الملك وهو ما تبـدى عبـر تصريحه بأن "الدستور المغربي يلقي على عاتق الملك مهمة توجيه سياسية البلاد، وكلما كانت لي حكومة كنت دائماً أمامها وورائها وعلى شمالها وعلى يمينها".

قد اعتبرت المؤسسة الملكية مفهوم التناوب كأساس للديموقراطية يعني بالأساس تغييراً في الأشخاص وليس تغييراً في التوجهات السياسية في إطار نفس المؤسسة في إشارة واضحة إلى إمكانية تغيير الحكومة مع إستمرار المؤسسة الملكية كرمز للدولة ووحدة التراب المغربي. وهنا شككت القوى السياسية في المغرب في وجود إنتخابات تنافسية وديموقراطية، وهـو مـا قادها إلى طرح قضية تناوب السلطة، وهذا الواقع هو الذي قاد إلى قبول المؤسسة الملكيـة بمبدأ التغيير والتجديد لا سيما بعدما أسفرت إنتخابات ١٩٩٢ عن تشكل كتلتين وهمـا الكتلـة الوطنية والوفاق الوطني بمثابة إنعكاس لنوع من الثنائية السياسية في المغرب.

وفي هذا الإطار فإن ضرورة التغيير التي أعلن عنها النظام بمثابة آلية لتجاوز أزمـة التراضي السياسي وتأمين الإنتقال الديموقراطي والذي اعتبره الملك يرتبط بتحقيـق التنـاوب السياسي، وقد توافق هذا مع دعوة أحزاب المعارضة للمشاركة عبر هذة الألية[٩٨].

---

[٩٧] الخطاب الذي ألقاه الملك الحسن، في ٣سبتمبر١٩٩٢.

[٩٨] هدى ميتكيس، التطور الديموقراطي في المغرب وآفاق التسعينيات، مرجع سابق، ص٢٥.

ب- المعارضة وخطاب الإصلاح: لقد تباينت علاقة المعارضة بالنظام السياسي منذ الإستقلال وحتى الأن، فلقد شهدت هذة العلاقة في بدايتها نوعاً من التوافق بين كل من الطرفين سرعان ما تحولت إلى صراع ومواجهة حتى عام ١٩٧٥ والذي شهد بدايات الحوار بين كل من المعارضة والمؤسسة الملكية وهو ما أدى إلى مشاركة مختلف القوى السياسية المعارضة في مؤسسات البلاد حتى تمكنت من إدارة السلطة التنفيذية. هذا وقد شهد عام ١٩٩٣ تغير ملحوظ في خطاب المعارضة حول طبيعة الإصلاحات السياسية وهو الذي يمكن رصده عبر مرحلتين: الأولى كان التأكيد على ضرورة الإصلاح والتغيير، والثانية تمثلت في تقبل المعارضة للإصلاحات الشكلية والإكتفاء بالمشاركة في الحكومة[٩٩].

كانت أولى خطوات التنسيق بين مختلف أحزاب المعارضة في مايو ١٩٩٥، والتي اتضحت من خلال تقدم كل من حزبي الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية وحزب الإستقلال، هذا وقد تمكنت مختلف أحزاب المعارضة من التجمع فيما عرف بالكتلة الديموقراطية الذي وقع على ميثاق تأسيسها خمسة أحزاب سياسية. وعلى الرغم من ذلك فقد افتقرت تلك الكتلة إلى التجانس بالإضافة إلى عدم تمسكها ببرنامج ورؤية مشتركة، بالإضافة إلى الإختلافات بين أحزاب المعارضة حول توجهها نحو الإصلاح، فقبل انتخابات ١٩٩٢ رأى البعض الإكتفاء بإصلاحات دستورية جزئية وعدم المساس بالدور المحوري للمؤسسة الملكية بل والإبقاء على دور أساسي للأجهزة الحكومية، وفي المقابل أشارت بعض التنظيمات المعارضة ضرورة إحداث إصلاحات جذرية عبر نهج ديموقراطي حقيقي يسمح بمعالجة التناقضات التي يعاني منها الواقع المغربي. وجدير بالذكر أنه على الرغم من ذلك الإختلاف في التوجه الإصلاحي فإن مختلف القوى السياسية ارتضت محورية دور المؤسسة الملكية بحيث طالبت بتدخلها لضبط العملية الإنتخابية[١٠٠].

ولقد عكس هذا الواقع بطبيعة الحال تناقضاً حاداً في كل من خطاب وممارسات الإصلاح لدى مختلف القوى السياسية المعارضة وذلك يرجع بالأساس إلى رغبتها في التحالف مع الملك من ناحية ورفضها للهيمنة الحكومية من ناحية أخرى، ولقد كان قبول صيغة توافقية للإصلاح هو السبيل الذي اتخذته المعارضه للتكيف مع النظام السياسي؛ فتمثلت مطالب المعارضة في الإصلاح بالاساس في ضرورة إجراء تعديلات دستورية لتحقيق مزيد من

---

[٩٩] هدى ميتكيس، الحركة الإسلامية في المغرب ومرجعية مشتركة مع النظام، مرجع سابق، ص ٥٠.

[١٠٠] اليزيد البركة، المسار التكتيكي الإستراتيجي للإنتقال العسير،(الدار البيضاء: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص٢١.

الفصل بين مختلف السلطات وتدعيم الرقابة البرلمانية وضمان إستقلال القضاء مع مراجعة كل القوانين المتعلقة بالحريات والقوانين الإنتخابية، وعموماً يمكن القول أن مختلف القوى السياسية المغربية قد هدفت من هذا الإصلاح إلى بناء ملكية دستورية شبه رئاسية تحتفظ المؤسسة الملكية فيها باختصاصاتها بإعتبارها حكماً بين مختلف القوى السياسية وأساساً لوحدة التراب المغربي ولإستقرار وأمن البلاد مع تعيين الملك لرئيس للوزراء من الأغلبية البرلمانية.

ولقد قبل الملك بالفعل بعض المطالب فلقد قام في أكتوبر ١٩٩٤ بتعيين رئيس الوزراء من المعارضة، في حين تجاوز المطالب الخاصة بالإصلاحات السياسية والدستورية، وهو ما اعتبرته مختلف القوى السياسية غير كافي لإحلال التوازن بين السلطات داخل الدولة. ولإعلان الشرعية لمشاركتها في الحكومة أعلنت أحزاب المعارضة أن هذا الواقع تعاقداً جديداً مع الملك في ظل توافق وطني والذي يمثل مرحلة إنتقالية من التناوب التوافقي إلى التناوب الحقيقي، وتغاضت مؤقتاً عن مطالبها للإصلاح السياسي.

وعلى هذا النحو قبلت مختلف القوى السياسية صيغة توافقية للإصلاح الدستوري والسياسي وتولى عبد الرحمن اليوسفي تشكيل الحكومة لعام ١٩٩٥ من أحزاب الكتلة الديموقراطية؛ والتي قبلت بعد ذلك الإصلاحات الدستورية لعام ١٩٩٦ والتي لم تعكس المطالب الحقيقية للإصلاح بحيث تراجع مفهوم التحول الديموقراطي ليحل محله مفهوم الأسلوب الجديد لإدارة الشئون العامة(١٠١).

ج- الظروف الإقتصادية والإجتماعية: عاش المغرب فترة طويلة من التخبط الإقتصادي فالعديد من الدراسات تشير إلى حدوث ركود وتدهور عام في مستويات المعيشة، هذا بالإضافة إلى النتائج السلبية لتطبيق برامج إعادة الهيكلية الإقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك الأثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن إعتماد نظام إقتصاد السوق. ولقد صنف المغرب في المرتبة ١٢٥ حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨، وبلا شك أن كل تلك السلبيات الإقتصادية كان لها مردوداتها الإجتماعية، خاصة وأن الأساس الإقتصادي للتنمية السياسية في المغرب يقوم على طبقة من رجال الأعمال، وبذلك فقد أثرت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية على المجال السياسي من حيث إنها أدت إلى فوارق طبقية واسعة، وكذلك تعرض الطبقة الوسطى لضغوط كبيرة وتزايد احتمالات هبوطها بدلاً من صعودها.

---

(١٠١) أنظر: نص حديث عبد الرحمن اليوسفي، الإتحاد الإشتراكي، ١٠يونيو١٩٩٧.

ويشير البعض إلى أن مفهوم النخب الإستراتيجية ملائم للحالة المغربية، حيث أهمية التركيز على من يسيطرون على المراكز الحساسة أو الإستراتيجية في المجتمع المغربي، وثمة طابع تقليدي يغلب على تلك النخبة والتي يحكمها ثقافة سياسية تقليدية وهو ما أدى إلى التواصل والإنسجام بين النظام الملكي والنخبة السياسية، وكذلك ترجيح الانتماءات ونمط العلاقات التقليدية على الشكل المؤسسي أو الحزبي[١٠٢].

د- الثقافة السياسية: تعرف الثقافة السياسية بأنها نسقاً من القيم المشتركة يساعد على تشكيل سلوك الأفراد في مجتمع ما، هناك من يشير إلى وجود ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية التي تميز المجتمع المغربي[١٠٣] : ثقافة انقسامية وثقافة الإجماع وثقافة المشاركة، تلك الثقافة السياسية ناتجة عن تفاعلات عناصر البيئة السياسية المغربية فلقد أشرنا من قبل إلى أن النظام السياسي يقوم على التوفيق بين عناصر التقليدية والحداثة، بالإضافة إلى أن عناصر النظام السياسي المختلفة تحاول أن تكيف نفسها مع معطيات النظام الملكي وما يفرضه من حدود، خاصة تلك المتعلقة بالحفاظ على مركزية دوره داخل النظام السياسي، ولعل هذا الواقع السياسي التوفيقي وأحياناً المتناقض في المغرب هو الذي عمل على تشكيل عدة أنواع من القيم المكونة للثقافات السياسية داخل المجتمع المغربي.

(٢): البيئة الدولية:

(الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديموقراطي في المغرب):

في إطار حديثنا عن دراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في طرح قضية الديموقراطية في العالم العربي سوف نتناول الفاعل الأمريكي بصفته الفاعل الدولي الأهم والأقوى في تلك الدراسة. فعن موقف الولايات المتحدة من قضية الديموقراطية في العالم العربي؛ فكما ذكرنا من قبل أن الولايات المتحدة لم تكن تهتم بها من قبل أحداث سبتمبر لسبب أو لأخر، ويكفي ذكر الموقف التأييدي للولايات المتحدة من إلغاء الإنتخابات الجزائرية عام ١٩٩٢، والتي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك الفوز بها، ولكن مع تحول الإستراتيجية الأمريكية بفعل أفكار اليمين المتشدد بشقيه السياسي والديني المسيطر داخل الإدارة الامريكية، وبعد أحداث سبتمبر أصبحت قضية الديموقراطية في العالم العربي في بؤرة الإهتمام الامريكي بهدف تجفيف منابع الإرهاب ومحاربة أسباب العنف في المنطقة العربية على حد الزعم الامريكي، وتقدمت بعدها الولايات المتحدة بسيل من المبادرات والأفكار والنماذج الإصلاحية في كافة أشكال ومجالات الحياة العربية والتي وصلت لصيغتها الأخيرة في مشروع الشرق الاوسط الكبير.

---

[١٠٢] محمد المعتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي، مرجع سابق، ص١١٣، ص١٢٨.

[١٠٣] محمد سلمان، مرجع سابق، ص٣٠٠.

ومنذ الإعلان عن تلك الأفكار والمبادرات الأمريكية إكتفت الدوائر السياسية المغربية بمراقبة ردود الأفعال الاتية من المشرق عليها، ولزمت الصمت إزاء ما تضمنه الخطاب الامريكي الموجه للمنطقة العربية من أهداف إصلاحية، كما لو أنها غير معنية، فاللافت للنظر أنه لم يصدر أي رد فعل رسمي أو تعليق على الأفكار الأمريكية، سواء بالقبول أو بالرفض، عدا الأفكار المنشورة في بعض الصحف والتي عادة ما تعكس وجهة النظر الرسمية، والتي سارعت بالتشكيك في الأهداف الامريكية من طرح قضية الديموقراطية ضمن أولوياتها الإستراتيجية، وأشارت إلى الإحتلال الأمريكي للعراق ودعمها المطلق لإسرائيل.

ولكن وللوهلة الأولى يبدو أن التعامل الأمريكي مع منطقة شمال أفريقيا أحد اسباب هذا الموقف؛ فهم لم يدرجوا دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) في الجولة الخاصة التي قام بها مساعد وزير الخارجية الأمريكي في مارس ٢٠٠٤ إلى عواصم عربية وغربية لشرح أهداف المبادرة، عدا زيارة خاطفة للمغرب إجتمع خلالها مع الملك محمد السادس. ولكن في نفس الوقت فإن ما طرحته واشنطن في مبادرتها المتعلقة بالديموقراطية بشكل عام قدمته بشكل مفصل للعواصم المغاربية؛ فمساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وليام بيرنز شدد لدى زيارته الجزائر في نوفمبر الماضي على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة في إشارة للإنتخابات الرئاسية الجزائرية في أبريل ٢٠٠٤. وما قاله بيرنز في الجزائر كرره في تونس والرباط اللتين زارهما في نفس الجولة مع التركيز على ضرورة تحرير الإعلام في تونس، والتأكيد على ضرورة الإصلاحات الدستورية وتحسين وضع المرأة ومراجعة التشريعات الإجتماعية في المغرب.

واستمر هذا الهجوم الديموقراطي على المنطقة من خلال جولة باول المغاربية في مطلع ديسمبر ٢٠٠٣، والتي ضمت المغرب، وعرض فيها الخطوط الكبرى للمشروع قبل إعلانه رسمياً، إذ استأثر موضوع الإصلاحات السياسية على جانب كبير من المحادثات الأمريكية المغربية. ومما أكد هذا التوجه هو زيارة لون كرينر مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون حقوق الإنسان والديموقراطية لتونس والجزائر لمتابعة الملفات التي بحثها باول، وبناء على ما سبق نجد أن بعد التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو الإهتمام بقضية الديموقراطية في العالم العربي تزايدت العوامل الدافعة نحو المزيد من الديموقراطية، ففي المغرب وكأي دولة عربية وجدت نفسها أمام ضغوط أمريكية متزايدة بالإضافة للضغوط الداخلية، وعلى الرغم من الصمت المغربي في رد الفعل الأولي على تلك الأطروحات الأمريكية إلا أن تلك الإستجابة ما لبست وأن إتخذت أخطر أنواع ردود الفعل وهي تلك القريبة من المرونة الكاملة.

فعلى سبيل البداية؛ قد أقدم المغرب على إصدار مدونة جديدة للأسرة، والتي اعتبرت خطوة هامة في طريق الإصلاح وهذا يعني وضع الحكومة المغربية مشروع الإصلاح على جدول أعمالها، بل وباشرت تنفيذ بعض بنوده، وإن كان بإنتقائية واضحة وعلى الرغم من استمرار الحذر من التعليق على مضمونه رسمياً.

وفي نفس السياق كانت اتفاقية التجارة الحرة الأميركية المغربية والتي سوف تدعم الإصلاح في العالم العربي على حد الزعم الأمريكي والمغربي؛ ففي يونيو ٢٠٠٤ قال مسؤولون اميركيون ومغاربة رفيعو المستوى أن اتفاقية التجارة الحرة الأميركية المغربية التي وقعت مؤخراً ستعمل على تشجيع الرخاء والديمقراطية في المغرب ومنطقة الشرق الأوسط الكبير.

وأشار روبرت زيليك الممثل التجاري الأمريكي في حفل التوقيع على الاتفاقية بواشنطن يوم ١٥ من نفس الشهر أن"من خلال إتفاقيات تجارة حرة سيمكننا إحتضان الدول المصلحة، والمساعدة في تشجيع تحولها وتدعيم فرص نجاحها، في الوقت الذي نفتح فيه اسواقا جديدة أمام البضائع والسلع الأميركية".

وتحدث زيليك عن تواصل الاصلاح والتنمية الذي تروج له التجارة فقال "ان التجارة تفتح المجتمعات على العالم الخارجي وتشجع التنمية وتساعد الناس، رجالاً ونساء، على تحسين حياتهم حاضرا وبناء المستقبل لأبنائهم في الغد، وتساعد التجارة على توليد طبقة وسطى يمكن أن تدافع عن إستمرار الإصلاح، والسياسات التي تشجع الحرية الاقتصادية إنما تفتح المجال أمام الحرية السياسية"، ولعل هذا دليل على مدى كون قضية التحول الديموقراطي في العالم العربي أصبحت في بؤرة الإهتمام الأمريكي، وبالإضافة إلى ذلك فهو يربط المصلحة الأمريكية في التحول الديموقراطي بالمصالح الإقتصادية في تلك الإتفاقية دلالة على حيوية وأهمية كلا المصلحتين.

وعلق الطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة المغربي للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، قائلاً أن المغرب لا يسعه أن ينفذ إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية بمفرده وستمنح الاتفاقية المغرب عدة وسائل لتسخيرها لتحقيق الرخاء، وتابع قائلاً "بواسطة هذه الاتفاقية سيصبح المغرب جسراً بين الولايات المتحدة من ناحية والشرق الأوسط وأفريقيا والعالم العربي من ناحية اخرى، والولايات المتحدة والمغرب واقعان على مفترق طرق قارات وعلى طول حدود بين ثقافات مختلفة، والمزايا التي ستجنى بالتأكيد من هذه الاتفاقية لن تساعد المغرب فحسب بل كل بلد عربي نتاجر معه أيضاً" وجاء في تصريح زيليك أيضاً أن "الإتفاقية مع المغرب تأتي في وقت دقيق للمغرب والعالم العربي؛ إذ أن المسلمين يناضلون من أجل

استعادة اسلام متسامح ومتجدد في حين يسبب التطـرف الـديني والمتـشددون والفوضـى الاقتصادية نكسات متواصلة"، ثم خاص الممثل التجاري الأميركي إلـى القـول ان اتفاقيـات التجارة الحرة هي طريقة قوية لتعزيز الانفتاح والديمقراطية ومكافحة الفقر وتـشجيع التعلـيم والترويج لظروف عمل أفضل.

وملاحظتنا هنا في غاية الأهمية فإن عدم وضوح الإستجابة المغربية الأولى للرؤيـة الأمريكية حول العالم العربي قد يكون إنطلق من شعورها إنها فعلاً غير معنية بتلك المبادرة، ليس فقط لأنها مؤيد تقليدي للولايات المتحدة ولكن أيضاً بدليل المرونة المغربية في التعامـل مع تلك الأطروحات الأمريكية، وتلك الإستجابة أعطى إيجابياته للمغرب فلقد كانـت الجـائزة هي إتفاقية للتجارة الحرة، أكد من خلالها الطرفين الأمريكي والمغربي أن تلك الإتفاقية جـزء من تطبيق الأهداف والمصالح الأمريكية من المنطقة العربية وهـو التحـول الـديموقراطي وبالطريقة الأمريكية، ولم يخجل الممثل المغربي حين أشار أن التوافق الأمريكي المغربي على الإطار العام للرؤية الأمريكية ما هو إلا جسر لتنفيذ الرؤى الأمريكية في العالم العربي، والتي أكد عليها الممثل الأمريكي في ربطه بينها وبين الإسلام والإرهاب، وهو ما يدلنا في النهايـة على عمق تلك الظروف والضغوط الأمريكية على مستقبل مسيرة التحول الـديموقراطي فـي المغرب.

وفي إستجابة من نوع أقوى للمغرب على الطرح الأمريكي للديموقراطية في العـالم العربي عملت من خلالها على إقامة تجسيد مؤسسي للمبادرات الأمريكية والإستجابة المغربية في إطار ما عرف "منتدى المستقبل" والذي يهدف لإرساء الديموقراطية في العـالم العربـي برعاية اميركية، فلقد استضافت الرباط أول منتدى سياسي في اطار مشروع الشرق الأوسـط الكبير"منتدى المستقبل" والذي نظم في١١ديسمبر لمناقشة الاصلاحات في العالم العربي، والذي يفترض أن يجمع في العاصمة المغربية وزراء المالية والخارجية في أكثر من عشرين دولـة عربية إلى جانب مجموعة الدول الصناعية الثماني (الولايات المتحـدة وفرنـسا وبريطانيـا وايطاليا واليابان وكندا وروسيا) ومندوبين عن منظمات دولية.

ووفقاً للرؤية الأمريكية لهذا المنتدى فإن أعضاء المنتـدى يجمعـون علـى برنـامج مشترك يقوم على ترويج القيم العالمية التي هي الكرامة الانـسانية والديموقراطيـة والتقـدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فإن المنتدى يبحث في العديـد مـن المجـالات الاصـلاحية وخصوصاً الإقتصاد الدولي وتحسين بيئة الاعمال، بالإضافة إلىحوار حول المـساعدة علـى إرساء الديموقراطية يجمع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

وإلى جانب تحفظات دول عربية، فإن بعض الدول الاوروبية تتخذ الموقف نفسه اذ انها لا تنظر بعين الرضا الى فكرة مأسسة منتدى جديد للحوار بين الغرب والعالم العربي تحت رعاية اميركية، وعبر استضافته لهذا المنتدى، فان المغرب يجازف باظهار التباين بين الموقف الرسمي المؤيد تقليدا للاميركيين وبين الرأي العام المعارض بشدة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وكانت تظاهرة كبيرة ضمت حوالي ٥٠ الف شخص في ٢٨ نوفمبر في العاصمة المغربية اكدت التضامن مع القضية الفلسطينية والشعب العراقي ومعارضة استضافة منتدى المستقبل في المغرب.

وأخيراً فعلى الرغم من عدم وضوح الصورة الكلية في العلاقة بين الضغوط الأمريكية والإصلاح السياسي في المغرب، إلا أن ذلك لا يخرج عن الإطار العام لمحددات الطرح الأمريكي للديموقراطية في العالم العربي، وذلك لأن الخطاب الأمريكي وجه للمنطقة العربية ككل بل لمنطقة الشرق الأوسط الكبير على حد التعبير الأمريكي، وبناء على ذلك فإن حتى وإن ظنت المغرب إنها قد تكون بعيدة المنال بناء على أنها مؤيد للسياسات الأمريكية، فإن ذلك لا ينطبق على الجانب الأمريكي والذي لا يهتم إلا بمصالحه الإستراتيجية والتي تحددت في الوقت الحالي بدفع التحول الديموقراطي في العالم العربي. ولكن في ذات الوقت فإن رد الفعل المغربي والذي تمثل في المرونة الكاملة في التعامل مع هذا الطرح الأمريكي، جعل الولايات المتحدة توقع مع المغرب إتفاقية للتجارة الحرة، والتي وبالطبع لا تقدمها الولايات المتحدة إلا كورقة مكافئة للسير في ظلال الأهداف الأمريكية، والدليل على ذلك التصريحات الأمريكية والتي تشير ضمنياً بأن مثل تلك المعاهدة الموقعة مع الأردن جاءت نتيجة السياسيات الأردنية المعتدلة، وموقفها من إسرائيل. وهو ما يحمل معنى الرضاء الأمريكي عن النظام المغربي والذي قد يؤدي في النهاية إلى تخفيف الضغوط الأمريكية بالمطالبة بالتحول الديموقراطي في المغرب ولكنها ستزال قائمة ومؤثرة على تلك المسيرة، في إطار من الإنتقائية الأمريكية في التعمل مع الدول العربية تحقيقاً لمصالح أبعد من مجرد إقامة نظم ديموقراطية في تلك المنطقة.

بل وقد ذهبت الإستجابة المغربية إلى أكثر من ذلك، فإن إستضافة الرباط لمنتدى المستقبل والذي يعد أول إطار مؤسسي يضع المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط حيز التنفيذ؛ وإن يضع المغرب في تناقض بين الموقف الرسمي المؤيد للولايات المتحدة، والموقف الشعبي الرافض للتدخل الأمريكي في الشئون الداخلية للعالم العربي، إلا أنه يحمل في طياته مضمون هام وهو أن الضغوط الأمريكية على العالم العربي قد أتت بثمارها، وأن قضية التحول الديموقراطي وبالطريقة الأمريكية قد أدرجت في أجندة عمل النظام المغربي، وهو ما يعطي لنا إنطباع عن قوة الفاعل الأمريكي في مسيرة التحول الديموقراطي المغربي، والتي وإن بدأت شكلياً قبل تلك الضغوط، ولكنها وبالتأكيد ستتخذ مساراً أكثر جدية في المستقبل؛ في إطار الإهتمام الأمريكي بتلك القضية تحقيقاً لأهداف إمبريالية والتي يتبناها تيار اليمين المتطرف المسيطر داخل الإدارة أمريكية.

المبحث الثاني

ملامح وآفاق التحول الديموقراطي في المغرب

أولاً: ملامح في التحول الديموقراطي في المغرب:

شهد المغرب منذ التسعينيات مجموعة من التحولات التي عكست في مجملها بـدايات تطور ديموقراطي في ظل نظام اتسم بالسلطوية، وذلك في محاولة لخلق توازن بين عنصري النظام المغربي التقليدية والحداثة. ومن هذا المنطلق تتضح لنا خصوصية تجربة الإصلاح في السياسي في المغرب التي ترتبط بنظام سياسي تتعايش فيـه التحـولات الديموقراطيـة ذات الطبيعة الخاصة مع الملكية الوراثية والتي تستند إلى شرعية دينية، وفي إطار تعددية حزبيـة أقرها أول دستور للبلاد في ١٩٦٢[١٠٤].

فلقد سعت مختلف القوى السياسية عبر مطالبها الإصلاحية إلى إرساء دعـائم ملكيـة دستورية برلمانية حرصت من خلالها على إدخال تعديلات محدودة للغاية على سلطات الملك، وذلك دون المساس بجوهر المؤسسة الملكية المستندة إلى الشرعية الدينية بإعتبار الحاكم أميراً للمؤمنين، ومن هذا المنطلق؛ اكتفت هذة القوى السياسية بالمطالبة بتوفير الشروط الدسـتورية والسياسية لإتحاد حكومة مستقلة ودعم دور البرلمان في مراقبة الأداء الحكومي.

وفي هذا السياق يمكن القول أن هذا الواقع قد توافق مـع رؤيـة المؤسـسة الملكيـة للإصلاح والتحول الديموقراطي، والتي ترتكز حول عدم المساس بمحوريـة دور المؤسـسة الملكية في الحياة السياسية، وجدير بالذكر أن العاهل المغربي قد حرص على التصريح بـأن الديموقراطية في المغرب ممنوحة؛ لأنه استبق المطالبة بها، وعلى هـذا النحـو فـإن إرادة التحول الديموقراطي قد جاءت من أعلى بمبادرة من المؤسسة الملكية نتيجة مجموعـة مـن الضغوط الداخلية والخارجية، وذلك في محاولة لضمان الحفاظ على اسـتمراريتها ومحـورة موقعها عبر تحالفات تضمن تحقيق أهدافها، فلقد اتخذت هذة التحالفات في المغرب منذ بدايـة التسعينيات وحتى وقتنا هذا شكل "ميثاق سياسي" حددت معالمه المؤسسة الملكية بمـا يعكـس رؤيتها للتحول الديموقراطي، والذي يجمع بين إرادة السلطة السياسية من ناحية وإرادة مختلف القوى السياسية ومن خلاله يقوم الملك بدور المحايد بين أطراف اللعبة السياسية.

---

[١٠٤] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص٣٠.

أولاً : إرهاصات الإصلاح السياسي في المغرب: توجه الإصلاح السياسي في المغـرب نحو التركيز على الإصلاح الدستوري والذي طالما طالبت بـه القـوى الـسياسية المختلفة داخل النظام السياسي. فلقد شهد المغرب منذ إستقلاله عـام ١٩٥٦ وحتـى ١٩٩٦ خمسة دساتير تقاسمت فيما بينها بعض السمات أهمها ترجيح كفـة الـسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث اتسم دور الـسلطة التـشريعية فـي صـياغة السياسات العامة بالمحدودية الشديدة مقارنة بالسلطة التنفيذية التي تتبـع المؤسـسة الملكية.

ومع تصاعد حدة المطالبة بالإصلاحات السياسية، جاءت المراجعة الدستورية ١٩٩٢ لتتوج جهود مختلف القوى السياسية في سعيها نحو الإصلاح والتغيير، حيث قدمت المعارضة المغربية ثلاث مذكرات للعاهل المغربي تتضمن تصوراتها بشأن التعديلات الدستورية، والتي تتركز حول إيجاد نوع من التوازن بين كل من السلطتين التنفيذية والتـشريعية، وذلـك دون المساس بصلاحيات المؤسسة الملكية وبسلطة العاهل المغربي كأمير للمؤمنين. وعلـى هـذا النحو يمكن القول أن تعديلات ١٩٩٢ قد توصلت بالفعل إلى تخفيف حدة عدم التوازن القـائم بين السلطتين. وذلك من خلال إعطاء المزيد من الثقل للسلطة التشريعية مع توسيع صلاحيات رئيس الوزراء. وفي ظل هذة الإصلاحات الدستورية جاءت الإنتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ لتعكس أزمة سياسية بعد رفض أحزاب المعارضة للعرض الملكي بتشكيل حكومة بـضمانات سياسية من أهمها عدم إسقاطها لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

وفي عام ١٩٩٤ صوتت معظم أحزاب المعارضة بالإيجاب على دستور ١٩٩٤، ومع بدايات عام ١٩٩٦ تحددت المباحثات بين كل من القصر والمعارضة التقليدية والتي نجم عنها توقيع كل من الحكومة والنقابات لما عرف بالميثاق الإجتماعي إضافة إلى عـرض مـشروع لدستور جديد استجاب لكثير من مطالب أحزاب المعارضـة التـي صـادقت عليـه. ففـي ١٣سبتمبر١٩٩٦ تم إقرار الدستور المراجع عبر إستفتاء شعبي، واعتبرت التعـديلات التـي أدرجت على دستور ١٩٩٢ بمثابة نقطة تحول أساسية في التـاريخ الدسـتوري والـسياسي المغربي؛ حيث أسهمت في دعم السلطة التشريعية وحددت دور الحكومـة فـي العديـد مـن المجالات[١٠٥].

---

[١٠٥] هدى ميتكيس، الحركة الإسلامية في المغرب ومرجعية مشتركة مع النظام، مرجع سابق، ص٧- ص٩.

وجدير بالذكر أن من التطورات الديموقراطية الهامة التي شهدتها المغـرب بموجـب التعديلات الدستورية، والتي دعمت من وجود فعال لمؤسسات سياسية أخرى غير المؤسـسة الملكية في الحياة السياسية المغربية؛ هو أن الدستور الجديد ينص ولأول مرة على أن الوزير الأول هو الذي يقترح قائمة وزارته على الملك الذي يعين هـذا الأخيـر، ومعنـى ذلـك أن الوزراء سيصبحون مسئولين أمام الوزير الأول. ومع أن هـذا لا ينطبـق علـى الـوزارات السيادية التي يكون وزراؤها مسئولين أمام الملك مباشرة، ولكن النقطة الأهم أن هذة الخطـوة تنطوي على تطور سياسي هام في الحياة السياسية المغربية والذي يتمثل في ظهور مؤسـسة الوزير الأول التي كانت من قبل ليس لها إعتبار في الخطاب السياسي المغربي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الدستورية التي بادرت بها المؤسسة الملكيـة منذ بداية التسعينيات أدى إلى إلى الإلتفاف حولها خاصة بعد التأييد الذي حظى بـه دسـتور ١٩٩٦، وذلك عكس الدساتير السابقة، وهو ما أدى إلى إنفراج الواقع السياسي المغربي، فلقـد عمدت الملكية في التسعينيات إلى بلورة توازن جديد تمثل في طرح ما وصـف ب"التنـاوب التوافقي" الذي قام على أساس إشراك المعارضة التاريخية فـي العمـل الحكـومي كطـرف مركزي مع تعيين وزير أول من بين صفوفها ممثلا في الكاتب الأول الأمين العـام لحـزب الاتحاد الاشتراكي. وهي تجربة دامت أربع سنوات ما بين مارس ١٩٩٨ وأكتـوبر ٢٠٠٢، وأسهمت في بداية القطيعة مع منطق الاستمرار الحزبي فـي مواقـع محـددة سـلفا داخـل المؤسسات.

وعلى هذا النحو فإن المعارضة المغربية قبلت مبدأ التناوب التوافقي بإعتبـاره اتفاقـاً سياسياً وليس إستناداً إلى الدستور. وهو ما يشير في مجمله إلـى أنـه بـرغم الإصـلاحات الدستورية التي تشهدها المغرب إلا أن دستوره الحالي لا يخدم كثيراً التحـول الـديموقراطي الحقيقي، بحيث أن المغرب تشهد إطاراً دستورياً ملكياً وليس حقيقياً، وهو مـا يجعـل هـذة الدساتير مجرد مبادرات قانونية، ولعل هذا الواقع هو ما حدا باليوسفي إلى التـصريح بعـدم رضائة عن دستور ١٩٩٦ وأن أعرب أمله في المزيد من الإصلاحات الدستورية.

وبناء على ذلك، وبنظرة فاحصة على تلك الإصـلاحات التـي بلورتهـا المراجعـة الدستورية لعام ١٩٩٦، نلحظ من خلالها أنها لم تتطرق إلى أسس وركائز المؤسسة الملكيـة بحيث استمر إحتكار هذة الأخيرة للحقل السياسي، بالإضافة إلى أنها لم تحقق التـوازن بـين السلطة التشريعية والتنفيذية كما طالبت به المعارضة، أما عن السلطة التنفيذية فلقـد جـاءت التعديلات المتعلقة بالمجال الحكومي متواضعة نسبياً.

وبذلك فإن هذة الإصلاحات الدستورية وإن حددت شكل وأليات السلطة السياسية في المغرب إلا أن الوثيقة الدستورية عدت في إطار هذا السياق دستوراً ملكياً بالأساس حيث لم يتم التفاوض بشأنها ولم تعكس كافة القوى داخل المجتمع المغربي وإنما أبرزت هيمنة السلطة الملكية في إطار توازن القوى القائم، حيث ظل النظام المغربي أقرب إلى كونه ملكية برلمانية يتمتع فيها الملك بصلاحيات واسعة النطاق.

وعلى صعيد أخر يثور التساؤل حول تناول الدستور لمفهوم التناوب؛ هنا نلحظ أنه لا يشير إلى التناوب كآلية تتحدد على أساسها الأدوار السياسية، وعلى هذا النحو لجأ الفاعلون السياسيين إلى إستحداث صيغ توافقية عرفت بالتناوب التوافقي والتي جاءت كنمط للعلاقات السياسية خارج الوثيقة الدستورية. وذلك نتيجة غموض النص الدستوري وعجزه عن ضبط مجريات الأمور، ولعل إغفال الدستور عن مفهوم التناوب جاء مقصوداً حتى يخضع هذا الأخير لتوازن القوى الذي عادة ما تكون لصالح المؤسسة الملكية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدستور المغربي لم يعكس التحولات التي يشهدها الواقع المغربي خاصة وأنه تم في إطار أوتوقراطي ولم تسهم فيه بقية القوى السياسية.

ثانياً : العهد الجديد وملامح النهج الإصلاحي: تولى محمد السادس السلطة بعد توقيع كل من الوزير الأول عبد الرحمن يوسفي وباقي أعضاء الحكومة والعلماء وزعماء الأحزاب وغيرهم من الشخصيات وذلك في إطار الإلتزام بالطابع التقليدي للنظام، الوذي يؤكد سمو المؤسسة الملكية على بقية الفاعلين السياسيين، ومن جانبه أعلن الملك محمد السادس عن تبنيه لتوجه ديموقراطي يعكس الواجهة الحديثة للنظام من خلال إحترامه للمؤسسات ولحقوق الإنسان والحريات العامة وتحديث مختلف البنى الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، مع عدم إغفال ركائز الواجهة التقليدية للنظام المغربي. وكذلك أكد محمد السادس على أهمية السير قدماً على نهج الحداثة بما يضمن رفع الأداء الإقتصادي والسياسي للنظام.

وقد بادر بالفعل بإتخاذ مجموعة من الإجراءات التي كان من شأنها التخفيف من حدة الإنتقادات الموجهة للنظام بشأن ملف حقوق الإنسان؛ حيث أطلق سراح بعض المعتقلين السياسيين كما سمح بعودة عدد من المعارضين وأسرهم، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت أحزاب المعارضة وجماعات حقوق الإنسان قد أدانت في الماضي الانتخابات البرلمانية السابقة، متهمة وزير الداخلية بالتلاعب في النتائج لصالح الأحزاب الموالية للحكومة، ولذلك حرص العاهل المغربي في محاولة غير مسبوقة بتحجيم سلطات وزير الداخلية التي أتسمت بالإتساع في عهد الملك الحسن الثاني، وكُللت هذة المحاولات بإقالة وزير الداخلية نتيجة عدد من التجاوزات التي أُتهم بشأنها، وشملت مجموعة من الإنتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي ذات السياق فإن الملك محمد السادس أراد أن يظهر نوع من التعددية في النظـام السياسي والتي تتم من خلال أليات معينة؛ بحيث لا يصل للبرلمان قوى سياسـية لا يرضـى عنها الملك. لذلك فلقد كان هناك مساحة من الحرية في حركة التيارات السياسية فيمـا عـدا ضغط نسبي على التيار الإسلامي المتنامي، ولقد كان هذا الضغط من خلال إنفتاح المؤسـسة الملكية على تيار اليسار الذي يمثله عبد الرحمن اليوسفي والذي تسلم مقاليد الحكم فـي عهـد والده وليكون أول زعيم إشتراكي يتولى هذا المنصب في المغرب بعد رحلة مـن المقاطعـة استمرت ثلاثين عاماً وفي هذا الإطار كانت إنتخابات عام ٢٠٠٢.

وعلى صعيد أخر أكد العاهل الشاب على تحقيق قدر أكبر من التواصل مع الجماهير، وتحقيق تصالح مع مواطني العديد من المناطق المغربية والتي سبق أن اعلنت عـن سـخطها تجاه النظام في فترات سابقة، هذا كما لم يغفل الملك محمد السادس أهميـة محاربـة الفقـر ومشكلة إنعدام العدالة التوزيعية وفتح ملف التعليم من خلال إنشاء لجنة عهد إليها إعـداد مـا عرف بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبطبيعة الحال شغل ملف الإصلاح السياسي قمة هذة التحديات التي يشهدها العهد الجديد.

وبرغم إقترانه بغيره من محاولات الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي نتيجة صـعوبة الفصل فيما بينهم إلا أن العاهل الشاب أولى إهتماماً خاصاً بالإصلاح الـسياسي وبمـصداقية المؤسسات النيابية التمثيلية، لذلك رأى البعض أن الانتخابات البرلمانية مثلت اختباراً لمساعي العاهل المغربي محمد السادس الحذرة باتجاه المزيد من الديمقراطية، وهي أول إختبار حقيقي لبواكير النهج الإصلاحي للملك محمد السادس بعد أن جائت في سياق مغاير تماماً لإنتخابـات ١٩٩٧. وقد حث الملك على إجراء انتخابات نزيهة، وهو الأمر نفسه الذي كان يفعله والـده. غير أن دبلوماسيين يقولون إن الأمر بين ما قاله العاهل الراحل الحسن الثاني وابنه مختلـف، حيث يعني الأخير ما يقول؛ فلقد عكست النتائج بالفعل شكل الخريطة السياسية في المغرب مع الأخذ في الإعتبار أن نسبة المشاركة بالتصويت الإيجابي منخفضة إلى نحو ٣٧%.

خاض الإنتخابات التشريعية في سبتمبر ٢٠٠٢ عدد ٢٢ حزبـاً، جائـت أحـزاب : (الاتحاد الإشتراكي للقوى الشعبية، الإستقلال، العدالة والتنمية، الإتحاد الدسـتوري، الحركـة الشعبية، الوطني الديموقراطي) في مقدمة الفائزين فيها مع تبادل في المواقع النسبية، فوقـف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بقيادة رئيس الوزراء عبد الرحمن اليوسفي على رأس القوى السياسية في البلاد، بعد حصوله على ٥٠ مقعداً من أصل ٣٢٥مقعد. بينما حصل حزب الاستقلال على ٤٧ مقعداً، يليه حزبا العدالة والتنمية الإسلامي والتجمع الوطني للأحرار بواقع ٤١ مقعدا لكل منهما. ولا يخفى على المتتبع للانتخابات المغربية التقدم الذي حققه الإسلاميون هذه المرة، بعد أن كانوا يشغلون في المجالس المنتهية ولايته ١٤ مقعدا فقط.

وفي هذا الإطار فتعد إنتخابات سبتمبر ٢٠٠٢ أول إنتخابات مغربيـة تجـرى فـي موعدها دون تأخير على نحو ما كان سائداً في البلاد ونظراً لتغيير الأوضاع السياسية، هذا وقد عكست هذة الإنتخابات مجموعة من الدلائل من أهمها :

١- شكلت في مؤداها تطورا لا يمكن تجاهله، إذ أتاحت توضيح جملة مـن المعطيـات السياسية وأسهمت نسبيا في إعطاء الفعل الانتخابي مدلولا معينا يمكن اختزاله فـي تجاوز المأزق الانتخابي في مظاهره المعيبة التي تجد سندها فـي بنيـة التزويـر. وبصفة عامة فلقد فضل الملك الحسن وهكذا يفعل خلفة القيام بدور الحكم الـسياسي بدلاً من أن يكون زعيماً سياسياً، حيث تتطلب تلك الوظيفة الأخيرة ضرورة تحقيـق برنامج شامل للتنمية، كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظـام الملكي رمزاً للحياد بين القطاعات السياسية والإجتماعية المتعارضة.

٢- اتسامها في مجملها بالنزاهة والشفافية؛ وهو ما أرجعة البعض إلـى غيـاب وزيـر الداخلية السابق إدريس البصري فيما يعد مؤشراً إيجابياً يضمن سير الإنتخابات دون تزوير، وعلى نفس الصعيد اتسمت الحملات الإعلامية بالجديـة وبحرصـها علـى توعية المواطنين بأهمية نزاهة العملية الإنتخابية بل إن السلطات قامت بإتخاذ عـدداً من الإجراءات ضد بعض المسئولين الذين ثبت طورتهم في مساندةو دعـم بعـض المرشحين بشكل أخل بحيادية الإنتخابات وعلى هذا النحو إرتـأت مختلـف القـوى السياسية ولأول مرة بعد تولي الملك الحسن الثاني للسلطة نزاهة هـذة الإنتخابـات مقارنة بسابقاتها، وقد تبددت نزاهة هذة الإنتخابات في الصعود الملحوظ للإسلاميين وفي تقدم حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية في ظل توافق حزبي على نمـط جديد للإقتراع بالقائمة، حيث تبنى الإنتخاب الفردي[١٠٦].

٣- عكست هذة الإنتخابات مزيداً من نضج تنظيمات المجتمع المدني التي قادت عدداً من المظاهرات للتنديد بسياسات الدولة بشأن البطالة، كما أعربت التنظيمات النسائية عن ضرورة إدماج المرأة في التنمية، وطالبت مختلف تنظيمات المجتمع المدني بمزيـد من الإصلاح السياسي وحرصت على متابعة الإنتخابات بحيـث عملـت الجمعيـة المغربية لحقوق الإنسان على رصد العملية الإنتخابية، وتابعـت جمعيـة الـشفافية المغربية سير الإنتخابات، ومن الملاحظ أن الحركـة النـسائية قـد نجحـت عبـر ضغوطاتها في إستحداث لائحة خاصة بالمرأة تتضمن ثلاثين مقعداً من بين إجمـالي ٣٥٢ مقعداً في محاولة للوصول بنسبة تمثيل المرأة إلى حدود مقاربة للديموقراطيات المغربية والتي تصل فيها هذة النسبة إلى ما بين ١١إلى ١٤%.

---

[١٠٦] محمد المعتصم، مرجع سابق، ص٢٤٥.

٤- إتضحت نزاهة هذة الإنتخابات في شغل حزب العدالة والتنمية المرتبة الثالثة بعـدد ٤٢ مقعد في البرلمان من مجموع ٣٢٥، وذلك نتيجة إنضباطه التنظيمي بقيادة سعد الدين العثماني، وإرتباطه المستمر بالجماهير، وفـي المقابـل تراجعـت الأحـزاب المعروفة بالأحزاب الإدارية ومن بينهـا حـزب الإتحـاد الدسـتوري والحركـة الديموقراطية الإجتماعية والذين طالما احتلوا مواقع متقدمة في الإنتخابات الـسابقة، هذا ويمكن تفسير هذا التراجع بعدم دعم السلطة القائمة لهذة الأحزاب على نحو مـا كلان سائداً من قبل وهو ما يشير بالتأكيد إلى دلائل إيجابية بشأن العملية الإنتخابيـة بحيث التزم العاهل المغربي بالحياد. وفي نفس الوقت افتقرت تلك الأحـزاب إلـى وجود قاعدة جماهيرية.

٥- نتج عن انتخابات ٢٠٠٢ تشكيل قطبين أساسيين في إطار الكتلة الديموقراطية يترأس أحدهما حزب الإستقلال والثاني حزب الإتحاد الإشتراكي، وهو ما حـدى بالعاهـل المغربي إلى حسم الأمر بإعتباره الحاكم الأعلى وتجاوز هـذة الخلافـات بإختيـار شخصية تحظى بالإجماع الوطني تمثلت في إدريس جطو وزير الداخليـة الأسـبق وذلك ليشكل حكومة إئتلافية تضم غالبية أعضاء حكومة التناوب التوافقي.

ثانياً: آفاق التحول الديموقراطي في المغرب:

لقد عكست الإصلاحات السياسية التي شهدها المغرب منذ بدايات التسعينيات محاولـة التخفيف من حدة انعدام التوازن بين كل من المؤسستين النيابية والحكومية، وذلك فـي إطـار المزيد من الإنفتاح الذي شهدته المؤسسة الملكية على مختلف القوى السياسية. وفي إطار هذا السياق سادت مفاهيم التراضي والتوافق والتناوب وتقبل مختلف الفاعلين الـسياسيين الـشكل الملكي الدستوري البرلماني وعكست التعديلات الدسـتورية عـام ١٩٩٢و ١٩٩٦ حـرص المؤسسة الملكية على الإستمرار في نهج الإصلاح السياسي بشروط خاصة وعبرآليات تحددها هذة المؤسسة التي أيقنت أهمية صناعة ديناميكيات التحول والإصلاح وأثاره الإيجابية علـى المجتمع، ولقد أيدت بعض التيارات السياسية ما حققته المغرب من خطـوات إيجابيـة علـى طريق الإصلاح، وأشار البعض إلى الإستشهاد بما حققته حكومة التناوب كدليل علـى رسـم معالم التحول المطلوب[١٠٧].

[١٠٧] محمد عابد الجابري، "مستقبل التجربـة الديموقراطيـة فـي المغـرب"، المـستقبل العربـي، العـدد ٢٣٩،يناير١٩٩٩، ص٢٢.

ولكن ذلك لا ينفي وجود بعض الإنتقادات التي توجه إلى مسيرة الإصلاح الـسياسي في المغرب وهي بإختصار:

١- حصر إشكاليات التحول الديموقراطي في مستوى سطحي بإعتباره يستهدف تعديلات دستورية فحسب، فعلى الرغم من أن التعديل الدستوري هو بالفعل العماد الأساسـي الذي يجب أن ينطلق منه الإصلاح السياسي السليم، ولكن في نفـس الوقـت فـإن المسلمات التي قد تنطبق على أي نظام سياسي تختلف عن تلك التي تقوم عليها النظم السياسية العربية، وتلك الأخيرة تحتاج في مسيرة الإصـلاح الـسياسي والتحـول الديموقراطي بالإضافة للتعديلات الدستورية إلى الممارسة العملية والتي من خلالهـا يترسخ العمل السياسي في المجتمع، وذلك إنطلاقاً من عدم إلتزام الـنظم الـسياسية العربية بالأطر الدستورية الخاصة بها، ولا تتم آلية الممارسة الفعليـة دون تـوافر الإقتناع والإتفاق بين مختلف القوى السياسية على إطار فعال من العمل السياسي.

٢- إستبعاد الحركة الإسلامية من التقدم برؤيتها أو إستشارتها في عملية التحـول، وإن كانت إتاحة الفرصة لبعض فصائلها لدخول البرلمان يعد أمراً إيجابياً في هذا الصدد، وهنا نحن بصدد إحدى النقاط المميزة للنظام السياسي المغربي، والذي إنطلق تعامله مع تلك التيارات الإسلامية من خلال رفضه لوجود بـدائل دينيـة عـن المؤسـسة الملكية، وذلك على أساس إعتماد النظام السياسي الملكي فـي أحـد جوانبـه علـى الشرعية الدينية حتى أن الملك يلقب بأمير المؤمنين. وبناء على ذلك فقد كان التعامل مع تلك التيارات الإسلامية بوطأة أقل نسبياً من تلك التي يتعامل بها معظـم الـدول العربية الأخرى.

٣- إصباغ تعامل المؤسسة الملكية مع قوى المعارضة بشئ من الإنتقائية، فنلاحظ بروز مطالب حزبين رئيسيين هما حزب الإستقلال والإتحاد الإشتراكي، وكأنهما الطـرف الوحيد الذي يحظى بالشرعية في المطالبة بالإصلاح والتحول الديموقراطي، والـذي قد يجد شيئ من الإستجابة، في مقابل نزع الشرعية من معظـم القـوى الـسياسية الأخرى والتي إن وجدت فتكونت غير فعالة وسلبية.

ولكن على الرغم مما شهده النظام المغربي من إصلاحات إلا أن هناك تحديات ومعوقات تحول دون حفز المزيد من التحول الديموقراطي في المغرب، لعل من أهمها هيمنة الملك علـى الحياة السياسية في المغرب، وإصراره على أن يملك ويحكم معاً. وإستخدامه العديد من السبل التي تدعم هذا الهدف، ولاسيما تكريس الثقافة التقليديـة، ودعـم العلاقـات العـشائرية، وإسـتخدام إستراتيجيات الموازنات الحزبية التي تضعف الأحزاب والتي تفتقد الطابع المؤسسي بالفعل.

كما أن الإرث الذي تراكم خلال الأربعين سنة الماضية على مستوى أجهـزة الدولـة ككل والجهاز الإداري بصفة خاصة من فساد شامل، هو فساد بنيوي بمعنى أن المساس بـأي جانب منه يثير الجوانب الأخرى بالتبعية. وكما هو معلوم فإن هذا النوع من الفـساد يحمـي بعضه بعضاً. لذلك فإن الأمر يتطلب إرادة سياسية قوية ومصممة على معالجة المشكلة بكـل أبعادها في نفس الوقت وتدشين بداية جديدة، وأخيراً يمكن القول أن المغرب قد خطـت نحـو الديموقراطية ولكن ثبات هذة الخطوة وتقدمها بعد ذلك يعتمد على مواجهة التحديات المرتبطة بالواقع المجتمعي سواء سياسي أو إقتصادي[١٠٨].

الفاعلون السياسيون ومستقبل الديموقراطية في المغرب: في سـياق الحـديث عـن مستقبل الإصلاح السياسي في المغرب، فإن ذلك يتطلب بالضرورة إلقاء الضوء على الأدوار المتوقعة لأهم الفاعلين السياسيين على الساحة المغربية:

١- **فيما يتعلق بالسلطة الملكية؛** يبدو أن الإتجاة لمزيد من الإنفتاح الـسياسي الليبرالـي سوف يمثل توجهاً أساسياً في سياسيات الملك الحالي، وهنا نشير إلى مدى مـا يمثلـه ذلك الوضع من تهديد لثوابت النظام وركائز شرعيته الحالية فـي المغـرب، ويـشير الواقع السياسي في المغرب إلى تراجع إستخدام لقب أمير المـؤمنين فـي الخطـاب الإعلامي وتفضيل بعض المسميات الأخرى كالملك الشاب أو العهد الجديد، وهو مـا يعني إهتمام النظام الحالي بتدعيم أسس الشرعية بممارسات أكثر حداثة، وذلك دون أن يؤثر ذلك على موقع المؤسسة الملكية الذي تكرسه النصوص الدستورية أسلوب البيعة المتبع – في المغرب كما ذكرنا من قبل- بيد أن الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال عدم حدوث بعض التطور أو التغيير في أسلوب الحكم، مع التطـور النـسبي للثقافـة السياسية المغربية؛ سواء على مستوى النخبة الحاكمة أو على المستوى الجمـاهيري، ومن هذا المنطلق تقبل النظام الحالي تجربة التناوب التوافقي دون تقـويض للأسـس التقليدية للنظام والتي تضمن بدورها إستيعاب التباينا تفي الواقع المغربي.

٢- **بقية أطراف المعادلة السياسية؛** فنجد أن الأحزاب السياسية في المغـرب يتوقـع أن تشهد تحولات واسعة النطاق نتيجة تباين المناخ السياسي للنظام الحالي عن أي فتـرة سابقة، فقد لجأت مختلف الأحزاب منذ إنتخابات ١٩٩٧ إلى إختيار زعامات جديدة في معظمها، إضافة إلى إمكانية حدوث تغييرات في الخريطة الـسياسية وفـي توازنـات القوى، بحيث يتصور أن تتجه المؤسسة الملكية إلى توطيـد علاقاتهـا مـع أحـزاب المعارضة لمواجهة تنامي التنظيمات الإسلامية على شاكلة جماعة العدل والإحـسان،

---

[١٠٨] المرجع السابق، ص٣٣.

وحركة التوحيد والإصلاح، فالنظام سوف يلجأ بالتأكيد لتحجيم نفوذ هذة المجموعـات إلى إرساء مجموعة من التحالفات تضمن هيمنتـه علـى مقاليـد الـسلطة وضـمان إستمرارية ضبطه لإيقاع الحركة السياسية، وفي محاولة لتدعيم موقفها تجاة الحركـة الإسلامية حرصت المؤسسة الملكية على المناداة بضرورة محاربـة الفقـر والفـساد وتضمين بعض المناتطق في خطط التنمية في محاولة لإستيعاب مطالب هذة الحركة.

٣- **دور العامل الخارجي في مسيرة الإصلاح السياسي في المغرب**؛ فكما ذكرنا من قبل فإن المغرب أبدت درجة كبيرة من المرونة في التعامـل مـع الطـرح الأمريكـي للديموقراطية في العالم العربي، والذي تطور بعد ذلك إلى أنها إستضافت أول إطار مؤسسي ينفذ الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، وتلك الخطوة تحمل مـضمون هام وهو أن الضغوط الأمريكية على العالم العربي قد أتـت بثمارهـا، وأن قـضية التحول الديموقراطي وبالطريقة الأمريكية قد أدرجت في أجندة عمل النظام المغربي، وهو ما يعطي لنا إنطباع عن قوة الفاعل الأمريكي في مسيرة التحول الـديموقراطي المغربي، والتي وإن بدأت شكلياً قبل تلك الضغوط، ولكنها وبالتأكيد ستتخذ مـساراً أكثر جدية في المستقبل؛ في إطار الإهتمام الأمريكي بتلك القضية تحقيقـاً لأهـداف إمبريالية والتي يتبناها تيار اليمين المتطرف المسيطر داخل الإدارة الأمريكية.

ولعل هذا الموقف المغربي المتعاون مع الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة هو الذي جعل الولايات المتحدة توقع مع المغرب إتفاقية للتجارة الحرة، وهو مـا يحمـل معنـى الرضاء الأمريكي عن النظام المغربي والذي قد يؤدي في النهايـة إلـى تخفيـف الـضغوط الأمريكية بالمطالبة بالتحول الديموقراطي في المغرب ولكنها ستزال قائمة ومؤثرة على تلـك المسيرة، في إطار من الإنتقائية الأمريكية في التعامل مع الدول العربية؛ تحقيقاً لمصالح أبعـد من مجرد إقامة نظام ديموقراطية في تلك المنطقة.

وأخيراً يمكننا تفسير التجاوب المغربي مع الطرح الأمريكي لتلك القضية فـي ذلـك الوقت قد نبع من إدراكها بثقل وجدية تلك الضغوط وما إتخذته من إطار دولي، وكل ذلك قـد يعمل على تحريك الديموقراطية بسبل غير رسمية وغير مباشرة دون سـيطرة مـن النظـام خاصة عن طريق المنظمات الغير حكومية أو التنظيمات الحزبية التي لا يرضى عنها النظام، ولذلك كان رضوخ النظام لتلك المطالب الأمريكية ما هو إلـى حفاظـاً علـى ذات النظـام وإستمراريته، وإيمانه بأن هناك بالفعل فجوات غير ديموقراطية بداخلـه فـي حاجـة إلـى الإصلاح، وفي نفس الوقت إدراكه لقوة الطرح الديموقراطي والطرف الذي طرحه في زمـن يسميه البعض بالقرن الأمريكي.

رؤية للإصلاح السياسي في المغرب: عموماً فإن تجربة الإصلاح السياسي في المغرب في بداياتها إلا أنها تشير إلى توافق أطراف اللعبة السياسية على ميثاق سياسي يجمع فيما بينهم في ظل تنامي تنظيمات فاعلة للمجتمع المدني بما يسهم في حفز مزيد من الإصلاح السياسي الذي يأخذ مساره في ظل الحفاظ على ثوابت وركائز النظام المغربي، والمتوقع أن تتسع آفاقه ليكون أقرب إلى متطلبات التحول المعروفة عالمياً، ويتحقق ذلك عن طريق تأثيث مرحلة إنتقالية تمهد السبيل لإرساء مقومات الديموقراطية، وتحقيق مطالب أساسية من قبيل حماية الحريات والتمثيل والفصل بين السلطات وسيادة الأمة، وذلك بالتحرك على عدد من المحاور من أهمها:

١- إسباغ النظام السياسي المغربي بالبعد المؤسسي وتفعيل دورها داخل المجتمع المغربي، وذلك من خلال تفعيل توازن حقيقي بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، ويسمو دور المؤسسة الملكية فوقها ليلعب دور المحايد السياسي.

٢- تصحيح مسار العمليات الإنتخابية بما يحقق النزاهة والمنافسة الشريفة، حتى تمثل الإنتخابات آلية نقية لرسم الخريطة السياسية للمغرب، وحتى لا تكون عقبة أمام تمثيل بعض التيارات السياسية والتي قد ترفض الإنضمام لها شكاً في مصداقيتها.

٣- تحقيق التواصل بين الدولة والمواطنين، والذي يتطلب الإهتمام بالمطالب الشعبية بشكل أكبر من المطالب الحزبية والتي تعاني من ضعف قدرتها التمثيلية و قواعدها الشعبية.

٤- التخلي عن النظرة الأمنية الضيقة، والحد من وسائل الإكراه وثقافة التسخير والقهر والإشتباه الدائم، لصالح الإبداع والكفاءة والحرية، وذلك حتى يقوم المجتمع المغربي من خلال القيم التي تؤمن له المزيد من التقدم والتحول نحو الديموقراطية الكاملة.

الخـــاتمة

آفاق التحول الديموقراطي
في العالم العربي

أولاً: الفاعلون في عملية التحول الديموقراطي في العالم العربي:

١- **الولايات المتحدة الأمريكية:** وهو الفاعل الأصيل والأقوى في الحديث عن التحـول الديموقراطي في الساحة العربية، فلقد شكل العامل الأمريكي منذ التحول في الموقف الأمريكي من قضية الديموقراطية في العالم العربي بعد أحـداث سـبتمبر، العامـل الأساسي في الدفع بالتحول الديموقراطي والعامل المحفز لإستمراريته حتى يكون في وضع التنفيذ، ورغم أن التحول الديموقراطي في حد ذاته هدف إيجابي ونبيل إلا أن المقاصد الأمريكية منه ليست إلا إملاء للمصالح الأمريكية.

وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى أن تيار اليمين المتشدد أو المحافظون الجدد في إطار سعيهم الدؤوب والقديم لوضع فكرتهم عن الإمبراطورية الكونية الأمريكية موضع التنفيذ إستغلوا أحداث سبتمبر لتنفيذ تلك الأهداف وتغيير الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة نحـو العالم بصفة عامة، ونحو المنطقة العربية بشكل خاص، حيث أن الإصلاح في العالم العربـي جاء كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الامريكية المعلنه منذ سبتمبر٢٠٠٢ في إطـار حربهـا على الإرهاب، إلا أن الأهداف والمصالح الإمبريالية الأمريكية تقبع خلف مطلب الديموقراطية في العالم العربي، وبناء على ذلك فإن حدود الدور الأمريكي في عملية التحول الـديموقراطي تسير في إطار تنفيذ المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الكبير على حـد التعبيـر الأمريكي، والتي تتخذ عدة أبعاد منها المصالح الإقتصادية النفطية، الحفاظ على أمن وإستقرار إسرائيل، مصالح جيوسياسية بالتواجد المركز في المحيط الجغرافي لدول محور الشر على حد التعبير الأمريكي مثل إيران وسوريا، بالإضافة إلى المصالح الإستراتيجية بإقامة نظم حليفـة للولايات المتحدة داخل المنطقة العربية.

وخلاصة القول أن الإطار العام الذي يتحرك فيه الفاعل الأمريكـي بـصدد التحـول الديموقراطي في العالم العربي له وجهتان: الأولى هي الإيجابية؛ حيث أن الضغوط الأمريكية لإصلاح العالم العربي شكلت حجر الزاوية الذي حرك الركود الديموقراطي في العالم العربي. أما الوجهة الثانية فهي السلبية؛ وتنطلق من أن الولايات المتحدة لا تسعى لتحقيق ديموقراطيـة حقيقية، وإنما بالطريقة الأمريكية تنفيذاً للمخططات الإمبرياليـة لـصقور الإدارة الامريكيـة، ويرتبط بذلك الإنتقائية في طرح مطلب الديموقراطية في تلك المنطقة بناء على مدى التجاوب التي تبديه تلك النظم للمصالح الأمريكية، بالإضافة إلى تبعيات الإصرار الأمريكي على حقـن المنطقة العربية بنموذج غربي للديموقراطية.

٢- **الأنظمة السياسية في العالم العربي:** وهو الفاعل الثاني في قضية التحول الديموقراطي، فلقد كان في إستطاعة النظم العربية أن تتقدم في طريق التحول الديموقراطي قبل أن تُطرح الضغوط الخارجية؛ وهو حق لشعوبها وواجب عليها، وفي هذة الحالة لكانت تلك النظم هي المتحكمة بزمام الأمور تحفظها وتدفعها الشعوب العربية لتسير في طريق من التحول الديموقراطي الملائم لظروفها وطبيعتها السياسية والثقافية، ولكنها رفضت أن تتقدم على تلك الخطوة بجدية، سواء بالإصلاحات الشكلية، أو بالتماص من الإصلاح بشكل عام، ولعل الدافع هو رغبة بعض تلك النظم في الإستمرار في السلطة لإدراكها بأن الديموقراطية قد تعني نهاية حكمها. ولقد تحرك هذا الجمود بعد أن واجهت مأزق سياسي بين الضغوط الداخلية المطالبة بإصلاح كل ما يكتنف الأحوال السياسية من سلبيات، وذلك بهدف إحداث تقدم ديموقراطي حقيقي في الحياة العربية، وبين ضغوط خارجية مطالبة بالإصلاح والتحول الديموقراطي بهدف تحقيق مصالح خاصة، فوقعت النظم العربية في عزلة عن الطرفين خاصة بعد التحول في الرؤية الغربية والتي لطالما كانت تتجاهل مبادئ الديموقراطية في مقابل المصالح.

وعلى هذا الأساس فلقد تنوع دور النظم العربية في عملية التحول الديموقراطي؛ فمنها من قد تقدم بالفعل في هذا الطريق حتى من قبل طرح الرؤى الأمريكية، ونوع ثاني من قام بإصلاحات شكلية وليست حقيقية إستجابة للمأزق الذي وجدت فيه، ونوع ثالث من ظل سلبياً لم يتقدم بأي خطوة وذلك نتيجة لعدم قدرته على الإستجابة مع معطيات هذا الموقف سواء برفض الضغوط الخارجية، أو رفض المطالب الداخلية حتى لا تبدو نظم استبدادية؛ وكأنها إن لم تفعل ذلك ستنفي عن نفسها تلك الصفة. وفي كل الأحوال فقد أصبحت النظم العربية في ركن المفعول به.

٣- **الصفوة الإجتماعية والثقافية:** وهي الفاعل الثالث في تلك القضية، فمن المفترض أن تكون النخب الثقافية والإجتماعية أحد أعمدة الأساس للنظام السياسي والمشكل الأول لتوجهه نحو الديموقراطية، إلا أن في حالة النخب العربية الوضع مختلف، فالنخب الإجتماعية والثقافية يختلف موقفها من نظام لأخر حتى إنها قد تكون منقسمة على نفسها في ذات النظام السياسي، فقد تكون طبقة منفصلة عن الجماهير لا تعبر عنهم؛ سواء كانت مجرد تابع تقع في بطانة النظام السياسي ذاته، أو انها تسعى إلى التقرب من السلطة. وفي أحياناً أخرى تلعب تلك الصفوة خاصة الثقافية منها دور إيجابي ونشيط في قضية التحول الديموقراطي ويتوقف ذلك على مصداقيتها من ناحية وما يسمح لها من مساحة التعبير من ناحية أخرى.

٤- **المجتمع المدني:** والذي يتكون من الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية وخاصة تلك المهتمة بحقوق الإنسان، ولعلنا تناولنا دور الأحزاب السياسية عند الإشارة إلى ضعف المعارضة السياسية العربية بصفة عامة، وعدم إستجابة النظم العربية لمطالب الإصلاح التي لطالما تقدمت بها المعارضة السياسية. أما عن المنظمات الغير حكومية وبخاصة منظمات حقوق الإنسان فإنها تدعم الإصلاح والتحول الديموقراطي لإعتبارين: أن هذا الإصلاح يقود إلى الغايات التي تصبو لها تلك المنظمات، ومن ناحية أخرى فإنها لن تواجه معارضة النظم السياسية خاصة وإن كان هذا الإصلاح مدعوم من القوى الغربية. وجدير بالذكر أن في إطار نظرتنا لمستقبل التحول الديموقراطي فإن المجتمع المدني كفاعل أساسي في هذا الصدد يتزايد دوره وتأثيره جنباً إلى مع الدعم الغربي لتلك القضية.

٥- **الشعوب العربية (الفاعل الصامت):** تقع الشعوب العربية في حالة من التهميش السياسي والإقتصادي المفروض عليها من النظم العربية، ومن هذا المنطلق فإن المطالبات الخارجية للإصلاح أحدثت نوع من الإرتباك الفكري على المستوى الشعبي؛ لأن تلك الشعوب لطالما طالبت بالتغيير والإصلاح في مقابل عدم إستجابة النظم العربية، ولذلك فالشعوب بين رفض الإنصياع للخارج وبين الإستمرار في القهر الداخلي. ولعل هذا ما تحاول النظم العربية تفاديه من خلال إتخاذ بعض الإجراءات ذات الشكل الإصلاحي فيما يتعلق بالأمور الأقرب إلى المستوى الشعبي أكثر من كونها ركائز إصلاحية حقيقية.

ثانياً: مداخل التحول الديموقراطي في العالم العربي: رؤية إصلاحية

جدير بالذكر أن الوضع العربي يتنازعه إعتبارين فيما يتعلق بالتحول الديموقراطي: أولهما موضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها على أسس سليمة، وثانيهما يتعلق بضرورة تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية وتغييرها نحو الأفضل وتحقيق مستوى مقبول من الحرية والديموقراطية؛ وهي معادلة صعبة على الدول العربية أن تواجهها، وبشكل عام يمكن القول أن هناك أربعة مداخل رئيسية يمكن من خلالها إصلاح بنية الدولة وإصلاح الحكم في العالم العربي.

١- **الإصلاح الدستوري:** بما أن الدستور يشكل الأساس القانوني الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وأن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعنى ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل؛ الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع

الدستورية في بلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطيـة الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مـع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي، وذلـك بما يضمن: الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً صريحاً، تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً طبقاً لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايا حسنة، إقامة إنتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفاً زمنياً لتولى الحكم وأخيراً إلغاء كافة المبادئ الدستورية التي تتعارض مع قيم الديموقراطية الحقيقية.

٢- **إصلاح المؤسسات السياسية:** ليس هناك أمل في التقدم علـى طريـق الإصـلاح والديموقراطية دون تغيير وإصلاح المؤسسات السياسية، فالإصلاح يشكل في حـد ذاته رافعة العمل الديموقراطي، كما أن بناء مفهوم المواطنة أو إحيائه يبـدأ علـى مستوى هذة المؤسسات من خلال تأكيد القيم القانونية، وتطهير الدولـة ومؤسـساتها والهيئات البلدية والمجالس المحلية والمؤسسات الإجتماعية كافة من قيم المحـسوبية وإستغلال النفوذ. فالمؤسسات السياسية القائمة في الدول العربية لا تصلح لتنمية أي قيمة من قيم الديموقراطية مثل الحرية، العدالـة، المـساواة، التـضامن، التكامـل، الإحترام المتبادل، التداول السلمي للسلطة. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤسسات الدولـة هي الضمانات الأساسية لتقديم خدمات عامة منصفة، وشفافة، وتـستجيب للمطالـب الشعبية. وفي هذا الإطار يجب أن يكون التركيز على إصلاح المؤسسة التـشريعية وتفعيل دورها التمثيلي والتشريعي، جنباً إلى جنب مع إصـلاح الإدارات العامـة، والخدمات المدنية، والنظام القضائي.

٣- وجود نخبة وطنية سياسية تتبنى منهج الإصلاح الحقيقي: يفتقر العالم العربي إلـى النخب القائدة، والتي يجب أن تكون على معرفة عميقة بالمصالح الوطنيـة وقـادرة على العمل المشترك جنباً إلى جنب مع مختلف القوى السياسية والشعبية في المجتمع في إطار سياسي يتسم بالشفافية والمساواة والديموقراطية، ويرجع ذلك إلـى غيـاب الحياة الديموقراطية في المقام الأول، لأن الحياة الديموقراطية هي مدرسة سياسـية حقيقية. ففي النظم العربية على إختلافها يحتل القائد كل المساحة التي تحتلها الطبقـة السياسية في النظم الديموقراطية؛ فهو صاحب القرار الأول والأخير، وهـو الـذي يختار معاونيه الذين يتحولون إلى فئة من الخبراء يستخدمهم القائد لرفع كفائته فـي

ممارسة السلطة السياسية. ومن المتصور في ظل هـذا الوضـع أن تمـر النخبـة السياسية والإجتماعية بحالة من الإنقسام حول القضايا الكبرى، كما يتضاعف الفساد ويقضي على إرادة أي إصلاح أو تغيير حقيقي في الحياة السياسية والإجتماعية.

ولكي تبدأ عملية الإصلاح لابد من وجود قيادات سياسـية وطنيـة تتبنـى توجهـات الإصلاح بشرط أن تكون هذة القيادات من داخل النظام السياسي نفسه وتكـون قـادرة علـى إطلاق روح الوطنية؛ عن طريق فتح باب تداول السلطة الطبيعي، والقضاء علـى فكـرة أن الدولة إرث شخصي، ثابت ودائم لفئة دون الأخرى. وتبدأ عملها بالإتفاق على برنامج سياسي مع كافة فئات المجتمع. وفي هذا الإطار لابد من توافر الإرادة الحقيقية للإصلاح النابعة مـن إدراك ضرورة وحيوية الإصلاح بالنسبة للمجتمعات العربية، فإرادة النهوض هي سعي لنقـل الأمة من حال إلى حال، وتحتاج إلى تكتيل قوى النهوض وتياراتها ورموزها بغض النظر عن مواقعها السياسية وتوجهاتها الأيدلوجية وتباين نظرتها للأمور, ولن يتحقق ذلك إلا بسيادة لغة الحوار والتشاور ونبذ لغة الإقصاء والإلغاء والتفرد، وذلك بهدف الوصول إلى ميثـاق يحـدد قواعد العملية الديموقراطية، وينص على تراضي كافـة الأطـراف بالإحتكـام، لـيس فقـط لإجراءات الديموقراطية، وإنما لقيمها أيضاً. وبحيث يتضمن هذا الميثاق من الآليات ما يسمح بعدم الخروج عن الشرعية الدستورية، وفي هذا الإطار يمكن إنشاء مجموعة مـن الأجهـزة الدستورية التي تراقب العملية الديموقراطية، وتمنع الخروج على قواعدها، وأخيراً فإن العـالم العربي في حاجة إلى إبداع فكري لصياغة نموذج ديموقراطي يتجه إلى المـستقبل ولا يمثـل نقل آلي لقواعد الديموقراطية الغربية، ولا يخضع في نفس الوقت لأوضاع التخلف السائدة في المنطقة.

٤- **بناء مجتمع مدني قوي ومستقل:** تمثل مؤسسات المجتمع المدني مجالاً لتنظيم الحياة الإجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة، وهي بمثابة كيـان وسـيط يقف بين الدولة والشعب، فيقيد من سلطاتها، أو يضفي عليها الشرعية عندما تكـون قائمة على القانون، وهي تشمل نطاقاً واسعاً من المؤسسات. وفي هذا الـسياق فـإن كانت معضلتنا الأساسية هي غياب الديموقراطية في بعض الدول العربية، وزيـف وفشل ما هو قائم من مظاهرها في البعض الأخر، فذلك لأن الديموقراطية هي مـن خصوصيات المجتمع المدني؛ المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان مواطناً أي عضواً في جماعة بشرية تنظم حياتها مؤسسات ديموقراطية تضمن لكل فرد الحقوق والواجبات نفسها، ويكون فيها الحاكم رئيس دولة ينوب عن الجماعة كلها وبرضاها، وليس عن عشيرة أو عصبة من الأقوياء بالمال أو بالسلاح.

إن الطريق إلى التجديد يستلزم منهجية تكون نقدية، ويتطلب ذلك أشكالاً عدة من التنظيم القائم على نشاط الأفراد المستقلين والنقابات العمالية والجمعيات النسائية والإتحادات الطلابية، إضافة إلى الأحزاب والتجمعات السياسية. وفي هذا الإطار فإن بناء مجتمع مدني قوي ومستقل يحقق عدة أهداف لعل أكثرها أولوية هي تلك المشتملة على الحقوق الإنسانية والسياسية. ولعل توسيع دائرة الحقوق والحريات للمواطنين تسمح للرأي العام والأفراد على إختلاف إنتماءاتهم ومستوياتهم الثقافية والإجتماعية بالمشاركة في التفكير الجماعي الحر والمنظم في المستقبل. مما يؤدي إلى بناء أطر تفكير عام ووطني بهدف إعادة بناء هيكلة الفكر السياسي والقوى السياسية والإجتماعية. إضافة إلى ما سبق فإن المجتمع المدني يلعب دور محوري في إطار بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع، وتعليم الأفراد روح المسئولية وتدريبهم على الخضوع للقانون، وتعويدهم على التعاون والعمل الجماعي، وتنمية روح التضامن والتكامل فيما بينهم؛ بما يؤدي إلى إعادة بناء شبكة من التضامن والثقة التي دمرتها قرون طويلة من الإنغلاق على الذات.

وفي هذا السياق فإن من خلال تقوية مؤسسات المجتمع المدني سيكون من مقدورها أن تحول دون العبث بقيم الديموقراطية، ويصبح العدول عن النهج الديموقراطي أمر بالغ التكلفة. وهناك أولويتان لتنشيط مؤسسات المجتمع المدني وهي إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تعوق نشأة ونمو مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تحويل منظمات المجتمع المدني إلى حركة جماهرية واسعة الإنتشار.

ثالثاً: سيناريوهات الإصلاح السياسي في العالم العربي:

١- **سيناريو الإصلاحات الجوهرية**: تأتي الإصلاحات الحقيقية كإستجابة للمطالب الداخلية أو الضغوط الخارجية، وكنتيجة إقتناع النظم العربية بضرورة الإصلاح وأهميته بالنسبة لنهضة المجتمعات العربية والتخلص من أزماتها المزمنة، والقيام بتلك الإصلاحات يقطع الطريق على التدخلات الخارجية التي تضر بالكرامة الوطنية، ولأن ذلك سيلعب دوراً محورياً في إستمرارية النظم السياسية، وبصفة عامة فإن هناك صعوبة في إتخاذ القرار بالقيام بإصلاح حقيقي، في ظل طبيعة النظم السياسية العربية.

٢- **سيناريو رفض الإصلاح**: وهو سيناريو للجمود والسكون، حيث تعجز الانظمة السياسية عن قراءة معنى تتابع الأحداث سواء على الصعيد الخارجي من خلال عدم إدراكها لجدية وقوة الضغوط المطروحة عليها للقيام بالإصلاح، أو الإنقطاع عن المستوى الداخلي بما يحمله من مطالب بالإصلاح، ويرتبط به من تزايد الغضب والرفض ليصل لمرحلة الإنفجار، وهذا السيناريو يعني أن النظام فضل أن يقبع بين مطرقة الضغوط الخارجية وسندان الإنفجار الداخلي.

٣- **سيناريو الإصلاح الشكلي:** ويقوم على أساس لجوء صانع القرار السياسي إلى القيام بإصلاحات شكلية دون الإهتمام بتحقيق إصلاح حقيقي، بإعتبار أن هـذا الأسـلوب يتيح له الفرصة للمناورة والتخفيف من حدة الضغوط الداخلية والخارجية، أملاً فـي أن تتلاشى في المستقبل، والواقع أن هذا السيناريو يواجه عدة محددات منها: مـدى صحة هذا التقدير الذي يقوم على أساسه، مدى قدرته على المناورة والقيام بحمـلات دعائية للترويج لما يقوم به من إصلاح شكلي، ومدى إقتناع القوى السياسية الداخلية بشخصية السياسي، والمدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه للقيام بهذا الدور.

٤- **سيناريو الإصلا ح الجذري:** ويتم من خلال المبادرة بإجراء إصلاح سياسي جـذري وسريع يفوق كل التوقعات الداخلية والخارجية، وهذا السيناريو قد يدفع إلى تطبيقـه الضغوط الداخلية المتزايدة والقوية إضافة إلى الضغوط الخارجية، ويقوم على أساس تقدير صانع القرار السياسي العربي أنه من الأفضل بالنسبة له أن تنطلق المبـادرة بالإصلاح الشامل والعميق والجذري من خلاله بدلاً من أن تفرض عليه، وأنه عندما يطلق هذة المبادرة سوف تتلاشى الضغوط بدورها، وتتحول إلى عوامـل مـساعدة لتحقيق الإصلاح المنشود.

٥- **سيناريو الإصلاح التدريجي:** الإتجاه نحو الأسلوب التدريجي في تحقيق الإصلاح يتم إستناداً إلى أن الظروف الموضوعية لا تسمح بإجراء إصلاح جـذري سـريع، وأن الأمر يتطلب قدراً من الحيطة والحذر في التعاطي مع خطوات عمليـة الإصـلاح السياسي، خاصة وأن بعض التقديرات تشير إلى أن بعـض المجتمعـات يمكـن أن تتفكك في حالة تعرضها لإصلاح جذري وسريع، والعوامل المحددة لهذا الـسيناريو تتمثل في مدى قدرة صانع القرار السياسي على التعامل مـع الـضغوط الداخليـة والخارجية الدافعة نحو الإصلاح، ومدى قدرته على إكتساب التأييد والمساندة علـى المستوى الداخلي والخارجي، إضافة إلى مدى الإستعداد لتقديم بعض التنازلات مـن جانب القوى السياسية المسيطرة في الوضع الحالي، ومدى تلاءم هذة التنازلات مـع التطلعات الشعبية المتزايدة لإحداث الإصلاح.

٦- **سيناريو القاطرة: و**تقوم فكرته على أساس أن يختار صانع القرار السياسي العربـي بعض الجوانب السياسية لإحداث تغييرات جذرية بها، على أساس أن التغيير في هذة الجوانب من شأنه أن يساعد على جذب بقية الأجزاء نحو التغيير والإصلاح. وأهـم محددات هذا السيناريو تتمثل في مدى صحة تحديد هذا الجانب الذي يمكن أن يكون قاطرة للإصلاح، ومدى قدرة صانع القرار السياسي العربـي علـى التعامـل مـع الضغوط الداخلية والخارجية، ومدى إكتسابه للمصداقية لدى القوى الـسياسية فـي الداخل حول سعيه نحو الإصلاح السياسي، ومدى إقتناعـه بـضرورة الإصـلاح، ومواقف القوى السياسية التي يمكن أن تضار من الإصلاح.

ملحق (١)

مبادرة الشراكة الأمريكية - الشرق أوسطية

بناء الأمل للسنوات القادمة*

(كما وردت في خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية

كولن باول في مؤسسة التراث)

(ديسمبر٢٠٠٢)

إنه لمن المناسب أن نجتمع في مؤسسة التراث. ذلك أن رؤيا المؤسسة، ببناء وطـن تزدهر فيه الحرية، والفرص، والرخاء، والمجتمع المدني، هي نفس الرؤيا التي نتقاسمها مـع شعوب الشرق الأوسط لبلدانه. الشرق الأوسط هو منطقة شاسـعة فائقـة الأهميـة للـشعب الأميركي. فالملايين منا يتعبدون في كنائس، ومساجد، ومعابد يهودية، مبـشرين بالـديانات العظيمة الثلاث التي ولدت في الأراضي الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي. ولغتنا وتقاليدنا حافلة بإشارات إلى بيت المقدس وبيت لحم ومكة المكرمة. ودليل الهاتف لدينا يحمل تلك الأسماء أمثال موسافي، ليفي، وشاهين.. التي تتحدث عن جذور عائلات عريقة في الشرق الأوسط. ومزارعونا يزرعون القمح، وعمالنا يصنعون طائرات، وأجهـزة كمبيـوتر، ومنتجات أخرى عديدة نبيعها لدول المنطقة، بينما الأموال تتدفق من مستثمرين فـي الـشرق الأوسط إلى بلادنا. ومن المفجع أن آلافاً من رجالنا ونسائنا ماتوا في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على أيدي إرهابيين ولدوا واصبحوا راديكاليين هناك، واعترافا منا بأهمية المنطقة، كرّسـنا دمنـا ومالنا لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط على مدى نصف قرن من الزمن وأكثر.

والحقيقة، أن سيرتي في الخدمة العامة صاغتها الأحداث هناك. فقد كان لي امتياز أن أكون رئيس هيئة الأركان المشتركة عندما قادت الولايات المتحدة التحالف الدولي، بما فيه عدد كبير من الدول العربية، الذي أخرج الغزاة العراقيين من الكويت. واليوم، كوزير للخارجيـة، يتطلب الشرق الأوسط قدرا عظيما من اهتمامي. وقد شددت سياستنا الشرق أوسطية كحكومة، على كسب الحرب ضد الإرهاب، وتجريد العراق من الأسلحة، وانهاء النزاع بـين إسـرائيل والفلسطينيين.

* المصدر: http://usinfo.stste.gov/Arabic/١٢١٣powel.htm

والحرب على الإرهاب لا تقتصر على الشرق الأوسط، طبعا، غير أن أصدقاءنا هناك لهم مصلحة مهمة بها بوجه خاص. فقد عانى كثيرون من بلاء الارهاب مباشرة. ويسرني أن أصدقاءنا سارعوا لمواجهة التحدي بأن منحوا حقوق إنشاء قواعد لعملية الحرية المستديمة في أفغانستان، ومبادلتهم المعلومات الاستخباراتية وتلك المتعلقة بتنفيذ القانون، واعتقالهم ارهابيين مشتبها بهم، وفرضهم قيودا على التمويل الإرهابي. وعلينا أيضا، مع دول الشرق الأوسط، ومع أصدقائنا وحلفائنا، ومجتمع الدول، أن نعالج أيضا الخطر الجسيم والمتنامي الذي يشكله نظام صدام حسين العراقي. وقد أعطى مجلس الأمن الدولي، بموافقته الإجماعية على القرار ١٤٤١، العراق فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته. فالنظام العراقي يمكنه إما أن ينزع أسلحته، أو أنه سيجرّد منها. الخيار خيارهم... لكنه لا يمكن أن يؤجل بعد الآن.

ولدينا أيضا اهتمام قومي عميق وثابت بإنهاء النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. ونحن نعمل مع أصدقائنا في المنطقة ومع المجتمع الدولي، لتحقيق سلام دائم يرتكز على رؤيا الرئيس بوش لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وأمن. وهذا السلام سيتطلب من الفلسطينيين قيادة جديدة ومختلفة، ومؤسسات جديدة، ونهاية للإرهاب والعنف. وإذ يحقق الفلسطينيون تقدما في هذا الاتجاه، سيكون مطلوبا من إسرائيل أيضا أن تجري خيارات صعبة، بما فيها إنهاء جميع أوجه النشاط المتعلق بالاستيطان، بصورة تتمشى مع تقرير ميتشل.

وكما قال الرئيس بوش، إنه بجهد مكثف من قبل الجميع، سيكون إيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة أمرا ممكنا في عام ٢٠٠٥..إن هدفنا النهائي هو تسوية عادلة وشاملة عربية-إسرائيلية، تكون فيها جميع شعوب المنطقة مقبولة كجيران، تعيش في سلام وأمن. وقد كانت هذه التحديات ولا تزال في مقدمة سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية ,ولسبب وجيه. فكل منها يؤثر تأثيرا عميقا على مصالحنا القومية، وعلى مصالح الشعوب التي تعتبر الشرق الأوسط وطنا لها. ونحن ما زلنا ملتزمين التزاما عميقا بمواجهة كل واحد من هذه التحديات بهمة وعزم وتصميم. وفي الوقت نفسه أصبح واضحا بصورة متزايدة أنه يجب علينا أن نوسع تعاطينا مع المنطقة إذا كان لنا أن نحقق نجاحا. وعلينا خصوصا أن نوجه اهتماما متواصلا ونشيطا إلى الإصلاح الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي. وعلينا أن نعمل مع شعوب وحكومات لسد الفجوة بين التوقع والواقع التي دعتها الملكة رانيا ملكة الأردن بصورة بليغة، فجوة الأمل.

وقد أوجد انتشار الديمقراطية والأسواق الحـرة، التـي ألهبتهـا عجائـب الثـورة التكنولوجية، قوة محركة تستطيع أن تولد ازدهارا ورفاها إنسانيا على نطاق لم يسبق له مثيل. إلا أن هذه الثورة خلفت الشرق الأوسط وراءها إلى حد كبير.

لقد قدمت دول الشرق الأوسط على مدى التاريخ، مساهمات لا تقـدر بـثمن للعلـوم والفنون. لكن اليوم، توجد شعوب كثيرة هناك تفتقر إلى ذات الحرية الـسياسية والاقتـصادية، وفاعلية المرأة، والتعليم الحديث التي تحتاج إليها لكي تزدهر في القرن أل ٢١.

وكما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، الذي وضعه أساتذة عـرب بارزون وأصدرته الأمم المتحدة، فإن سكان المنطقة يواجهون خيارا أساسياً بين كسل وجمود ونهضة عربية تبني مستقبلا زاهرا لجميع العرب. هذه ليست كلماتي. إنها كلمات خبراء عرب نظروا بعمق إلى القضايا. وهي تستند إلى الحقائق الصارخة.

إن حوالي ١٤ مليون راشد عربي يفتقرون إلى وظائف هم بحاجة إليها لوضع طعـام على موائدهم، وسقوف فوق رؤوسهم، وأمل في قلوبهم. وسيدخل زهاء ٥٠ مليون عربي آخر من الشبان والشابات سوق الوظائف المزدحم أصلا خلال الأعـوام الثمانيـة القادمـة..إلا أن الاقتصاديات لا تولد ما يكفي من الوظائف. فالنمو ضعيف. والناتج المحلي الإجمـالي ل ٢٦٠ مليون عربي هو أقل من ذاك الذي لأربعين مليون أسباني، كما أنه آخذ في التدهور حتى أكثر من ذلك. أضيفوا إلى ذلك إنتاج أل ٦٧ مليون إيراني والنتيجة تبقـى مجـرد ثلثـي النـاتج الإيطالي.

داخليا: كثير من الاقتصاديات تخنقها التنظيمات والمحسوبيات، وتنغلـق فـي وجـه مغامرات في التجارة والأعمال، وفي وجه استثمار وتجارة.

ودول الشرق الأوسط غائبة أيضا إلى حد كبير عن الأسواق العالمية. إنها بالكاد تولّـد ١ بالمئة من صادرات العالم غير النفطية. وهناك عشر دول شرق أوسطية فقط تنتمـي إلـى منظمة التجارة العالمية. وكما حذر الرئيس المصري حسني مبارك، "إعطاء دعم للـصادرات هو قضية حياة أو موت.

إن العجز في الفرص الاقتصادية هو تذكرة إلى اليأس. وهو، إضافة إلـى الأنظمـة السياسية المتصلبة، خميرة خطرة حقا. وإلى جانب اقتصاديات أكثر تحررا، يحتاج كثير مـن شعوب الشرق الأوسط إلى صوت سياسي أقوى.

إننا نرفض الفكرة المتعالية القائلة إن الحرية لن تنمو في الشرق الأوسط، أو أن هناك أي منطقة في العالم لا تستطيع أن تحتمل الديمقراطية. وقد جسد الرئيس بوش تطلعات الشعوب في كل مكان عندما قال، في خطابه في وست بوينت، إنه عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحاجات المشتركة للرجال والنساء، ليس هناك تصادم حضارات. فمتطلبات الحرية تنطبق كليا على أفريقيا وأميركا اللاتينية وكامل العالم الإسلامي.

وإذا أعطيت الشعوب خيارا بين الطغيان والحرية، فإنها تختار الحرية. علينا فقط أن ننظر إلى شوارع كابول، المزدحمة بأشخاص يحتفلون بانتهاء حكم طالبان في العام الماضي.

وهناك بصيص أمل في الشرق الأوسط أيضا. فدول أمثال البحرين، وقطر، والمغرب قامت بإصلاحات سياسية جريئة. والمنظمات المدنية ناشطة بصورة متزايدة في كثير من الدول العربية، تعمل في قضايا تتعلق بالخبز والزبدة مثل تأمين بطاقات هوية للنساء توجد حاجة ماسة إليها. ونحن نرى أيضا ثورة عارمة في وسائل الإعلام، من محطات التلفزيون الفضائية إلى مجلات أسبوعية صغيرة الحجم. وعلى الرغم من أن البعض منها لم يرق بعد إلى مستوى مسؤولياته للقيام بتغطية مسؤولة وتقديم معلومات واقعية، فإنه يجعل المعلومات في متناول أعداد من السكان أكثر من أي وقت مضى.

ومع ذلك، ما زالت تحكم كثيرا من الشرق أوسطيين أنظمة سياسة مغلقة." وكثير من الحكومات يكافح مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها تهديدا، بدلا من أن يرحب بها كأساس لمجتمع حر، ديناميكي، ومبشر بالأمل. ناهيك عن أن لغة الكراهية والاستبعاد والتحريض على العنف لا تزال هي اللغة السائدة. وكما قال الملك محمد عاهل المغرب لبرلمان بلده قبل سنتين، إنه "لتحقيق التنمية، والديمقراطية، والتحديث، من الضروري تحسين وتقوية الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات، ووسائل الإعلام وتوسيع مدى المشاركة.

وأخيرا، إن عددا كبيرا من أطفال المنطقة يفتقر إلى المعرفة ليستفيد من عالم من الحرية الاقتصادية والسياسية. فعشرة ملايين طالب في سن الدراسة هم إما في المنازل، أو يعملون، أو في الشوارع بدلا من أن يكونوا في صفوفهم المدرسية. وحوالي ٦٥ مليون من آبائهم لا يحسنون القراءة أو الكتابة، دع عنك مساعدتهم في دروسهم. وبالكاد يستطيع شخص واحد من كل مائة الوصول إلى كمبيوتر. ومن أولئك النصف فقط يستطيع الوصول إلى العالم الأوسع عبر الإنترنت. وحتى عندما يذهب الأطفال فعلا إلى المدرسة، غالبا ما يتعذر عليهم تعلم المهارات التي يحتاجون اليها لكي ينجحوا في القرن أل ٢١. "التعليم" غالبا ما يعني الاستظهار من غير فهم بدلا من التفكير الخلاق الحيوي الضروري للنجاح في عالمنا المتصف بالعولمة.

وقد وجد واضعو تقرير التنمية العربية أن "التعليم أخذ يفقد دوره الهام كوسيلة لتحقيق تنمية اجتماعية في الدول العربية، متحولا عوضا عن ذلك إلى وسيلة لاستدامة الفقر والطبقات الاجتماعية." وتلك إدانة دامغة ودعوة للعمل. وهناك موضوع دائم يبـرز مـن خـلال هـذه التحديات، ألا وهو تهميش المرأة في كثير من دول الشرق الأوسط. فأكثر من نـصف نـساء العالم العربي هن أميات. وهن يعانين أكثر من جراء البطالة والافتقار إلى فرص اقتـصادية. وتشكل النساء أيضا نسبة من أعضاء البرلمانات في العالم العربي أصغر منها في أي منطقـة أخرى في العالم. وإلى أن تطلق دول الشرق الأوسط العنان لقدرات نساءهن، لن تبني مستقبلا من الأمل. إن أي معالجة للشرق الأوسط تتجاهل تخلفه السياسي، والاقتـصادي، والتعليمـي، ستكون مبنية على رمال.

سيداتي، سادتي، حان الوقت لوضع أساس متين من الأمل. إنني أعلن اليـوم مبـادرة تضع الولايات المتحدة بثبات في جانب تغيير، وإصلاح، ومستقبل حديث للـشرق الأوسـط. فخلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في مارس الماضي، طلب مني الرئيس بوش أن أتـولى رئاسة جهد جديد للحكومة الأميركية لدعم شعوب وحكومات الشرق الأوسط فـي جهودهـا لمواجهة هذه التحديات الإنسانية الملحة. ويسرني أن أعلن النتائج الأولية لعملنا-- مجموعـة مبتكرة من البرامج وإطار لتعاون مستقبلي نسميها مبادرة الشراكة بـين الولايـات المتحـدة والشرق الأوسط. إن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط هي جـسر بـين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، بين حكومتينا وشعبينا، يسد فجوة الأمل بالطاقة، والأفكار، والأموال.

ومبادرة شراكتنا هي استمرار، وتصعيد لالتزامنا القائم منذ زمن طويل بالعمل مـع جميع شعوب الشرق الأوسط لتحسين حياتها اليومية ومواجهة المستقبل بأمل. كما أن قرارنـا إعادة الانتساب إلى اليونسكو هو رمز على التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان والتسامح والـتعلم، فإن هذه المبادرة هي دليل قوي على التزامنا بكرامة الإنـسان فـي الـشرق الأوسـط. إننـا سنخصص بصورة أولية مبلغ ٢٩ مليون دولار لجعل هذه المبادرة تنطلق بقوة. وسنعمل مـع الكونغرس للحصول على تمويل جوهري إضافي للعام القادم. وهذه الأموال ستكون زيادة على الأكثر من مبلغ الألف مليون دولار الذي نقدمه كمساعدة اقتصادية للعالم العربي كل عام.

وتستند مبادرتنا إلى ثلاث ركائز.

إننا سنشترك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعـام لـسد فجـوات الوظـائف بإصلاح اقتصادي، واستثمار للأعمال، وتنمية القطاع الخاص.

وسنشترك مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية، ورفع أصوات النساء.

وسنعمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من الفـرص للتعلـيم العالي.

سيداتي، سادتي، الأمل يبدأ براتب عمل. وذلك يتطلب اقتصادا مليئا بالحيوية والنشاط. وعن طريق مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، سـنعمل مـع حكومـات لانشاء أحكام وأنظمة اقتصادية ستجتذب الاستثمار الأجنبي وتتيح للقطاع الخاص أن يزدهـر. وسنساعد شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق وصول إلى الرأسمال الذي هـو قوام الحياة. وكخطوة أولى، يسرني أن أعلن أننا سننشىء صناديق أموال للمشاريع في الشرق الأوسط، على غرار المشاريع البولندية-الأميركية الناجحة، للبدء في الاستثمار فورا في أعمال جديدة واعدة. وسنساعد أيضا مزيدا من الدول على المشاركة في سخاء الاقتـصاد العـالمي. وذلك يعني تقديم مساعدة فنية إلى الدول الأعضاء الطموحة فـي منظمـة التجـارة العالميـة كالمملكة العربية السعودية، والجزائر، ولبنان، واليمن، لتلبية معايير منظمة التجارة العالميـة. وهو يعني البناء على اتفاقنا الناجح للتجارة الحرة مع الأردن بالبدء بمفاوضات اتفاق تجـارة حرة مع المغرب. وهو يعني الاستمرار في العمل مع دول كمصر والبحرين لاستكشاف طرق لتعزيز علاقتنا الثنائية من التجارة الاقتصادية، بما في ذلك عبر اتفاقات تجارة حرة ممكنة.

وتتطلب الاقتصاديات المنفتحة أنظمة سياسية منفتحة. وعليه فـإن الركيـزة الثانيـة لمبادرتنا من الشراكة ستدعم المواطنين عبر المنطقة الذين يطالبون بأصواتهم السياسية. وقـد بدأنا المشروع الاختباري الأول في هذا المجال الشهر الماضي، عندما أحضرنا وفدا مـن 55 زعيمة سياسية عربية إلى الولايات المتحدة لمشاهدة انتخاباتنا النصفية. وقد عقـدت اجتماعـا عظيما جدا مع هذه المجموعة الرائعة، وكان التزامها وطاقتها مصدر الهام لي. وقد وجهـت الي أسئلة صعبة، وناقشنا القضايا كما يفعل الناس في مجتمعات حرة. وقد تحدثت أولئك النساء الي ببلاغة عن قلقهن بالنسبة إلى المستقبل وأحلامهن بعالم حيث يمكن لأطفالهن أن يعيشوا في سلام. وحدثنني عن أملهن بأن يرين نهاية للنزاعات التي تشل منطقتهن. وتحدثن إلـي كيـف يردن أن يتحكمن بحياتهن ومصائرهن. وطلبن أن يعرفن المزيد عن الديمقراطية الأميركيـة، وكيف يجعلن أصواتهن أكثر فعالية.

وتتطلب زيادة المشاركة السياسية أيضا تقوية المؤسسات المدنية التي تحمي حقوق الأفراد وتوفر فرصا للمشاركة. وعن طريق مبادرتنا للمشاركة سندعم هذه الجهود. ولكي تعمل الاقتصاديات الحرة والأنظمة السياسية بنجاح فإنها تحتاج إلى مواطنين متعلمين، وعليه ستركز الركيزة الثالثة لمبادرة التعاون بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط على إصلاح تعليمي. وستشدد برامجنا على تعليم الفتيات. فعندما تتحسن نسبة التعليم بين الفتيات، تتحسن كذلك جميع مؤشرات التنمية المهمة الأخرى في أي بلد. ولقد أصاب شاعر النيل حافظ إبراهيم عندما قال: **"الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق"**

وسنوفر منحا دراسية لإبقاء الفتيات في المدارس وتوسيع التعليم للفتيات والنساء. وبصورة أوسع، سنعمل مع الأبوين والمربين لتعزيز الإشراف المحلي وإشراف الأبوين على الأنظمة المدرسية. وفي كل واحد من هذه المجالات الثلاثة، نحن ملتزمون بمشاركة أصيلة في اتجاهين مشاركة مع المواطنين ودول المنطقة، ومع الكونغرس، وحتى مع جهات مانحة أخرى بينما ننفذ هذه الأجندة.

إن هذه المبادرة هي من المشاريع الأكثر تحديا التي درسناها نحن وشركاؤنا في المنطقة. وعلينا أن نكون واقعيين بشأن العقبات القائمة على الطريق أمامنا، وبشأن الوقت الذي ستستغرقه لرؤية تغير حقيقي يتجذر، وبشأن الدور المحدود الذي تستطيع جهات خارجية أن تقوم به. وعلينا أن ندرك بأن مصلحة الشرق الأوسط الحقيقية يجب أن تدفع بهذه المبادرة إلى الأمام، وأن المشاركة الشرق أوسطية هي وحدها التي ستحافظ عليها .لكن علينا أيضا ألا نقنع بتوقعات منخفضة. فكما يظهر الاختمار في المنطقة، فإن شعوب الشرق الأوسط نفسها تتملكها هذه القضايا.

ونحن لا نبدأ من لا شيء. فإننا نعمل الآن بنجاح فعلا مع مجموعة واسعة من الشركاء. مثلا، أعلنا في الشهر الماضي إنشاء "مؤسسة ليد" التي تشترك فيها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع البنك الدولي والقطاع الخاص المصري لدعم إقراض المشاريع الصغيرة في مصر. إضافة إلى ذلك، نشترك فعلا، عن طريق شراكتنا من أجل التعلم، مع دول المنطقة في تدريب المعلمين، وتعليم اللغة الإنكليزية، وبرامج أخرى لتقوية أنظمتها التعليمية. والحقيقة أن جزءا مهما من عملنا سيتناول مراجعة برامجنا القائمة للاستفادة منها والتأكد من أن برامجنا الحالية تلامس أكبر عدد ممكن من الأرواح.

كما أننا لا ندافع عن الأسلوب القائل إن "حجما واحدا يلائم الجميع." فالمنطقة كثيـرة التنوع بالنسبة إلى ذلك الأمر. لكننا سنكون على الأرض نصغي ونعمل للتأكد من أن برامجنا مفصلة لتلائم حاجات الشعوب حيثما كانت تعيش. وإننا بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط نعترف بأن الأمل المبني على فرصة اقتصادية، وسياسية، وتعليمية هو حاسم لنجاح جميع جهودنا، وأن نجاح هذه الجهود الأخرى هو، بدوره، ضروري لايجاد أمل.

لقد شاهدت خلال جولاتي في الشرق الأوسط، في الحياة العامة والخاصة، عن كثـب طاقة، وإبداع، وتفاني الأبوين وهما يحاولان بناء مستقبل أفضل لأطفالهما. لكننـي شـاهدت أيضا إحباطهما عندما كان التقدم بطيئا جدا. علينا أن نسير قدما بخطى أسرع. ولسوف نسير بخطى أسرع. إننا عبر مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط، نضيف أمـلا إلى أجندة الولايات المتحدة والشرق الأوسط. وإننا سنستخدم طاقتنا، وقدراتنا، ومثاليتنا لجلـب الأمل إلى جميع عباد الله الذين يعتبرون الشرق الأوسط وطنا لهم.

ملحق(٢)

نص المشروع الأمريكي: الشرق الأوسط الكبير*

(كما نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٣

والمقدم إلى قمة الثماني في يونيو ٢٠٠٤)

يمثل "الشرق الأوسط الكبير*" تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ - الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ٨. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

* المصدر: السياسية الدولية، العدد ١٥٦،أبريل ٢٠٠٤.
* يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائدا باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال٢٢ هو أقل من نظيره في أسبانيا.
- حوالي ٤٠ في المائة من العرب البالغين - ٦٥ مليون شخص - أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل أكثر من ٥٠ مليونا من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠، وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة ٢٥ مليونا بحلول ٢٠١٠.
- يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب ان يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون ٣ في المائة إلى ٦ في المائة على الأقل.
- في إمكان ١،٦ في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- لا تشغل النساء سوى ٣،٥ في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع ٨،٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- عبر ٥١ في المائة من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوربية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبين "الشراكة الأوربية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة ال٨ ان تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولاً: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو احد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢)

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام ٢٠٠٣، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئيا". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

- **مبادرة الانتخابات الحرة:**

في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير* نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة ال٨ أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات ب:

- تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.
- تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

- **الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني:**

من أجل تعزيز دور البرلمانات في مقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الثماني ان ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

- **معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:**

تشغل النساء ٣،٥ في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني ان ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريبا على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

- **المساعدة القانونية للأفراد العاديين:**

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على

---

* تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.

مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكـن لمجموعـة الثماني أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مـشورة قانونيـة بـشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلـى حـد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

- **مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:**

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي، بالمقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل ألف شخص في البلـدان المتطـورة، وأن الـصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيـون فـي المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقـر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلـى غيـاب اهتمـام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومـات المتـوافرة للجمهـور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

- ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.
- ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين.
- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بـشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التـدريس فـي مـدارس بالمنطقة.

- **الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد:**

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجـه التنميـة، وقـد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني:

- أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني.
- أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنـامج الأمـم المتحـدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حـول الـشفافية فـي المنطقة.

المجتمع المدني:

أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية" الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.
- تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الإقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية).

ثانياً: بناء مجتمع معرفي :

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢). لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى ١،١ في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من ١٥ في المائة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى ١١ مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

- **مبادرة التعليم الأساسي:**

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة ال٨ السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

- محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في ٢٠٠٣ "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة ال٨ لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول ٢٠١٠ وستركز مبادرة مجموعة الثماني، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة ٦٥ مليونا من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة ال٨ أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين.
- فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الثماني، سعيا إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضا استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع ل"يونيسكو"، بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول ٢٠٠٨ مئة ألف معلمة.
- الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الثماني تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضا، وحيث يكون ذلك مناسبا، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حاليا والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

- مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الثماني السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.
- إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة ال٨ المقبلة (في مارس أو أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة ال٨ توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.
- **مبادرة التعليم في الإنترنت:**

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماما تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة ولدى مجموعة ال٨ القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر ب"بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

- **مبادرة تدريس إدارة الأعمال:**

لمجموعة الثماني في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثماني والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الثماني تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو إستراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

ثالثاً: توسيع الفرص الاقتصادية:

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوربا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الثماني في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

- **مبادرة تمويل النمو:**

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الثماني أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

- إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من ٠,٧ في المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الثماني المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدر أن في إمكان قرض من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة ١,٢ مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، ٧٥٠ ألفا منهم من النساء.

- مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الثماني المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الثماني يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.
- بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الثماني ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوربي للإعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ول"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مذخرا للمساعدة التكنولوجية وإستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة).

الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الثماني، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.
- تحديث الخدمات المصرفية.
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.
- إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة:

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جدا، إذ لا يشكل سوى ٦ في المائة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا. ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

- **الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة:**

يمكن لمجموعة الثماني أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية*. وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلـد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الثمـاني لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديـد وإزالـة الحـواجز غيـر الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمـام إلـى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامـات الخاصـة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضا ببرنامج علـى صـعيد المنطقة برعاية مجموعة الثماني بشأن التسهيلات والجوانب اللوجـستية المتعلقـة بالرسـوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

- **المناطق التجارية:**

ستنشئ مجموعة الثماني مناطق في الشرق الوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعـة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصـة، بما في ذلك "التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخـروج الـسلع والخدمات من المنطقة.

- **مناطق رعاية الأعمال:**

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الثماني أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيـصا فـي الـشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات ويمكـن لمجموعة الثماني أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

* البلدان التي قدمت طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمـة): الجزائـر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلبا للانضمام (لم ينظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيـا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.٢٠٠٤/٠٢/٢٢.

- **منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير:**

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذي سيجمع مسئولين كبارا من مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبيك)، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

ملحق(٣)

نص وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي

"مؤتمر قضايا الإصلاح في الوطن العربي: الرؤية والتنفيذ"

(الإسكندرية ١٢ إلى ١٤ مارس ٢٠٠٤)*

اجتمع المشاركون في مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" المنعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤ بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي في الوطن العربي، وتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية. وقد انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات.

وفي الوقت نفسه، يرسخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كيانا أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولي. وينبغي ألا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على جدول أعمالنا، وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقا للمواثيق الدولية التي تقضي بإقامة دولتين مستقلتين، لكل منهما سيادة حقيقية كاملة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وتأكيد استقلال العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه. يضاف إلى ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وحل المشكلات الحدودية بين الأطراف المتنازعة بالطرق السلمية، دون أن تكون هذه المشكلات ذريعة للتدخل الأجنبي في شئون المنطقة العربية، أو وضعها تحت الوصاية من جديد.

إن التاريخ الحضاري العريق لشعوب هذه المنطقة، ورؤيتها لمستقبلها الواعد، يؤكدان إدانة الإرهاب بكل أشكاله، ومواجهة النواتج الخطرة لأنواع التعصب الديني، وتجسيد قيم التسامح والتفاعل الخلاق بين الثقافات والحضارات، إن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية، مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها، طبقا لقائمة أولويات محددة، تمضي على النسق التالي:

* المصدر: السياسية الدولية، العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤.

أولا: الإصلاح السياسي:

ونقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بهـا علـى عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملمـوس، فـي طريـق بنـاء نظـم ديمقراطية. وعندما نتحدث عن نظم ديمقراطية -بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي- فإننا نقصد بها -دون أدنى لبس- الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحدا، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للـشعب الـذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقـوم علـى احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مـع وجـود مؤسـسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبـة، والقـضاء المـستقل، والحكومـة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحـزاب الـسياسية بمختلـف تنوعاتـه الفكريـة والأيديولوجية. كما تقتضي هذه الديمقراطية الحقيقية كفالة حريات التعبيـر بكافـة صـورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام الـسمعية والبـصرية والإلكترونيـة. والاعتماد على الانتخابات الحرة، مركزيا ولا مركزيا، وبشكل دوري، لضمان تداول الـسلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الـشفافية فـي الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفـل والأقليـات، وحقـوق الـضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها. ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطـور الديمقراطي، وفي هذا الصدد، فإننا نتقدم بمجموعة من الرؤى المحـددة لإصـلاح المجـال السياسي، نرى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة، في إطار من الشراكة بـين الحكومـات والمجتمع المدني. وتتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

١- الإصلاح الدستوري والتشريعي: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وأن تتوافق مـع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعنى ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل؛ الأمر الذي يفرض ضـرورة تـصحيح الأوضـاع

الدستورية في بلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي، وذلك بما يضمن:

أ- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

ب- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، طبقا لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايا حسنة.

ج- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولى الحكم.

د- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أحكام قضائية.

٢- إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية: ولما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم؛ الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئوليتها، التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه.

٣- من هنا، فإن ممثلي المجتمع المدني والعمل الأهلي -في هذا المؤتمر- يؤكدون ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي. وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديمقراطي. ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

٤- إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

٥- تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما وضعه فريق الخبراء العرب (ديسمبر ٢٠٠٣).
- المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها.
- الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي.

٦- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية؛ ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير، والدعامة القوية للشفافية. ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التليفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة.

٧- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة. ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة. ولا شك أن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديمقراطي للمجتمع وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية، والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن العربي لافتقاده فرص المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله. وأخيرا، ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وأشكال الجهد التطوعي.

٨- تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لا بد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي:

يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي. وغنى عن البيان، فإن هذا المفهوم للإصلاح الاقتصادي، ينطوي على حسم لكثير من الجدال والمناقشات حول هويه النظام الاقتصادي، وحول كثير من التفاصيل، مثل دور الدولة، والعلاقة بينه وبين دور السوق، والبعد الاجتماعي للتنمية... إلخ. وقد اتفقت آراء المجتمعين على أن الأداء الحالي للاقتصاديات العربية لا يتواكب مع التحديات الواجب التصدي لها، ولا يرقى إلى الإمكانات المادية والبشرية وطاقاتها الكامنة. ويفرض قصور أداء الاقتصاديات العربية في المرحلة الراهنة، وما تستوجبه متطلبات المستقبل، إجراء إصلاح اقتصادي جذري يغير من الأوضاع القائمة. إن الإبطاء في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي له تكلفة باهظة وأعباء هائلة، ولن يزيدها مرور الوقت إلا سوءًا. ويمكننا رصد ما يلي من مؤشرات عن الواقع الاقتصادي العربي :

- انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنا بالمؤشرات الدولية.
- تراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتركز الصادرات في منتجات أولية مع هامشية نصيب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات العربية.
- تراجع نصيب المنطقة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل وارتفاع حدة البطالة بمعدلات أعلى من متوسطات الدول النامية، مع تركز البطالة بين فئات الشباب والإناث.
- تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية، حيث يمس الفقر المتعطلين عن العمل ونسبة ملموسة من العاملين أيضًا.

إن مجموعة السياسات المقترحة التي يتم اتباعها في المنطقة ركزت بالأساس على تحقيق الاستقرار الكلي، وخفض معدلات التضخم من خلال ثالوث برامج التثبيت والخصخصة والتحرير الاقتصادي. لكن هذا المنهج لم يهتم اهتمامًا كافيا بموضوعات لا تقل أهمية كالبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي عالم عربي شاب وناهض، لا بد أن تكون عمالة الشباب وجودة التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج المساندة للمشروعات الصغيرة من

العناصر الأساسية في مفهوم الإصلاح وبرامجه مع تحديد واضح للأولويات، وتأكيـد أهميـة الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق الإصلاح الشامل بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي. وبناء على ما سبق فإننا نتقدم بالمقترحات الآتية:

- إعلان الدول العربية عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسـسي والهيكلي، مع تحديد دقيق لدور الدولة يجعلها محفزة للنشاط الاقتـصادي، ومـوفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والقطاع العام في المجـالات التـي يتمتـع بمزايـا ومؤهلات لعمله فيها، مع الالتزام بخطط واضحة لإحداث تغيير جذري في الجهـاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية، ورفع كفاءة العمل في الجهات الحكوميـة التي تتعامل مع المستثمرين والمستوردين والمصدرين مثل: الـضرائب والجمـارك وجهات إصدار التراخيص.
- التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي والأجنبي.
- تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي، وفقا للـضوابط القانونيـة التي تحقق المصلحة العامة، وتقليص الاستثمارات الحكومية، مـا عـدا المجـالات الإستراتيجية والسلع ذات النفع العام، وإلغاء الحقوق الاحتكاريـة الحكوميـة غيـر المبررة اقتصاديا لتشجيع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاسـتثمارات، وذلـك لتعظيم مساهمة القطاع الخاص في إيجاد فرص للتشغيل.
- تطوير برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر بما يسهم في علاج مشكلة البطالة، مع إعطاء الفرصة كاملة للإناث في الحصول على التمويل.
- وضع معايير وقواعد للارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس قومية لدعم القدرة التنافسية مع القيام بإجراء تقييم مستمر يتم نشره.
- إرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسـبة وتنفيـذ أحكام القضاء.
- تمكين المرأة من المساهمة الكاملة في قوة العمل الوطنية، وذلك بالاعتماد على مـا لديها من خبرات ومؤهلات.
- مراجعة السياسات الاقتصادية المتبعة من منظور تحقيق التشغيل الكامل لمـا يقـدر بحوالي ٥ ملايين من الداخلين الجدد لأسواق العمل العربية سنويا، مع التركيز على سبل علاج لبطالة الشباب. ولن يتحقق ذلك إلا بسياسات تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بما لا يقل عن ٦% إلى ٧% سنويا في المتوسط فـي الـسنوات العشر القادمة. ويستلزم ذلك سياسات متكاملة لزيادة الاستثمارات ورفـع كفـاءات وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وحسن توجيهها.

- معالجة الفقر بأبعاده المتعددة من التهميش الاجتماعي والسياسي وضعف المشاركة وقلة فرص الارتقاء؛ الأمر الذي يحول دون الاعتماد على النمو الاقتصادي وحده لحل مشكلة الفقر، والإعلان رسميا عن برنامج زمني تنفيذي لمكافحة الفقر بما يتواءم مع الغايات التي حددتها الأمم المتحدة للألفية الثالثة.
- وإيمانا بأهمية المعلومات والبيانات في هذا العصر، وضرورتها لاتخاذ قرارات مبنية على تحليل سليم ودقيق للواقع، فإن هناك ضرورة لإصدار تشريعات تلزم الجهات المصدرة للبيانات والمعلومات الاقتصادية بما يتيحها لمن يطلبها، وييسر الحصول عليها، وذلك وفقا لقواعد واضحة للإفصاح، مع إعداد قواعد بيانات متكاملة للاقتصاديات العربية.
- تطوير القطاعات المالية العربية بشكل عام، وأجهزتها المصرفية بشكل خاص، وتشجيع إقامة كيانات مصرفية كبيرة، وتحديث أسواق المال العربية، والعمل على ربطها معا.
- تطوير الأبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والربط بينها في العالم العربي.
- تفعيل الاتفاقات العربية بوضع أهداف قابلة للتحقيق مع تحديد بعض القطاعات ذات الأولوية بوصفها صاحبة الفرصة الكبيرة في نجاح التعاون الاقتصادي، مثل: النقل والمواصلات والكهرباء والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مع إيجاد جهاز للمتابعة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لرفع النتائج المحققة إلى القمة العربية، دوريا، مع إعلان ما يصدر من نتائج وتقارير.
- الاتفاق على إطار ملزم لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- تنظيم سوق العمل العربية عن طريق صياغة واعتماد اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم انتقال العمالة العربية بهدف تنظيم الانتقال لمدد زمنية محددة، وتوصيف ظروف العمل أثناء الإقامة في دول الاستقبال، وتحديد مسئولية الدول المرسلة في التحقق من مهارات وقدرات قوة العمل التي ترسلها، مع إعداد برامج لتأهيل العمالة العربية للانخراط في الأسواق الأجنبية، وفقا لبروتوكولات ومعايير تقييم يتم الاتفاق عليها مع الدول الأجنبية.
- تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين.
- معاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية.
- مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها للصادرات العربية، وتحديدا الصادرات من السلع الزراعية.

- سعيا إلى الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة الصادرات من السلع والخدمات، وزيادة النصيب النسبي من الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، والاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل في الأسواق المختلفة، فإننا نقترح تأسيس إدارة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة في إطار الجامعة العربية لمتابعة قضايا التجارة الدولية، وتمكين الدول العربية من الانخراط الفعال في منظمة التجارة العالمية، وتنسيق المواقف العربية، والدفاع عن مصالحها، وتدريب الكوادر العربية وتأهيلها للتفاوض في قضايا تحرير التجارة والزراعة ونفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق والتعامل.
- إنشاء مؤسسة يمولها ويديرها القطاع الخاص في العالم العربي لتدريب القيادات العليا في الإدارة لإعداد أجيال جديدة قادرة على تنفيذ برامج الإصلاح وتطويرها.
- تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير واقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية.
- مراعاة الحفاظ على البيئة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

ويؤكد المجتمعون أن مؤسسات المجتمع المدني العربي، ومؤسسات القطاع الخاص، إذا مكنت من أداء دورها برفع القيود عنها، قادرة على الإسهام في الإصلاح الاقتصادي. ويتحقق هذا الإسهام خلال المشاركة في تحديد أولويات الإصلاح، والقيام بتحمل مسئوليتها في التنفيذ، جنبا إلى جنب مع الحكومات. ويقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني دور مهم في متابعة تنفيذ الحكومات بما تعد به من إجراءات وحلول في سبيل الإصلاح. ويطالب المجتمعون من مكتبة الإسكندرية، سعيا إلى تنفيذ هذه المقترحات، الاتفاق مع جامعة الدول العربية بتبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة، لمناقشة هذه الموضوعات بالعمق الذي يتناسب وأهميتها ودقتها وضرورة وضعها في إطار عملي، يستجيب إلى تحديات الاقتصاديات العربية على المستوى القطري والإقليمي، وبغرض الخروج باقتراحات محددة يمكن طرحها على الحكومات العربية. ومن أهم هذه الموضوعات ما يلي:

١- القطاعات المالية العربية والقيود على الاستثمار.
٢- النظام الجمركي الموحد والتجارة البينية.
٣- القدرة التنافسية العربية والمعايير القياسية، وإنشاء مجالس قومية للقدرة التنافسية العربية وتوحيد المعايير القياسية.
٤- الحضانات التكنولوجية.

٥- إدارة الموارد العامة في الوطن العربي.

٦- الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي.

٧- الإعلام الاقتصادي والارتقاء به

كما نطالب بإيجاد آليات مناسبة لتدريب العاملين في الجهات المختلفة التي تباشر النشاط الاقتصادي، أو تدخل في مساره بشكل مباشر أو غير مباشر كجمعيات رجال الأعمال، واتحادات المصارف ورجال النيابة والقضاء من خلال معاهد تدريب القضاة الذين تطرح أمامهم قضايا وإشكالات الأدوات والمعاملات المالية والاقتصادية الجديدة.

ثالثا: الإصلاح الاجتماعي:

انطلاقًا من أن المجتمع العربي في جملته يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكاناته بكفاءة، لتأسيس مجتمع عربي قوي ومتماسك، قادر على حل مشاكله، ومن ثم الانطلاق بقوة وفاعلية لتحقيق التقدم والمشاركة في صنع مستقبله ومستقبل العالم كله.ويقتضي ذلك العمل على تحقيق الأهداف التالية:

١- تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسئولية. ويتطلب ذلك إعادة النظر في بعض القيم التي لا تزال تؤثر بالسلب في الحياة العربية كقيم الخضوع والطاعة على سبيل المثال وإحلال قيم الاستقلالية والحوار والتفاعل الإيجابي محلها.

٢- يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن؛ الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف، جنبا إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع العربي في التحول إلى مجتمع جديد فعال.

٣- توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وفي هذا الإطار فلا بد من التركيز على خمسة توجهات، تتكامل وتترابط فيما بينها لتحقيق مجتمع المعرفة، وهي:

- تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.
- تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.
- تطوير إستراتيجيات البحث العلمي.
- دعم العمل الحر، والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.

- توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة، سياسيا وثقافيا واقتصاديا.

وضمانا لتحقيق ذلك، يوصي المشاركون بالتالي:

أ- وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله بما يتوافق والمعايير العالمية التي يمكن على أساسها القياس والتقويم، على أن يكون تبنى هذه المعايير البداية التي تستطيع كل دولة أن تضيف إليها.

ب- إنشاء هيئات للجودة والاعتماد والرقابة على التعليم في كل دولة عربية، مستقلة عن الوزارات المعنية، على أن تتصل ببعضها في إطار إقليمي، يسمح بالاعتماد المتبادل للخريجين، ويتيح حرية حركة المواطنين بين أسواق العمل.

ج- استمرار تحمل الدولة مسئوليتها في تمويل ودعم مؤسسات التعليم مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة، مع فتح الأبواب لمشاركة المجتمع في تمويل التعليم الجامعي في إطار لا يهدف للربح.

د- دعم البحث العلمي، وزيادة موارده المالية والبشرية، وربطه بمؤسسات الإنتاج والتطوير، وإزالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تعرقل حرية البحث وإنتاج المعرفة.

ه- التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية، مع المرونة اللازمة لتنوع برامجها.

و- المواءمة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة والنمو الاقتصادي وبناء القدرة التنافسية.

ز- دعوة المجتمع المدني للمشاركة في تمويل التعليم، والإسهام في إدارته ورقابته في المجتمعات العربية.

ح- كفالة حق ممارسة الطلاب لحقوقهم السياسية، بما في ذلك المظاهرات السلمية المنظمة، وحرية التعبير عن الرأي بكافة أشكاله، والأخذ بنظام الانتخاب الديمقراطي في الاتحادات الطلابية، والمشاركة في إدارة شئونهم التعليمية، مع الحفاظ على حق الاختلاف في الرأي لجميع الفئات الطلابية.

ط- القضاء على الأمية في فترة زمنية لا تزيد على عشر سنوات، خصوصًا بين الإناث.

ي- الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها، والاتفاق على أسس التقويم المقارن بين الدول العربية في السنوات الدراسية الأولى.

٤- العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية؛ الأمر الذي يتطلب صياغة سياسات فعالة، تضمن عدالة توزيع الثروة وعوائد الإنتاج في مجالاته المختلفة. وفي هذا المجال، لا بد من القضاء على ظاهرة التهميش الاجتماعي لفئات عديدة، وذلك بوضع سياسات منظمة، تقوم على احترام المواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان ووضعها موضع التنفيذ. كما ينبغي تركيز الاهتمام على قضية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، تأكيداً لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولا تنفصل عن ذلك قضية إدماج الشباب وتعميق انتمائهم للمجتمع، وتقديم الحلول العاجلة لمشكلات عمالة الشباب، وتطوير الرؤى التنموية المتصلة بهم. وأخيرا وليس آخرا، ضرورة تطوير أوضاع الطفولة العربية وصياغة السياسات الاجتماعية الفعالة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين في المجتمع العربي. وتحتاج مشكلة تزايد معدلات الفقر إلى صياغة إستراتيجية فعالة لمواجهتها في ضوء الحلول التي اقترحتها الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

٥- ومن منطلق المواجهة الفعالة لسلبيات الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة للدول العربية، يرى المجتمعون ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي. هذا العقد من شأنه أن يحدد على وجه قاطع حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن، كما يحدد بشكل حاسم حقوق المواطن العربي وكيفية الحفاظ عليها.

رابعا: الإصلاح الثقافي:

يضع المشاركون في المؤتمر المشكلات والتحديات الثقافية القومية والقطرية في اعتبارهم، وذلك من منظور يؤكد مجموعة من الأولويات الثقافية التي لا يمكن إغفالها. وفي مقدمتها:

١- العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها. وفي الوقت نفسه، القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية وخطب المساجد ووسائل الإعلام الرسمي وغير الرسمي.

٢- تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين بما يقتضيه ذلك من إطلاق الحريات الفكرية، وفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها في قضايا المجتمع للعلماء والباحثين، تحقيقا لخير الفرد والمجتمع، ومواجهة لكل صور التشدد والحرفية الجامدة في فهم النصوص الدينية والابتعاد بها عن مقاصدها ومبادئها الكلية. ويستلزم ذلك أن يمضي إصلاح الخطاب الديني في اتجاه يتسق وروح العلم وحكم العقل والمتطلبات العصرية. وهو الاتجاه الذي يزيل التناقض الضار بين حرية الفكر والإبداع والوصاية التي يفرضها البعض باسم الدين الذي يدعو إلى المجادلة بالتي هي أحسن ولا يفرض إرهابا فكريا على المختلفين.

٣- المضي قدما في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل، تأكيدا لفاعلية المشاركة الاجتماعية بمعانيها الكاملة.

٤- تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلميا، وذلك بالعمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتراكمة لأوضاع وأساليب سياسية فاسدة من شأنها أن تحول دون فاعلية المشاركة السياسية. وشأن هذه المواجهة تغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى المرأة، وتأكيد إسهامها الثقافي وإنجازها العلمي، ودورها اللازم في عملية التنمية، انطلاقا من أن التنمية الثقافية هي أساس أي تنمية. والخطوة الأولى لأي إصلاح جذري لا يمكن نجاحها إلا بإشاعة ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم والإعلام.

٥- تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار مع المغايرين، وذلك جنبا إلى جنب مع تجديد ما يتصل بهذا الخطاب من أنواع خطابات الإعلام والسياسة والطوائف الاجتماعية.

٦- إصلاح المؤسسات الثقافية العربية وتفعيلها عن طريق دعمها ماديا ومعنويا بما يعينها على التفكير المستقل، وتوسيع دوائر خططها، والتنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات والهيئات الأخرى المؤثرة في العمل الثقافي.

٧- العمل على إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر، ويحرك عملية الإبداع، بعيدا عن وصاية أي جهة أو فئة باسم الدين أو التقاليد أو الخصوصية أو السياسة، أو ما يطلق عليه تجاوزا اسم المصلحة العامة، فتقدم الأمم مرهون بكفالة الحرية الكاملة لمبدعيها ومفكريها في مجالات أنشطتهم المختلفة.

٨- دعم العمل الثقافي على المستوى القومي، وتجسيد مبدأ الاعتماد المتبادل في اقتصاديات الثقافة.

٩- الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكيفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات.

١٠- تشجيع التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري الخلاق، والإسهام الفاعل في المنظمات العالمية بما لا يتناقض وخصوصيتنا الحضارية التي تؤكدها الأبعاد الإنسانية لميراثنا الثقافي الأصيل.

١١- تأكيد العلم بوصفه مكونا أساسيا من مكونات الثقافة، وبوصفه مسارا راسخا للنظرة المستقبلية التي تؤسس في الوعي الثقافي العام ضرورة مجتمع المعرفة الذي هو السبيل الأمثل للتقدم في كل مجال.

١٢- توثيق الواقع الثقافي العربي في بيانات وإحصاءات سنوية، ترصد آليات الإنتاج وأشكال المتابعة، وكذلك تنسيق الجهود في تنظيم أنشطة النقابات العربية والمهنية العاملة في ميادين الثقافة،ونشر نتائجها.

١٣- تنشيط التبادل الثقافي القومي عن طريق الإجراءات التالية:

- إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية، على امتداد الأقطار العربية، ورفع مستوى البرامج التنافسية مع البرامج الممثلة للثقافات الأجنبية.
- تنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل للصحف المجلات والكتب للتغلب على مشكلات التوزيع وعرقلة تدفق المطبوعات العربية.
- تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية، وتنسيق اختياراتها في مسارين متزامنين: أولهما الترجمة من العربية لكل اللغات الحية، وثانيهما من اللغات الحية إلى اللغة العربية.
- تشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية الخلاقة على المستويين القطري والقومي بما يكون حافزا للمزيد من الإنجاز في كل مجالات العمل الثقافي. ويكون ذلك بالجوائز القيمة وأشكال التكريم المؤثرة قطريا وقوميا.

خامسا: آليات المتابعة مع المجتمع المدني:

إن إبراز المؤتمر لجوانب الإصلاح العربي المطلوبة يقتضي بالضرورة وضع مجموعة مترابطة من آليات التنفيذ، تتيح متابعة ما تم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات.

وفي هذا الصدد، لا بد من التركيز على دور المجتمع المدني العربي في الإصلاح، خصوصا في مختلف مجالات التنمية المستدامة، بما يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

١- تأسيس منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، ليكون فضاء مفتوحا للمبادرات والحوارات الفكرية والمشاريع العربية، سواء فيما يتعلق بالإصلاح العربي، أو إقامة جسر لكل أشكال الحوار والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العالمي. ويتم ذلك من خلال عقد ندوات وحوارات مشتركة، عربية وعالمية، حول موضوعات التنمية بشكل عام، وإبراز دور الشباب والمرأة في التنمية بوجه خاص. يضاف إلى ذلك تنفيذ مشروعات التعاون في مجالات التنمية المختلفة. ويتصل بعمل هذا المنتدى تأسيس مرصد اجتماعي عربي، لمتابعة نشاط المجتمع المدني العربي، ورصد وتقييم مشاريع الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية.

٢- تختار مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي عددا من نماذج الجمعيات غير الحكومية الناجحة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وذلك لعرض نشاطاتها وبيان مردودها الاجتماعي في مؤتمر عربي عام، يعقد سنويا، في أحد الأقطار العربية لإبراز دور المجتمع المدني في التنمية.

٣- عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد لمناقشة الفكر الإصلاحي وعرض التجارب الناجحة في هذا المجال على المستويين: العربي والعالمي. وتبدأ مكتبة الإسكندرية بالإعلان عن استضافتها للمؤتمر القادم عن "الإصلاح في مصر".

٤- عقد ندوات عربية إقليمية تناقش موضوعات محددة في مجالات الإصلاح المختلفة.

٥- تشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر على الأقل لمراجعة ما تم تنفيذه، وذلك لدعم منتدى الحوار بعد تأسيسه.

ويؤكد المجتمعون -في النهاية- أن رؤى الإصلاح التي قاموا بصياغتها لا تقع مسؤولية تنفيذها على الحكومات وحدها، وإنما على المجتمع المدني والحكومات معا، فالمستقبل الواعد لأمتنا العربية لن يتحقق إلا باستثمار كل الطاقات الخلاقة والاجتهادات الأصيلة والعمل الدءوب الذي يجمع بين الرؤية والتنفيذ.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- أحمد ثابت، **التحول الديموقراطي في المغرب**، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤).
- الحسن الثاني، **ذاكرة ملك**،(الشركة السعودية للأبحاث والنشر،١٩٩٢).
- السيد ياسين، **الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤).
- اليزيد البركة، **المسار التكتيكي الإستراتيجي للإنتقال العسير**،(الدار البيضاء: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٧).
- برهان غليون، **الديموقراطية المفروضة والديموقراطية المختارة،** في: علي خليفة الكواري (محرر)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).
- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
- جلال أمين، **عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤).
- خالد السرجاني، المؤسسة التشريعية في المغرب، في: أحمد الرشيدي(محرر)، **الموسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧).
- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).
- خيرية قاسمية، **السياسة الأميركية والعرب**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٢).
- سعد الدين إبراهيم وأخرون، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، **أزمة الديموقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).
- سمير مرقص، **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة..الدين..القوة**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣).
- شبلي تلحمي، **السياسة الأميركية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث،١٩٩٧).

- صلاح سالم زرنوقة، **تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي،** (القـاهرة : مركـز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٣).
- عاطف الغمري، **من يحكم أمريكا: جماعة الصقور ونظـرتهم للعـرب وإسـرائيل،** (القاهرة، المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٢).
- عاطف الغمري، **الشرق الأوسط الكبيـر،** (القاهرة: دار الحرية للطباعـة والنـشر، ٢٠٠٤).
- عبد الإله بلقزيز وأخرون، **نحو مشروع حضاري نهضوي عربـي،** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
- عبد الإله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي،** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
- علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغييـر،** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).
- محمد المعتصم، **النظام السياسي الدستوري المغربي،** (الـدار البيـضاء: مؤسـسة إيزيس للنشر،١٩٩٢).
- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية،** (بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
- محمد سلمان، النخبة السياسية في المغرب، في: على الصاوي (محـرر)، **النخبـة السياسية في العالم العربي،** (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٦).
- محمد قدري سعيد وعبد المنعم سعيد، **الافكـار والأسـرار : ١١ سـبتمبر ٢٠٠١،** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، ٢٠٠٢).
- مصطفى الفقي، **محنة أمة : خطايا النظم ومعنـاة الـشعوب،** (القـاهرة : الهيئـة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣).
- هدى ميتكيس، **التطور الديموقراطي في المغرب وآفاق التسعينيات،** (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٠).
- هدى ميتكيس، **الحركة الإسلامية في المغرب ومرجعية مشتركة مع النظام،** (مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧).
- يحيى الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربـي، فـي: مجموعـة مـؤلفين، **أزمـة الديموقراطية في الوطن العربي،** (بيروت : مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٨٧).

الدوريات والتقارير:

- أحمد سليم البرصان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢.
- أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية، **السياسية الدولية**، العدد١٥٨، أكتوبر٢٠٠٤.
- أحمد يوسف القرعي، دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي، **السياسية الدولية**، العدد ١٥٦، أبريل٢٠٠٤.
- أسامة الغزالي حرب، هل أستوعب الأمريكيون درس سبتمبر، **السياسية الدولية**، العدد١٤٧، يناير ٢٠٠٢.
- أسامة الغزالي حرب، مبادرة طيبة في توقيت خاطئ، **السياسية الدولية**، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣.
- إشكاليات الإصلاح والديموقراطية، **الأهرام**، ٢٠٠٤/٣/٤.
- **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣).
- **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤).
- ثناء فؤاد عبد الله، الديموقراطية بين المفهوم والممارسة، **الديموقراطية**، العدد ٥، شتاء ٢٠٠٢.
- حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢.
- حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديموقراطي في العالم العربي: قضايا وإشكاليات، **السياسية الدولية**، العدد١٤٢، أكتوبر٢٠٠٠.
- خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، **السياسية الدولية**، العدد١٥٦، أبريل٢٠٠٤.
- عبد الله الأشعل، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الإتجاهات الدراسية الحديثة، **السياسية الدولية**، العدد١٥٩، يناير ٢٠٠٥.
- علي فخرو، الديموقراطية في البلدان العربية، **المستقبل العربي**، العدد ٢١٣، نوفمبر ١٩٩٦.

- عمرو هاشـم ربيـع، البرلمانـات العربيـة والتحـول الـديموقراطي، **كراسـات استراتيجية**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية بـالاهرام) ينـاير ٢٠٠١.
- عوض المر، الحق في الديموقراطية، **الديموقراطية**، العدد ٩، يناير ٢٠٠٣.
- محمد عابد الجابري، مستقبل التجربة الديموقراطية في المغرب، **المستقبل العربـي**، العدد ٢٣٩، يناير١٩٩٩.
- محمد كمال، الفكر المحافظ والسياسة الخارجيـة لإدارة بـوش الثانيـة، **الـسياسة الدولية**، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥.
- محمود حمد، محددات الموقف الأمريكي من قـضية الـشرق الأوسـط، **الـسياسة الدولية**، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢.
- نص حديث عبد الرحمن اليوسفي، **الإتحاد الإشتراكي**، ١٠يونيو١٩٩٧

ثانياً: المراجع الأجنبية:

BOOKS:

- Cecil v. Crabb, Leila E. sarieddine and Glenn J. Antizzo, Charting a new diplomatic course: **Alternative approaches to America's post cold war foreign policy**, (Louisiana state: university press, ٢٠٠١).
- Charles w. Dunn and j. David Woodward, **The conservative tradition in America**, (lanham: Maryland, roman& Littlefield publishers, ١٩٩٦)
- Lieber, j. Robert, **Foreign policy, and American primacy in the ٢١st century**, (New Jersey: prentice hall, ٢٠٠٢).

PERIODICALS:

- Amitai etzioni, a self-restrained approach to nation building by foreign powers, **international affairs**, vol٨٠. no.١, ٢٠٠٤
- Steven a. Holmes, GOP leaders back bill on religious persecution, **The New York Times**, September ١١, ١٩٩٧.
- Me lvyn p. leffler, ٩/١١ and the past and future of American foreign policy, **international affairs**, vol٧٩, n٠٥, ٢٠٠٣.